البنوك
في الأردن
المجلد 47 | العدد 08 | تشرين أول 2026

في هذا العدد

الاقتصاد الأردني في مواجهة التحديات الإقليمية: مؤشرات إيجابية تعكس المرونة والثقة

المرونة التشغيلية الرقمية: بُعد جديد للاستقرار المصرفي ومستقبل العمل المصرفي

النمو حين يلتقي.. الإنتاج بالتمويل

JO FINTECH FESTIVAL 2026

مهرجان الأردن للتكنولوجيا المالية

يدفع نحو شراكات مصرفية تدعم الابتكار والشمول المالي

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2026

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK
الوصول بداية

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

منصة ترويج الوعي المالي (FINAPP)

منصة رائدة في نشر الوعي المالي والمصرفي وترويج الثقافة المالية بين الأفراد والشركات، لتحقيق الثقافة المالية المتقدمة والمسؤولة، من خلال توفير محتوى ذي جودة عالية وأدوات تعليمية مبتكرة وموثوقة حول المفاهيم المصرفية والمالية والاقتصادية.

fin APP

تعلم أساسيات التعامل مع الأموال!

مع منصة FINAPP يمكنك الحصول على نصائح وإرشادات تساعدك في تحقيق أهدافك المالية

- نصائح وإرشادات
- مقالات تثقيفية
- أدوات وحاسبات مالية
- فيديوهات متنوعة

امسح رمز QR لتحميل تطبيق
FinApp.jo

في هذا العدد

6 كلمة العدد

8 إطلالة مصرفية

11 موضوع العدد

21 أخبار الجمعية

33 التقرير الاقتصادي الشهري

51 دراسات

55 أخبار محلية ودولية

85 الأخبار المصرفية

150 الصفحة الأخيرة

البنوك في الأردن

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

مجلة شهرية متخصصة تصدرها
جمعية البنوك في الأردن
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2851 / 2002 / د)

المجلد 46 تشرين الأول 2026

العدد 8

هيئة التحرير

سلامة الدرعاوي
رئيس هيئة التحرير

فادي مشهراوي
المدير المسؤول

لينا مسعود
مسؤول علاقات المجلة

إن الآراء والأفكار الواردة في هذه المجلة تمثل وجهة نظر أصحابها الشخصية ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر جمعية البنوك

مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

معالي السيد باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة / كابيتال بنك

سعادة السيد عمار الصفدي
نائب رئيس مجلس الإدارة / بنك الإسكان

سعادة الآنسة رنده الصادق
عضواً / البنك العربي

سعادة السيد رائد المصيص
عضواً / بنك الاستثمار العربي الاردني

الدكتور حسين سعيد
عضواً / البنك الإسلامي الاردني

سعادة السيد منتصر أبو دوّاس
عضواً / بنك الاتحاد

سعادة السيد هيثم البطيخي
عضواً / البنك الأردني الكويتي

سعادة السيد احمد أبو عيدة
عضواً / البنك الأهلي الاردني

الدكتور عدنان الاعرج
عضواً / بنك لبنان والمهجر

عطوفة السيد زياد غنما
عضواً مراقباً من البنك المركزي الأردني

الدكتور ماهر المحروق
المدير العام

عمان - الأردن - 62 شارع موسى بن نصير
926174 عمان 11190 الأردن
5684368 - 5684361 - 5684261 - 5669328 - 5662258
5687011 - 5684316
magazine@abj.org.jo
www.abj.org.jo

تصميم وإخراج فني
مؤسسة التحكم للتصميم والخدمات المطبعية - control1est@gmail.com 0788620228

الاقتصاد الأردني في مواجهة التحديات الإقليمية: مؤشرات إيجابية تعكس المرونة والثقة

باسم خليل السالم
رئيس مجلس إدارة
جمعية البنوك في الأردن

في ظل ما تشهده المنطقة من توترات جيوسياسية متصاعدة وتحديات اقتصادية متشابكة، يواصل الاقتصاد الأردني إظهار قدرته على التكيف والصمود، مستنداً إلى نهج اقتصادي ومالي متوازن، وسياسات نقدية حصيفة، وقطاع مصرفي يتمتع بدرجة عالية من المتانة والاستقرار. وقد جاءت المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال عام 2026 لتعكس هذه القدرة، وتؤكد أن الاقتصاد الوطني استطاع المحافظة على مسار نمو إيجابي رغم الظروف الإقليمية الاستثنائية وما تفرضه من ضغوط على التجارة والاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال.

ولعل أبرز ما يميز الأداء الاقتصادي خلال العام الحالي هو اتساع نطاق المؤشرات الإيجابية وتنوع مصادرها؛ فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 3% خلال الربع الثاني من عام 2026، مقارنة مع 2.8% خلال الفترة المقابلة من العام السابق. كما ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 10.3% خلال الأشهر السبعة الأولى من العام، ونمت حوالات العاملين الأردنيين في الخارج بنسبة 14.1% لتصل إلى نحو 3 مليارات دولار، فيما ارتفع الدخل السياحي بنسبة 4.9% خلال الثلاثة أرباع الأولى ليبلغ 6.4 مليار دولار. وترافق ذلك مع تحسن مؤشر ثقة المستثمر بنسبة 21.9% خلال الربع الثاني، وارتفاع الاحتياطيات الأجنبية إلى نحو 28.4 مليار دولار في آب 2026.

ولا تكمن أهمية هذه المؤشرات في معدلات نموها فحسب، وإنما في دلالاتها الاقتصادية المتكاملة؛ إذ يعكس نمو الصادرات تحسناً في قدرة القطاعات الإنتاجية على الوصول الأسواق، بينما تسهم حوالات العاملين والدخل السياحي في دعم تدفقات العملات الأجنبية وتعزيز الاستقرار النقدي. كما أن تحسن ثقة المستثمر يشكل إشارة إيجابية إلى قدرة الاقتصاد على استقطاب الاستثمارات وتوسيع النشاط الاقتصادي، رغم استمرار حالة عدم اليقين في المنطقة.

وفي قلب هذه المنظومة، يبرز القطاع المصرفي الأردني باعتباره إحدى الركائز الأساسية للاستقرار الاقتصادي، وشريكاً رئيسياً في تمويل النمو. فقد ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى نحو 37.16 مليار دينار في تموز 2026، بزيادة بلغت 1.09 مليار دينار، وبنسبة 3% مقارنة بنهاية عام 2025. ولم يقتصر هذا التوسع على نشاط اقتصادي محدد، بل شمل قطاعات إنتاجية وخدمية متعددة، حيث نما الائتمان الممنوح للصناعة بنسبة 3.1%، وللتجارة العامة بنسبة 3.4%، ولخدمات النقل بنسبة 3.9%، وللخدمات والمرافق العامة بنسبة 5.4%، بما يعكس استمرار مساهمة البنوك في تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الحقيقي.

ويكتسب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة في هذا السياق، نظراً لدورها في تعزيز النشاط الاقتصادي وتوليد فرص العمل. فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذه المشاريع إلى نحو 3.56 مليار دينار في نهاية حزيران 2026، محققة نمواً سنوياً بنسبة 4.7%، مقارنة بنمو بلغ 2.4% لإجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص. كما ارتفعت حصتها من إجمالي تمويل القطاع الخاص إلى 11%، وهو تطور إيجابي يستدعي البناء عليه لتوسيع فرص حصول هذه المشاريع على التمويل وتعزيز قدرتها على النمو والتوسع.

وعلى صعيد الثقة والادخار، ارتفعت الودائع لدى الجهاز المصرفي إلى 51.61 مليار دينار في تموز 2026، بزيادة بلغت 1.59 مليار دينار، وبنسبة 3.2% مقارنة بنهاية العام السابق. كما نمت ودائع القطاع الخاص المقيم بنسبة 4% لتصل إلى 39.84 مليار دينار، بما يعكس استمرار الثقة بالجهاز المصرفي وقدرته على تعبئة المدخرات وتوفير الموارد اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي.

واللافت أن هذا التوسع في النشاط المصرفي يتزامن مع استمرار تمتع البنوك بمؤشرات متانة مالية قوية؛ إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.2% في نهاية حزيران 2026، ونسبة السيولة القانونية 146.6%، فيما استقرت نسبة الديون غير العاملة عند 5.6%، وبلغت نسبة تغطيتها 77.3%. وتعكس هذه المؤشرات قدرة القطاع المصرفي على إدارة المخاطر والمحافظة على الاستقرار المالي، بما يعزز جاهزيته لمواجهة الصدمات ومواصلة دوره التمويلي.

إن النتائج التي حققها الاقتصاد الأردني خلال عام 2026 تبعث برسالة ثقة مهمة، مفادها أن الاستقرار الاقتصادي والمالي يمثل رصيداً وطنياً ينبغي المحافظة عليه والبناء عليه. ومع ذلك، فإن استدامة هذا الأداء تتطلب مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز تنافسية القطاعات الإنتاجية، وتوسيع فرص التمويل، ولا سيما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ونؤكد في جمعية البنوك في الأردن التزام القطاع المصرفي بمواصلة دوره شريكاً فاعلاً في التنمية الاقتصادية، وداعماً لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، انطلاقاً من قناعتنا بأن متانة الجهاز المصرفي ليست غاية بحد ذاتها، وإنما ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وأكثر شمولاً، ينعكس أثره على فرص العمل ومستويات المعيشة، ويعزز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات واغتنام الفرص المستقبلية.

المرونة التشغيلية الرقمية:

بُعد جديد للاستقرار المصرفي ومستقبل العمل المصرفي

الدكتور ماهر المحروق
مدير عام جمعية البنوك

شهد مفهوم الاستقرار المصرفي تحولات جوهرية خلال السنوات الأخيرة، فرضتها التطورات التكنولوجية المتسارعة والتغيرات المتلاحقة في طبيعة المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية. فبعد أن ارتبط الاستقرار المصرفي تقليدياً بمؤشرات كفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول والقدرة على إدارة المخاطر المالية، أصبح من الضروري النظر إليه من منظور أكثر شمولاً، يأخذ في الاعتبار قدرة البنوك على المحافظة على استمرارية خدماتها الأساسية في مواجهة الاضطرابات التشغيلية والتكنولوجية والسيبرانية. وفي عالم تتزايد فيه درجة الترابط بين الأنظمة المالية والتكنولوجية، لم تعد المتانة المالية وحدها كافية لضمان استمرارية العمل المصرفي، بل باتت المرونة التشغيلية الرقمية أحد المكونات الأساسية للاستقرار المالي والثقة بالقطاع المصرفي.

لقد أحدث التحول الرقمي نقلة نوعية في الصناعة المصرفية، وأسهم في تطوير نماذج الأعمال وتوسيع نطاق الخدمات وتحسين كفاءتها وسرعة الوصول إليها. وأصبحت الخدمات المصرفية الرقمية وأنظمة المدفوعات الفورية والحوسبة السحابية وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي جزءاً متزايد الأهمية من البنية التشغيلية للمؤسسات المالية. غير أن هذه التحولات، رغم ما توفره من فرص كبيرة للابتكار ورفع الإنتاجية وتحسين تجربة العملاء، أوجدت في المقابل أنماطاً جديدة من المخاطر، تتجاوز الحدود التقليدية للمؤسسة المصرفية، وتمتد إلى مزودي الخدمات التكنولوجية وشبكات الاتصالات والبنية التحتية الرقمية وسلاسل التوريد والاعتماد المتبادل بين المؤسسات.

ومن هنا، تبرز أهمية التمييز بين الأمن السيبراني والمرونة التشغيلية الرقمية. فالأمن السيبراني يركز بصورة رئيسية على حماية الأنظمة والمعلومات من التهديدات والهجمات، بينما يتبنى مفهوم المرونة التشغيلية الرقمية منظوراً أوسع، يقوم على قدرة المؤسسة على الاستعداد للاضطرابات واستيعاب آثارها والاستجابة لها والتعافي منها، مع المحافظة على تقديم خدماتها الحيوية ضمن مستويات مقبولة من التعطل. وبذلك، فإن السؤال لم يعد مقتصراً على كيفية منع الحوادث، وإنما أصبح يشمل أيضاً مدى جاهزية البنك للاستمرار في العمل عندما تقع هذه الحوادث، وكيفية تقليص آثارها على العملاء والأسواق والنظام المالي.

وتزداد أهمية هذا المفهوم في ظل اتساع الاعتماد على الأطراف الثالثة ومزودي الخدمات المشتركة، ولا سيما في مجالات الحوسبة السحابية والبنية التحتية التكنولوجية ومعالجة البيانات. فقد يؤدي تعطل مزود خدمة رئيسي إلى تأثيرات متزامنة في عدد من المؤسسات المالية، بما يجعل بعض المخاطر التشغيلية ذات طبيعة مترابطة أو قطاعية، وليس مجرد مخاطر منفردة تخص كل بنك على حدة. ولذلك، أصبحت إدارة مخاطر الأطراف الثالثة، وفهم الاعتماد المتبادل بين المؤسسات، وتطوير خطط الاستمرارية والتعافي، من الأولويات التي تتطلب تعاوناً وتنسيقاً يتجاوز المستوى المؤسسي.

وعلى المستوى الدولي، يعكس تطور الأطر التنظيمية والرقابية إدراكاً متزايداً لهذه التحولات، ومن أبرز الأمثلة على ذلك قانون المرونة التشغيلية الرقمية الأوروبي (DORA)، الذي دخل حيز التطبيق في كانون الثاني 2025، إلى جانب المبادئ والممارسات الصادرة عن لجنة بازل للاستقرار التشغيلي وإدارة المخاطر. وتشير هذه التطورات إلى تحول مهم في الفكر الرقابي، من التركيز على سلامة الضوابط والإجراءات إلى الاهتمام بقدرة المؤسسات المالية على إثبات جاهزيتها التشغيلية من خلال الاختبارات والسيناريوهات الواقعية وإدارة الحوادث والتعلم المستمر منها.

وفي الأردن، يمتلك القطاع المصرفي قاعدة متقدمة من الأطر التنظيمية والرقابية في مجالات الأمن السيبراني وحوكمة تكنولوجيا المعلومات واستمرارية الأعمال وإدارة المخاطر، مدعومة بجهود البنك المركزي الأردني والبنوك العاملة في المملكة. وقد أسهمت هذه الجهود في تعزيز جاهزية القطاع لمواكبة التحول الرقمي، والمحافظة على استقرار الخدمات المصرفية، وتطوير قدراته في مواجهة التهديدات التشغيلية والتكنولوجية.

وفي هذا السياق، جاءت الدراسة التي أصدرتها جمعية البنوك في الأردن مؤخراً حول المرونة التشغيلية الرقمية في القطاع المصرفي الأردني، لتقدم قراءة قطاعية لمستوى النضج المؤسسي في هذا المجال، وتحديد الأولويات المستقبلية لتعزيزه. وقد أظهرت نتائج الدراسة، التي شارك فيها 11 بنكاً، وصول متوسط مستوى النضج إلى 4.47 من أصل 5 درجات، وهو مستوى متقدم يعكس الجهود التي بذلتها البنوك في بناء منظومات الحوكمة وإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال والاستجابة للحوادث. وفي المقابل، أبرزت الدراسة أهمية مواصلة تطوير إدارة مخاطر الأطراف الثالثة والتقنيات الناشئة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، وتعزيز التكامل بين المرونة التشغيلية والقرارات الاستراتيجية والاستثمارية.

ولا ينبغي النظر إلى هذه النتائج باعتبارها نهاية مسار التطوير، بل نقطة انطلاق لمرحلة أكثر تقدماً، تنتقل فيها المرونة التشغيلية الرقمية من كونها مجموعة من الضوابط الفنية والإجراءات الرقابية إلى مكون أساسي في التخطيط الاستراتيجي وحوكمة المؤسسات المصرفية. فالمرونة الحقيقية تتطلب أن تكون اعتبارات استمرارية الخدمات والمخاطر التكنولوجية حاضرة عند تصميم المنتجات الرقمية، واعتماد الأنظمة الجديدة، والتعاقد مع مزودي الخدمات، واتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتحول التكنولوجي.

ويضيف التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي بعداً جديداً لهذا التحدي، إذ يفتح آفاقاً واسعة لتحسين الكفاءة وإدارة المخاطر وكشف الاحتيال وتطوير الخدمات، لكنه يثير في الوقت ذاته تساؤلات تتعلق بحوكمة النماذج وجودة البيانات والشفافية والاعتماد على التقنيات الخارجية. ومن ثم، فإن الاستفادة المستدامة من هذه التقنيات تستلزم تحقيق توازن مدروس بين الابتكار والضبط المؤسسي، وبناء قدرات بشرية وتنظيمية قادرة على فهم المخاطر الناشئة وإدارتها.

وفي المرحلة المقبلة، تبرز الحاجة إلى تعزيز البعد القطاعي للمرونة التشغيلية الرقمية، من خلال تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، وتطوير آليات التنسيق بشأن المخاطر المشتركة، ودراسة فرص تنفيذ اختبارات وسيناريوهات قطاعية تعكس الترابط بين البنوك ومقدمي الخدمات والبنى التحتية المالية. كما تبرز أهمية الاستثمار المستمر في الكفاءات البشرية، وترسيخ ثقافة مؤسسية تعتبر المرونة مسؤولية مشتركة بين مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية والوظائف الرقابية والتشغيلية، وليست مسؤولية إدارات تكنولوجيا المعلومات وحدها.

إن مستقبل العمل المصرفي سيكون أكثر رقمية وترابطاً وتعقيداً، وسترتبط قدرة البنوك على المنافسة والنمو بدرجة متزايدة بقدرتها على تقديم خدمات موثوقة وآمنة ومستقرة في مختلف الظروف. ومن هذا المنطلق، فإن الاستثمار في المرونة التشغيلية الرقمية لا يمثل مجرد تكلفة للامتثال أو إدارة المخاطر، بل استثماراً استراتيجياً في الثقة واستدامة الأعمال وحماية العملاء وتعزيز الاستقرار المالي.

وتؤمن جمعية البنوك في الأردن بأن المرحلة المقبلة تتطلب البناء على ما تحقق من تقدم، وتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف، بما يدعم تطور قطاع مصرفي قادر على مواكبة الابتكار والتعامل مع مخاطره بكفاءة. فالتحول الرقمي الناجح لا يُقاس فقط بسرعة الخدمات وتنوعها، وإنما أيضاً بقدرتها على الاستمرار عندما تواجه الأنظمة والمؤسسات أصعب الاختبارات؛ إذ إن الثقة التي تشكل جوهر العمل المصرفي اليوم، ستعتمد بصورة متزايدة على قدرة البنوك على الجمع بين الابتكار والمرونة والاستقرار.

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

موضوع العـدد

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

إنجاز يستحق الفخر..
نجاحٌ نحتفل به معكم

العربي الإسلامي أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن
لعام 2026 من مجلة Global Finance

iiabank.com.jo

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

مهرجان الأردن للتكنولوجيا المالية

يدفع نحو شراكات مصرفية تدعم الابتكار والشمول المالي

- أكثر من 4000 مشارك من أكثر من 45 دولة في مهرجان الأردن للتكنولوجيا المالية 2026.
- نحو 695 مليون عملية عبر كليك وإي فواتيركم ومشتريات البطاقات بأكثر من 50 مليار دينار خلال 2025.
- 275.19 مليون عملية عبر كليك وجوموبي بقيمة 21.93 مليار دينار خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2026.
- 41.67 مليون عملية عبر كليك وجوموبي في آب 2026.
- 65% مستهدف الشمول المالي في الأردن بحلول 2028.

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

قدّم مهرجان الأردن للتكنولوجيا المالية 2026 صورة واضحة عن القدرات التي يمتلكها القطاع المالي الأردني، والفرص التي يفتحها التعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية أمام الاقتصاد الوطني.

وجمع المهرجان، الذي انعقد يومي 23 و24 أيلول في البحر الميت، تحت شعار «حيث تلتقي الرقابة بالابتكار»، خبرات مصرفية وتنظيمية واستثمارية من أسواق متعددة، في حدث يعزز حضور المملكة على خريطة الابتكار المالي، حيث تكتسب هذه المشاركة قيمتها من ارتباطها بمنظومة وطنية تجمع تطور المدفوعات والخبرات المصرفية والكفاءات الشابة، وتوفر قاعدة لتطوير خدمات تلائم احتياجات الأفراد والشركات وتدعم توسع الأعمال.

ويتصل هذا المسار برؤية التحديث الاقتصادي، التي تضع التحول الرقمي وتطوير القطاعات الواعدة ضمن أولويات النمو، في إطار مسيرة التحديث التي يقودها جلالة الملك عبدالله الثاني، ويدعمها سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، اذ يمنح الاستثمار في الكفاءات والبنية الرقمية القطاع المالي قاعدة لتوسيع مساهمته في الإنتاجية وجذب الاستثمار، وفتح مجالات أمام الشباب لتوظيف قدراتهم في خدمات تحتاجها الأسواق.

أكثر من 4000 مشارك من أكثر من 45 دولة

استقطب المهرجان أكثر من 4000 مشارك من أكثر من 45 دولة، مؤكدًا قدرة الأردن على جمع المؤسسات المالية والمستثمرين والمبتكرين حول فرص التعاون والتطوير.

ويمنح هذا الحضور الشركات الأردنية نافذة واسعة لعرض منتجاتها والتواصل مع شركاء محتملين، كما يتيح للبنوك الاطلاع على تجارب دولية وحلول يمكن تطويرها بما يناسب السوق المحلية.

وتفتح اللقاءات المباشرة مجالًا لتبادل الخبرات والتعرف إلى احتياجات الأسواق، بما يعزز فرص بناء شراكات تستفيد من المعرفة المحلية والتجارب الإقليمية والعالمية.

وجاء التعاون بين البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي ليمنح المهرجان قاعدة مؤسسية تجمع الخبرة التنظيمية بالقدرة المصرفية والمعرفة الدولية.

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

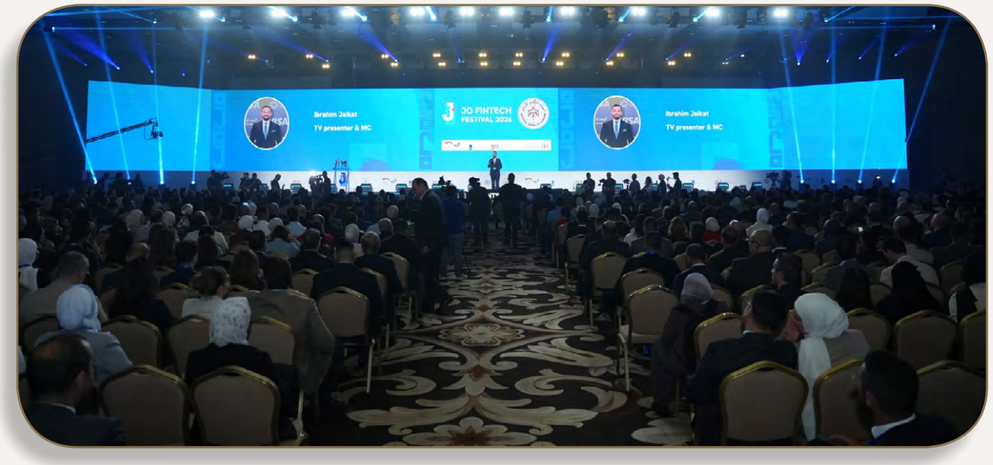

وتؤدي الجمعية دورًا مهمًا في وصل البنوك بالمبتكرين، وتقريب أولويات المؤسسات المالية من الحلول التي تطورها الشركات.

ومن خلال هذا التكامل، تتسع فرص التعاون في تطوير المنتجات، وتبادل المعرفة، وإعداد الكفاءات، بما يدعم استمرار الحوار الذي شهدته قاعات المهرجان ويمنحه امتدادًا داخل السوق.

نحو 695 مليون عملية بأكثر من 50 مليار دينار في 2025

وتستند فرص التكنولوجيا المالية في الأردن إلى قاعدة استخدام واسعة للقنوات الإلكترونية، فقد بلغت عمليات الدفع عبر كليك وإي فواتيركم ومدفوعات المشتريات بالبطاقات نحو 695 مليون عملية خلال 2025، بقيمة تجاوزت 50 مليار دينار.

وتعكس هذه الأرقام اتساع حضور الخدمات الرقمية في المعاملات اليومية للأفراد والشركات، وتوضح حجم الفرص أمام المؤسسات المصرفية لتطوير منتجات ترتبط بالدفع والتحصيل وإدارة الأموال، وتمنح العملاء خيارات أكثر تنوعًا في إنجاز معاملاتهم.

ويمثل هذا الاستخدام قاعدة لتطوير الخدمات التي يحتاجها التجار والمنشآت الصغيرة، من متابعة المقبوضات إلى تنظيم المدفوعات وتوفير معلومات تساعد على إدارة النشاط، كما تتيح رقمنة المعاملات بناء خدمات أكثر ملاءمة لطبيعة العمل ودورة الإيرادات، وتوفر للبنوك مجالًا لتعميق العلاقة مع العملاء عبر حلول تجمع الخدمة المصرفية باحتياجات التشغيل، وتزداد قيمة هذه الفرص حين تتكامل سهولة الاستخدام مع سرعة الإنجاز ووضوح خصائص المنتج.

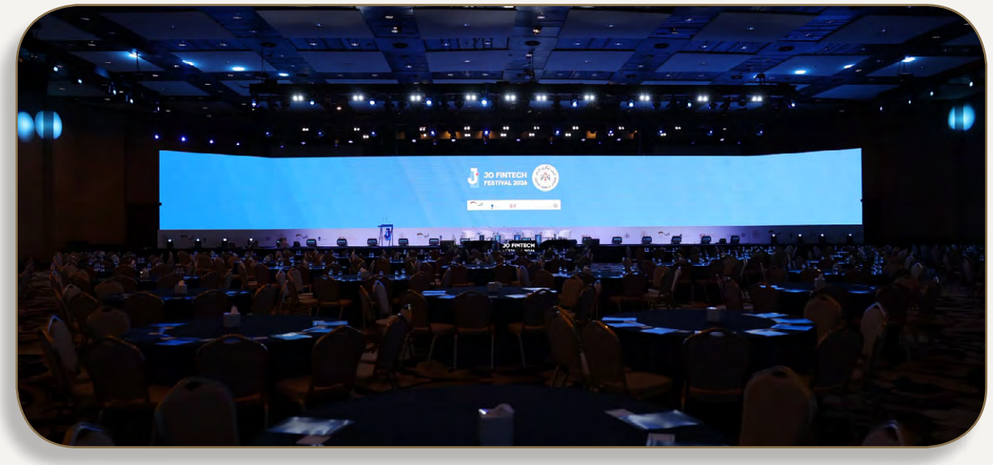

275.19 مليون عملية عبر كليك وجوموبي خلال ثمانية أشهر من 2026

واصلت المدفوعات الفورية توسعها خلال 2026، إذ سجل كليك وجوموبي معًا 275.19 مليون عملية بقيمة 21.93 مليار دينار منذ بداية العام حتى نهاية آب. وخلال آب وحده، بلغ عدد العمليات عبر النظامين 41.67 مليون عملية.

وتبرز هذه الحصيلة أهمية البنية الوطنية للمدفوعات في تسهيل انتقال الأموال، وتوفير خيارات تلائم الاستخدام اليومي، وتوسيع فرص الربط بين الخدمات المصرفية والمحافظ الإلكترونية.

وتساعد هذه البنية الشركات على ربط الدفع الفوري بالتجارة والخدمات، وتنظيم التحصيل ومتابعة التدفقات النقدية، كما يعزز التكامل بين المؤسسات المالية تجربة العميل، ويجعل الخدمات الرقمية جزءًا من إدارة احتياجاته اليومية، ويمنح نمو الاستخدام البنوك وشركات التكنولوجيا المالية قاعدة عملية لتصميم منتجات جديدة واختبارها وفق استجابة السوق، مع توسيع التعاون في توفير حلول تلائم الأفراد والمنشآت.

65% مستهدف الشمول المالي بحلول 2028

وتمنح الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2023-2028 هذا التطور وجهة واضحة، باستهداف رفع الشمول المالي إلى 65%، مقارنة بخط الأساس المعتمد البالغ 43.1%، كما تستهدف زيادة

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

ملكية الحسابات لدى المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من 52.4% إلى 75%، وتقليص الفجوة بين الجنسين من 22 إلى 12 نقطة مئوية، وتوفر هذه الأهداف مجالًا لتطوير منتجات تصل إلى فئات أوسع وتدعم المشاركة الاقتصادية للنساء والشباب وأصحاب الأعمال.

وتتقدم الشراكة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية بوصفها مسارًا لتوسيع الوصول إلى الخدمات وتحسين ملاءمتها، فالخبرة المصرفية في فهم العملاء وإدارة التمويل تتكامل مع قدرة الشركات على تطوير أدوات متخصصة، بما يفتح المجال لحلول ادخار وتمويل ودفع تناسب احتياجات المستخدمين.

كما تتيح الخدمات الرقمية تعزيز حضور المؤسسات المالية في المحافظات، وتقريب الخدمة من المنشآت، ودعم أصحاب الأعمال في متابعة معاملاتهم وتنظيم مواردهم.

12 منتجًا ضمن 12 شركة في المختبر التنظيمي

تعزز أدوات البنك المركزي التنظيمية فرص تطوير الابتكار ضمن مسارات واضحة، وقد بلغت حصيلة الاختبارات في المختبر التنظيمي «JO REGBOX»، المعلنة في أيلول 2026، اثني عشر منتجًا مبتكرًا ضمن اثنتي عشرة شركة، حيث يوفر المختبر مساحة لتجربة النماذج الجديدة وفهم خصائصها، بما يساعد على تطوير استجابة تنظيمية ملائمة ويدعم بناء منتجات تستفيد من الخبرة المتراكمة لدى الجهات الرقابية والمؤسسات المالية والشركات المشاركة.

وتضيف الخدمات المالية المفتوحة فرصًا للتعاون، من خلال إتاحة مشاركة بيانات العملاء بأمان مع مزودي خدمات متخصصين، ضمن الأطر المنظمة. ويمكن لهذا التكامل أن يدعم أدوات متابعة الحسابات وإدارة الأموال، وتطوير عروض أكثر ملاءمة لاحتياجات المستخدمين، كما تفتح تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات مجالات لتحسين الخدمة وتطوير المنتجات، وتمنح المؤسسات المصرفية أدوات إضافية لفهم أنماط الاستخدام والاستجابة لها، بما يعزز جودة التجربة ويواكب تطور توقعات العملاء.

79% من البالغين عالميًا يمتلكون حسابًا ماليًا

وتوضح بيانات الشمول المالي العالمية لعام 2024، المنشورة في 2025، اتساع امتلاك الحسابات المالية إلى 79% من البالغين، مقابل 74% في 2021، بما يشمل الحسابات لدى المؤسسات المالية ومزودي الأموال عبر الهاتف.

ويؤكد هذا المسار العالمي حجم الفرص التي يوفرها الجمع بين الخدمات المصرفية والتكنولوجيا، وفي الأردن، تدعم منظومة المدفوعات وتطور المنتجات بناء خدمات تتيح للأفراد استخدام حساباتهم في الدفع والادخار وإدارة الالتزامات، وتوفر للشركات أدوات تساعدها على

تنظيم أعمالها وتوسيع نشاطها.

أكثر من 100 متحدث في أكثر من 50 جلسة وحوار

وأغنى المهرجان الحوار بمشاركة أكثر من 100 متحدث، ضمن أكثر من 50 جلسة وحوار، تناولت مجالات المدفوعات والخدمات المالية المفتوحة والذكاء الاصطناعي والتمويل المستدام. وأتاحت عروض الشركات ولقاءات رواد الأعمال مساحة للتعرف إلى أفكار جديدة، وربط المواهب باحتياجات المؤسسات المالية.

وتوفر هذه اللقاءات فرصًا لتطوير المهارات وبناء مسارات تعاون تجمع الجامعات والحاضنات والبنوك، وتدعم انتقال الأفكار إلى تجارب عملية تستفيد من الإرشاد والخبرة والاستثمار.

ويفتح الحضور الدولي فرصًا للشراكات في المدفوعات العابرة للحدود وتطوير المنتجات القابلة للتوسع، كما يمنح التمويل المستدام والخدمات الإسلامية الرقمية مساحة لتقديم حلول تلائم احتياجات العملاء وتدعم المشروعات.

وتؤكد مجلة البنوك أن ما جمعه المهرجان من خبرات وقدرات يتيح للقطاع المصرفي الأردني توسيع مساهمته في الاقتصاد الرقمي، عبر تعاون يرتبط بفرص السوق ويستثمر الكفاءات الوطنية.

ومع استمرار تطوير الخدمات وتعزيز الشراكات، تتسع أمام الأردن فرص إنتاج الابتكار المالي وتصديره، وتتقدم البنوك بدورها في تمويل الأعمال وتحسين الخدمات ودعم النمو.

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

أخبار الجمعية

خدمتك الآن
وادفع لاحقًا

كل اللي بتحتاجه اليوم.. صار على دفعات شهرية!
موّل خدمتك لغاية 10,000 دينار
وسدّد على دفعات حتى 12 شهرًا.

قدّم الآن عبر تطبيق أهلي موبايل

حمّل التطبيق الآن

GET IT ON Google Play
Download on the App Store
EXPLORE IT ON AppGallery

البنك الأهلي الأردني
Jordan Ahli Bank

أهلي

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

جمعية البنوك والسفير الرواندي يبحثان فرص التعاون المالي والمصرفي بين البلدين

استضافت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 30 أيلول 2026 سعادة سفير جمهورية رواندا لدى المملكة الأردنية الهاشمية، السيد جيمس نغانغو، والوفد المرافق له من السفارة، في زيارة رسمية هدفت إلى بحث سبل تعزيز التعاون المالي والمصرفي، وبحث فرص بناء شراكات بين القطاع المصرفي الأردني ونظيره الرواندي.

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

وخلال اللقاء، تطرق السفير الرواندي إلى أهمية بناء شراكات متينة مع جمعية البنوك في الأردن، مشيراً إلى الفرص المتاحة لربط الجمعية والقطاع المصرفي الأردني بمركز كيغالي المالي الدولي (Kigali International Financial Centre)، بما يسهم في توسيع آفاق التعاون الاستثماري وتبادل الخبرات والتجارب المالية والمصرفية بين الجانبين، وفتح منافذ جديدة للنمو والتبادل الاقتصادي.

ومن جانبه، رحب المدير العام لجمعية البنوك في الأردن، الدكتور ماهر المحروق، بسعادة السفير، مشيداً بالتطور الاقتصادي الملحوظ الذي حققته جمهورية رواندا خلال السنوات الأخيرة، والذي جعل منها وجهة استثمارية واعدة وجاذبة على المستويين الإقليمي والدولي. وأشار إلى ما يتمتع به القطاع المصرفي الأردني من خبرات مؤسسية وقدرات في تقديم الخدمات المالية وتمويل الأنشطة الاقتصادية، وما تتيحه هذه القدرات من فرص لتبادل الخبرات وتطوير التعاون مع الجانب الرواندي. وأكد الدكتور المحروق حرص الجمعية وسعيها المستمر لبناء شراكات موثوقة ومستدامة مع المؤسسات المالية والمصرفية الرواندية، بما يستفيد من المزايا التنافسية لدى البلدين ويخدم مصالحهما المشتركة.

وأكد الجانبان في ختام اللقاء أهمية استمرار التواصل والتنسيق، وبحث إمكانية عقد لقاءات مشتركة وتنظيم فعاليات تجمع القيادات المصرفية والاستثمارية في البلدين، لبحث الفرص المتاحة واستكشاف مجالات التعاون المستقبلي.

وتأتي هذه الزيارة ضمن جهود جمعية البنوك في الأردن لتطوير العلاقات الدولية للقطاع المصرفي الأردني، وتعزيز حضور المؤسسات المالية الوطنية في الأسواق الواعدة، ودعم التنمية الاقتصادية الشاملة.

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

هيئة الأوراق المالية وجمعية البنوك في الأردن توقّعان مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون والتنسيق المشترك

وقعت هيئة الأوراق المالية وجمعية البنوك في الأردن، يوم الأحد الموافق 2026/9/13 في مقر الهيئة، مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز أطر التعاون والتنسيق وتطوير مجالات العمل ذات الاهتمام المشترك، بما ينسجم مع التشريعات والأنظمة والتعليمات النافذة والناظمة لعمل كل منهما.

ووقّع مذكرة التفاهم رئيس هيئة الأوراق المالية عطوفة السيد عماد أبو حلتم، ومدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق، بحضور أعضاء مجلس مفوضي الهيئة.

وتأتي مذكرة التفاهم في إطار حرص الجانبين على توطيد التعاون المؤسسي، وتعزيز تبادل الخبرات والمعرفة والمعلومات، والاستفادة من الإمكانات والخبرات المتاحة لدى كل منهما، بما يسهم في دعم الجهود الرامية إلى تطوير القطاع المالي في المملكة، وتعزيز كفاءة الأسواق المالية وبيئة العمل ذات الصلة بها.

كما اتفق الطرفان على تعزيز التعاون في إجراء الدراسات والمشاريع البحثية المشتركة التي تتوافق مع أهداف وغايات الهيئة والجمعية، وبما يدعم تطوير القطاع المالي.

وتتضمن المذكرة أيضاً التعاون في إعداد وتنظيم البرامج والمحاضرات والفعاليات التدريبية الدورية الموجهة للجهات ذات العلاقة بالقطاع المالي بشكل عام والأسواق المالية بشكل خاص، وبما يلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للقطاع المالي في المملكة، ويسهم في رفع مستوى الوعي والمعرفة بالممارسات والتطورات ذات الصلة.

وفي إطار تنمية وتطوير الموارد البشرية، اتفق الطرفان على التعاون في تنظيم البرامج التدريبية الهادفة إلى تأهيل وتطوير الكوادر

البشرية لدى كل منهما، وفقاً للاحتياجات التدريبية والأولويات الحالية والمستقبلية.

كما تنص مذكرة التفاهم على تعزيز التعاون الفني والتقني بين المختصين لدى الجانبين، وتبادل الخبرات والممارسات ذات الصلة، بالإضافة إلى التعاون في مجال تقديم وتبادل الاستشارات والخبرات، عند الطلب، بشأن مراجعة وتقييم التشريعات والسياسات الناظمة لعمل الطرفين، وبما يسهم في تطوير الأطر التنظيمية ذات العلاقة.

وتشكل مذكرة التفاهم إطاراً مؤسسياً للتعاون المستمر بين هيئة الأوراق المالية وجمعية البنوك في الأردن، بما يعزز قنوات التواصل والتنسيق وتبادل المعرفة والخبرات، ويدعم الجهود المشتركة الرامية إلى تطوير القطاع المالي والأسواق المالية في المملكة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات والتطورات في القطاع المالي محليا ودوليا.

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

جمعية البنوك تعقد ورشة عمل متخصصة بالتعاون مع شركتي Green Circle و PGI حول التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي والمخاطر السيبرانية المستقبلية في القطاع المصرفي

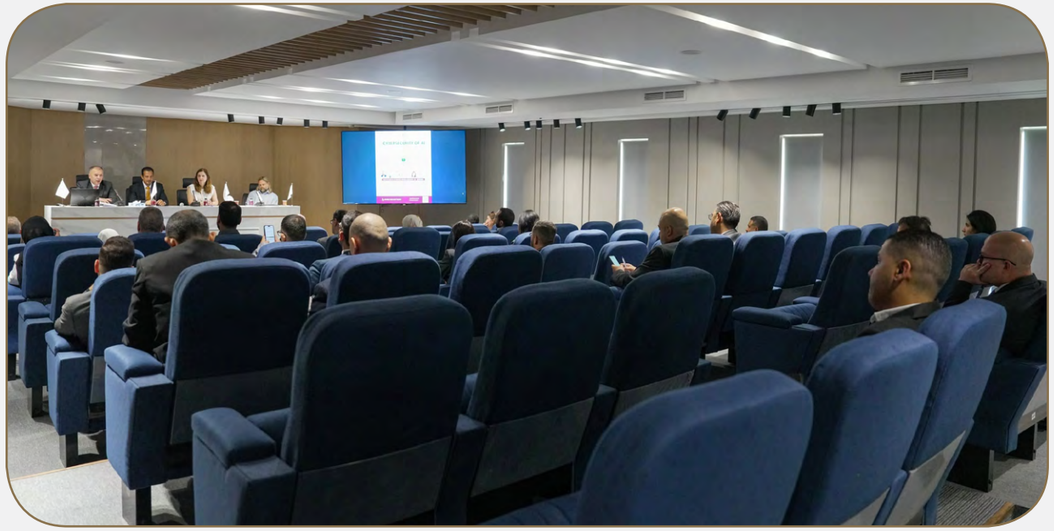

نظمت جمعية البنوك في الأردن وبالتعاون مع شركتي Green Circle و PGI ورشة عمل متخصصة بعنوان "Cybersecurity of AI - Banking"، تناولت التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي والمخاطر السيبرانية المستقبلية في القطاع المصرفي. وشارك في الورشة مجموعة من الرؤساء التنفيذيين للمخاطر (CROs) ومسؤولي أمن المعلومات (CISOs)، وقيادات الامتثال والمخاطر والشؤون القانونية والخدمات المصرفية الرقمية في البنوك العاملة في الأردن.

وافتتح الورشة المدير العام لجمعية البنوك في الأردن، الدكتور ماهر المحروق، مرحباً بالمشاركين، ومؤكداً أهمية الاستثمار في الأمن السيبراني باعتباره ركيزة أساسية لاستقرار القطاع المصرفي وحماية الثقة الرقمية في الخدمات المالية.

وخلال الورشة، استعرض الرئيس التنفيذي لشركة Green Circle المهندس محمد الخضري مجموعة من المحاور الرئيسية المتعلقة بالتطورات المتسارعة للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في البيئة المصرفية، مع التركيز على تقييم المخاطر السيبرانية المرافقة لهذه التقنيات وآليات تعزيز الجاهزية الرقمية. كما تم استعراض واقع الأمن السيبراني في القطاع المصرفي المحلي، إلى جانب توضيح المتطلبات الأحدث لحماية البيانات المصرفية وخصوصيتها في ظل التحول الرقمي الشامل الذي يشهده العالم.

كما قدم الخضري مقترحاً لإمكانية تأسيس منصة استشارية موحدة في مجال الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، بهدف خلق مساحة تفاعلية ومؤسسية لتوفير الاستشارات المتخصصة للقطاع المصرفي، وتبادل الخبرات والتجارب العملية بين البنوك العاملة بحيث تسهم وتغذي الممارسات الفضلى والتجارب المختلفة في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات. بما يسهم في تعزيز وتطوير المعرفة التراكمية وتكامل القدرات الوطنية في الأمن السيبراني، ومساعدة المؤسسات المالية على تقييم التهديدات وتطبيق أطر الحوكمة وحماية البيانات وفق رؤية موحدة تشمل القطاع ككل.

من جانبها، أكدت المديرة العامة لشركة PGI، المهندسة وفاء نمري، على أهمية الشراكة مع جمعية البنوك والقطاع المصرفي الأردني، مشيرة إلى أن التحديات السيبرانية اليوم أصبحت تتطلب منهجيات حديثة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لبناء قدرات الدفاع الرقمي والاستجابة السريعة للتهديدات. وأضافت أن PGI تسعى من خلال هذه المبادرة إلى نقل الخبرات والتجارب الدولية المتقدمة في مجالات الحوكمة الرقمية، وحماية البيانات، والتحضير لمخاطر الحوسبة الكمية، بما يعزز من قوة المؤسسات المالية الأردنية وتصديها لأي اختراقات أو تهديدات مستقبلية.

وأكد القائمون على الورشة أهمية رفع مستوى الوعي بآليات الحوكمة والتصدي للتهديدات الرقمية الحديثة، مشيرين إلى أن هذه الورشة تشكل المرحلة الأولى ضمن مسار تدريبي ممتد يهدف إلى بناء قدرات الكوادر المصرفية وتطوير استراتيجيات الأمن السيبراني بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية والتشريعات المحلية المعمول بها.

وتأتي هذه الورشة ضمن جهود جمعية البنوك في الأردن المستمرة لتطوير القدرات المؤسسية والتنافسية للقطاع المصرفي، وتعزيز جاهزية البنوك لمواكبة التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال الرقمية. كما تهدف إلى التصدي للمتغيرات السريعة التي يشهدها القطاع المالي مع توسع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وما يرافقها من مخاطر جديدة تتصل بالاحتيال المتقدم والتهديدات السيبرانية المعقدة.

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

جمعية البنوك في الأردن تنفذ تمارين محاكاة طرق الادخار في السلط والزرقاء

نفذت جمعية البنوك في الأردن، بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وجمعية بنوك الادخار الألمانية للتعاون الدولي (DSIK)، تمرينين لمحاكاة طرق الادخار في مدينتي السلط والزرقاء، بمشاركة 37 مشاركاً ومشاركة في السلط و27 مشاركة في الزرقاء، وذلك ضمن مبادرة تدريبية أطلقتها الجمعية بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، وتهدف إلى تعزيز الثقافة والوعي المالي وتنمية المهارات المالية لدى الفئات المستهدفة في عدد من محافظات المملكة.

وعُقد التمرين الأول في مركز موسى الساكت الثقافي بمدينة السلط، بحضور عطوفة ناصر الشريدة، أمين عام سجل الجمعيات، مندوباً عن معالي وزيرة التنمية الاجتماعية، فيما عُقد التمرين الثاني في مركز الزرقاء الشامل للتربية الخاصة في محافظة الزرقاء، وعلى مدار يومين لكل تمرين، من خلال مجموعة من الجلسات والأنشطة التفاعلية والتطبيقات العملية التي تحاكي القرارات والمواقف المالية التي يواجهها الأفراد والأسر في حياتهم اليومية.

كما نفذت جمعية البنوك تمريناً ثالثاً في مركز شباب وشابات حي الأمير محمد بمحافظة الزرقاء، بمشاركة 27 شاباً وشابة، وذلك على مدار يومي الثلاثاء والأربعاء الموافقين 29 و30 أيلول 2026. وذلك في إطار أول تعاون بين جمعية البنوك في الأردن ووزارة الشباب في مجال البرامج التدريبية والتوعوية المالية، بما يؤسس لشراكة تهدف إلى الوصول إلى فئات أوسع من الشباب في مختلف محافظات المملكة، وتعزيز معارفهم ومهاراتهم في المجالات المالية

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

والمصرفية، وبما ينسجم مع الجهود الوطنية الرامية إلى رفع مستويات الثقافة والوعي المالي وتعزيز الشمول المالي.

ويُعد تمرين محاكاة طرق الادخار برنامجاً تدريبياً تفاعلياً يعتمد على التعلم بالممارسة والمحاكاة العملية، ويهدف إلى تعزيز الثقافة المالية وتنمية مهارات التخطيط المالي وإدارة الموارد واتخاذ القرارات المالية السليمة. ويحاكي التمرين واقع الحياة اليومية من خلال إدارة ميزانية أسرة افتراضية، حيث يتولى المشاركون التخطيط للإيرادات والمصروفات، واتخاذ قرارات تتعلق بالادخار والإنفاق، والتعامل مع أحداث مالية متوقعة وغير متوقعة، والمفاضلة بين البدائل المتاحة بما يحقق التوازن بين تلبية الاحتياجات الحالية وتحقيق الأهداف المستقبلية.

كما يتيح التمرين للمشاركين فرصة التعرف بصورة عملية على أثر القرارات المالية المختلفة في مستوى معيشة الأسرة ورفاهها المالي، ويعزز قدرتهم على التمييز بين الاحتياجات والرغبات، وتحديد الأولويات المالية، وإعداد الميزانية الأسرية وإدارتها، والتخطيط لتحقيق الأهداف المالية، إلى جانب ترسيخ مفهوم الادخار المنتظم وأهمية تكوين صندوق للطوارئ والاستعداد للأحداث غير المتوقعة.

ويتناول البرنامج كذلك المفاضلة بين الادخار والاقتراض وفهم مزايا وتكاليف كل منهما، إلى جانب التعرف على دور البنوك والمؤسسات المالية وأهمية التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية والموثوقة، بما يسهم في تعزيز قدرة المشاركين على اتخاذ قرارات مالية أكثر وعياً ومسؤولية.

وشمل البرنامج أيضاً تعريف المشاركين بتطبيق MyMal، الذي يساعد المستخدمين على إدارة ميزانياتهم الشخصية وتتبع الإيرادات والمصروفات ووضع خطط للادخار وتحقيق الأهداف المالية. كما تعرّف المشاركون على منصة FinApp لترويج الوعي المالي، وهي منصة إلكترونية متخصصة تهدف إلى نشر الثقافة المالية والمصرفية من خلال توفير محتوى مبسط وموارد وأدوات عملية تدعم الشباب والنساء ورواد الأعمال ومختلف فئات المجتمع، بما يسهم في تعزيز الشمول المالي وزيادة الاستفادة من الخدمات المالية. وفي ختام كل تمرين، تم توزيع شهادات مشاركة على

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

المشاركين.

وفي ختام البرامج التدريبية، جرى توزيع الشهادات على المشاركين تقديراً لالتزامهم ومشاركتهم الفاعلة في الأنشطة والتمارين التي نُفذت على مدار اليومين، بعد أن أتيحت لهم فرصة اكتساب وتطبيق مجموعة من المهارات والمعارف المرتبطة بالادخار وإدارة الموارد والتخطيط المالي واتخاذ القرارات المالية.

ويأتي تنفيذ هذه البرامج انطلاقاً من الدور الذي تضطلع به جمعية البنوك في الأردن في دعم جهود نشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي المالي، وضمن نهج الجمعية القائم على التعاون مع مختلف الشركاء لتنفيذ برامج ومبادرات تدريبية وتوعوية تسهم في تمكين الأفراد من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لإدارة شؤونهم المالية بكفاءة، وترسيخ الممارسات المالية السليمة، وتعزيز ثقافة الادخار والتخطيط للمستقبل.

hbtf.com

لإنّـــك بتستاهـــل أكتـــر

BECAUSE YOU DESERVE MORE

#معك ـ الإسكان

بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

التقرير الاقتصادي الشهري

SIGNATURE
BY CAIRO AMMAN BANK
Premium Banking Experience

جوائز صممت لكِ!
Designed for You

افتحي
حساب توفير
وادخلي السحب على
عقد وإسوارة تنس ألماس

شهر 2026/8
عقد تنس ألماس

شهر 2026/10
عقد تنس ألماس

شهر 2026/12
عقد وإسوارة تنس ألماس

للمزيد اتصلي على: 06-5007700

*يخضع لشروط وأحكام البنك

Imseeh
trusted since 1957

التقرير الاقتصادي الشهري

خلاصة تنفيذية

أظهرت أبرز المؤشرات الاقتصادية والنقدية خلال عام **2026** استمرار التحسن في عدد من المؤشرات الرئيسية، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة **3.0%** خلال النصف الأول من عام **2026**، مقابل **2.8%** لذات الفترة من عام **2025**. وارتفعت حوالات العاملين بنسبة **14.5%** خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام لتصل إلى **1.462** مليار دينار، فيما بلغ معدل التضخم **2.2%** خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام **2026**.

وعلى صعيد التجارة الخارجية، ارتفعت الصادرات الكلية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام **2026** بنسبة **10.3%** لتبلغ **6.395** مليار دينار، مدفوعةً بارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة **4.6%** لتصل إلى **5.509** مليار دينار، وقيمة المعاد تصديره بنسبة **67.2%** لتبلغ **886** مليون دينار.

وأظهرت مؤشرات المتانة المالية خلال النصف الأول من عام **2026** استمرار قوة ومتانة القطاع المصرفي، حيث بلغت نسبة الديون غير العاملة **5.6%**، وارتفعت نسبة تغطيتها إلى **77.3%**، فيما بلغت نسبة كفاية رأس المال **18.2%** ونسبة السيولة القانونية **146.6%**، لتظل عند مستويات أعلى من الحدود الدنيا الرقابية المطلوبة. كما تحسنت مؤشرات الربحية، حيث بلغ معدل العائد على الموجودات **1.3%**، ومعدل العائد على حقوق المساهمين **11.4%**.

أما على صعيد سوق رأس المال، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمّان بنسبة **5.2%** خلال شهر أيلول 2026 ليبلغ **6,294** نقطة، فيما بلغ حجم التداول على أسهم البنوك نحو **69.64** مليون دينار، من خلال تداول نحو **15.13** مليون سهم عبر **13,618** عقداً.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

- الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة **3.0%** خلال الربع الثاني من عام **2026** مقارنة مع **2.8%** خلال ذات الربع من عام **2025**. وعلى المستوى القطاعي، أظهرت التقديرات الأولية بأن أغلب الأنشطة الاقتصادية حققت نمواً خلال الربع الثاني من عام **2026** مقارنة بذات الربع من عام **2025** حيث حقق "قطاع الزراعة" أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة بنسبة بلغت **7.8%**، تلاه "قطاع الصناعة التحويلية" بنسبة **6.2%**، ثم قطاع "إمدادات الكهرباء" بنسبة **5.0%**، ويليه قطاع "إمدادات المياه" بنسبة **4.1%**. اما على المستوى التراكمي، فقد بلغ النمو **3.0%** خلال النصف الأول من عام **2026** مقارنة بـ **2.8%** خلال النصف الأول من عام **2025**.

الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (100=2023)

النشاط الاقتصادي	2022	2023	2024	2025	الربع الثاني 2025	الربع الثاني 2026	التغير النسبي (%)
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	1,851.6	1,975.0	2,106.3	2,262.9	445.44	480.03	7.8%
التعدين واستغلال المحاجر	1,369.8	1,410.7	1,442.3	1,488.0	363.02	350.60	-3.4%
الصناعة التحويلية	6,169.1	6,527.5	6,789.3	7,136.1	1,716.81	1,823.56	6.2%
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	913.5	958.9	1,001.0	1,049.0	261.85	274.84	5.0%
إمدادات المياه؛ أنشطة المجاري، وادارة الفضلات والمعالجة	230.2	247.4	260.1	271.3	67.78	70.56	4.1%
التشييد	1,492.5	1,531.0	1,512.4	1,533.4	364.75	368.65	1.1%
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	3,005.0	3,082.3	3,146.1	3,226.9	730.44	755.78	3.5%
النقل والتخزين	1,953.2	2,032.1	2,107.8	2,188.5	544.86	563.15	3.4%
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	560.0	592.0	599.2	611.6	160.40	163.22	1.8%
المعلومات والاتصالات	1,114.1	1,167.4	1,190.5	1,229.0	306.51	316.68	3.3%
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	2,285.0	2,347.5	2,403.9	2,472.4	614.41	635.08	3.4%
الأنشطة العقارية	4,905.2	4,971.9	5,056.6	5,086.8	1,278.71	1,290.27	0.9%
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	373.0	392.2	401.7	413.9	104.06	106.48	2.3%
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	292.8	299.4	305.2	313.8	78.28	80.04	2.2%
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الاجباري	3,395.7	3,415.9	3,438.6	3,470.5	825.05	837.48	1.5%
التعليم	2,350.2	2,409.1	2,440.8	2,488.1	610.60	626.48	2.6%
انشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	1,288.6	1,388.0	1,423.7	1,452.2	364.23	374.30	2.8%
الفنون والترفيه والترويح	184.5	199.9	204.7	210.4	53.25	54.29	2.0%
أنشطة الخدمات الأخرى	391.9	415.9	425.9	437.0	115.61	118.00	2.1%
أنشطة الأُسَر المعيشية كصاحب عمل؛ وأنشطة الأُسَر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميّزة لاستعمالها الخاص	209.6	212.9	211.3	213.8	50.35	51.08	1.4%
إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الاساسية	34,335.5	35,577.1	36,467.4	37,555.4	9,056.43	9,340.57	3.1%
صافي الضرائب على المنتجات	4,303.1	4,270.5	4,398.8	4,465.9	1,251.66	1,271.84	1.6%
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	**38,638.7**	**39,847.7**	**40,866.2**	**42,021.3**	**10,308.09**	**10,612.41**	**3.0%**

معدل النمو (%) للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة - للأعوام 2022 - النصف الاول 2026

* المصدر: البنك المركزي الاردني

- معدل البطالة

بلغ معدل البطالة بين جميع السكان ما نسبته **16.1%** خلال الربع الثاني من عام **2026** بانخفاض مقداره **0.4** نقطة مئوية عن الربع الثاني من عام **2025** إذ بلغ حينها **16.5%**. هذا وانخفض معدل البطالة بمقدار **1.7** نقطة مئوية خلال الأربعة أعوام الماضية مقارنة مع الربع الثاني من عام **2022**. أما خلال النصف الأول من عام **2026** فقد بلغ معدل البطالة **16.1%** مقارنة بنسبة **16.6%** خلال النصف الأول من عام **2025** .

المؤشر	2022	2023	2024	2025	النصف الأول 2025	النصف الأول 2026	التغير النسبي
معدل البطالة	18.3%	16.6%	16.8%	16.4%	16.6%	16.1%	-0.5%

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة **183.8** مليون دينار خلال الربع الأول من عام **2026**، بانخفاض بلغت نسبته **25.2%** مقارنة بالربع الأول من عام **2025** والبالغ آنذاك حوالي **246** مليون دينار.

المؤشر	2022	2023	2024	2025	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026	التغير النسبي %
الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)	683	1,424	1,148	1,436	245.9	183.8	-25.2%

- حوالات العاملين

ارتفعت حوالات العاملين خلال الخمسة شهور الأولى من عام **2026** بنسبة **14.5%**، مقارنة بذات الفترة من عام **2025**، لتصل إلى **1.462** مليار دينار.

حوالات العاملين (بالمليون دينار)

المؤشر	2022	2023	2024	2025	الخمسة شهور الأولى 2025	الخمسة شهور الأولى 2026	التغير النسبي
حوالات العاملين (مليون دينار)	2,912.4	2,985.5	3,033.5	3,171.2	1,276.9	1,462.0	14.5%

- كميات وأسعار الإنتاج الصناعي

ارتفع الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي خلال الشهور السبعة الأولى من عام **2026** بنسبة **0.21%** مقارنة بذات الفترة من عام **2025**، وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لانخفاض الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة **2.11%**، فيما ارتفع الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية والكهرباء بنسبة **0.27%** و**1.9%**.

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (2018=100)

الصناعة	2022	2023	2024	2025	السبعة شهور الأولى 2025	السبعة شهور الأولى 2026	التغير النسبي %
الصناعات الاستخراجية	144.11	113.55	121.85	123.26	120.33	117.79	- 2.11
الصناعات التحويلية	86.06	84.16	84.54	85.53	85.20	85.43	0.27
الكهرباء	139.25	107.73	114.01	117.23	115.58	117.77	1.90
الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	**92.27**	**86.74**	**87.70**	**88.84**	**88.35**	**88.53**	**0.21**

وارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين خلال السبعة شهور الأولى من عام **2026** بنسبة **2.1%** مقارنةً بذات الفترة من عام **2025**، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصناعات الاستخراجية بنسبة **6.2%**، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصناعات التحويلية بنسبة **1.9%**، والرقم القياسي لأسعار الكهرباء بنسبة **1.1%**.

الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين (2018 = 100)

الصناعة	2022	2023	2024	2025	السبعة شهور الأولى 2025	السبعة شهور الأولى 2026	التغير النسبي %
الصناعات الاستخراجية	151.47	147.19	143.85	147.28	144.65	153.61	6.2%
الصناعات التحويلية	138.47	107.25	106.51	105.42	106.05	108.05	1.9%
الكهرباء	184.81	87.09	89.44	89.95	90.17	91.13	1.1%
الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين	**141.72**	**107.75**	**107.12**	**106.32**	**106.80**	**109.00**	**2.1%**

ثانياً: المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)

بلغ معدل التضخم **2.20%** خلال الشهور الثمانية الأولى من عام **2026** مقارنةً بذات الفترة من عام **2025**، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من **112.60** ليصل إلى **115.07**.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2018=100)

البند	2023	2024	2025	الثمانية شهور الأولى 2025	الثمانية شهور الأولى 2026	التغير النسبي %
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	106.75	108.31	109.74	110.22	111.29	0.97
المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	107.52	111.89	123.24	123.24	128.14	3.98
الملابس والاحذية	96.00	95.15	95.80	95.91	96.07	0.17
المساكن	112.65	115.82	118.90	118.48	122.33	3.24
التجهيزات والمعدات المنزلية	107.00	107.21	107.77	107.72	107.86	0.13
الصحة	112.55	112.41	112.73	112.67	113.21	0.48
النقل	110.21	111.18	111.50	111.42	115.60	3.75
الاتصالات	103.70	104.06	105.59	105.02	106.93	1.82
الثقافة والترفيه	113.38	116.56	118.39	118.18	120.41	1.89
التعليم	107.93	109.31	111.51	110.64	113.79	2.85
المطاعم والفنادق	116.72	117.89	119.26	119.13	119.63	0.42
السلع والخدمات الأخرى	109.21	111.22	114.13	113.42	117.41	3.52
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	109.02	110.71	112.67	112.60	115.07	2.20
معدل التضخم	2.08%	1.56%	1.77%	1.86%	2.20%	-

ثالثاً: حركة تداولات سوق العقار

بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال الثمانية شهور الأولى من عام **2026** حوالي **4.390** مليار دينار، منخفضاً بنسبة **3.9%** مقارنةً بذات الفترة من عام **2025**، والتي بلغ فيها نحو **4.566** مليار دينار. كما شهد عدد معاملات البيع في المملكة انخفاضاً بنسبة **8.6%** ليبلغ نحو **90.9** ألف معاملة، مقارنةً بنحو **99.4** ألف معاملة خلال الفترة ذاتها من عام **2025**.

وفيما يتعلق باستثمارات غير الأردنيين في السوق العقاري، انخفض عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين بنسبة **0.7%** ليبلغ **1,515** شقة وأرضاً خلال الثمانية شهور الأولى من عام **2026**، مقارنةً بـ **1,526** شقة وأرضاً خلال الفترة نفسها من عام **2025**. وفي المقابل، ارتفعت قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين بنسبة **19.2%** لتصل إلى **147.1** مليون دينار، مقارنةً بـ **123.4** مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام **2025**.

أهم مؤشرات سوق العقار (مليون دينار)

البند	الثمانية شهور الأولى 2025	الثمانية شهور الأولى 2026	التغير النسبي %
حجم التداول	4,565.7	4,389.8	-3.9%
إيرادات دائرة الأراضي والمساحة	174.6	182.1	4.3%
عدد معاملات البيع في المملكة (ألف شقة وأرض)	99.4	90.9	-8.6%
عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين (أرض وشقة)	1526	1515	-0.7%
قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين	123.4	147.1	19.2%

قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026 (حسب الجنسية)

الجنسية	قيمة الأراضي والشقق (مليون دينار)	النسبة من الإجمالي
العراقية	63.1	42.9%
الفلسطينية	10.7	7.3%
السورية	10.1	6.9%
الأمريكية	9.7	6.6%
البريطانية	9.3	6.3%
جنسيات أخرى	44.2	30.0%
المجموع	**147.1**	**100%**

رابعاً: أداء القطاع الخارجي

ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال السبعة شهور الأولى من عام **2026** بنسبة **4.6%** لتصل إلى **5,509** مليون دينار، مقارنةً مع **5,268** مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام **2025**. فيما ارتفعت قيمة المعاد تصديره بنسبة **67.2%** لتصل إلى **886** مليون دينار، مقارنةً مع **530** مليون دينار. وعليه، فقد بلغت قيمة الصادرات الكلية **6,395** مليون دينار، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة **10.3%** مقارنةً مع **5,798** مليون دينار خلال السبعة شهور الأولى من عام **2025**.

وفي المقابل، ارتفعت المستوردات بنسبة **2.4%** لتصل إلى **11,585** مليون دينار خلال السبعة شهور الأولى من عام **2026**، مقارنةً مع **11,319** مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام **2025**. ورغم ارتفاع المستوردات، انخفض العجز في الميزان التجاري من **5,521** مليون دينار إلى **5,190** مليون دينار، وبنسبة **6.0%**، أي بمقدار **331** مليون دينار مقارنةً بالفترة نفسها من عام **2025**. كما ارتفعت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات من نحو **51%** إلى نحو **55%** خلال الفترة ذاتها، بارتفاع مقداره **4** نقاط مئوية.

أهم مؤشرات القطاع الخارجي (مليون دينار)

البند	2023	2024	2025	السبعة شهور الأولى 2025	السبعة شهور الأولى 2026	التغير النسبي %
الصادرات الوطنية	8,245	8,756	9,624	5,268	5,509	4.6
المعاد تصديره	667	854	959	530	886	67.2
الصادرات الكلية	8,912	9,610	10,583	5,798	6,395	10.3
المستوردات	18,288	19,095	20,528	11,319	11,585	2.4
الميزان التجاري	-9.376	-9,485	-9,945	-5,521	-5,190	-6.0
تغطية الصادرات للمستوردات %	49%	50%	52%	51%	55%	4%

- التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

وعلى صعيد التركيب السلعي لأبرز السلع المصدرة خلال السبعة شهور الأولى من عام **2026**، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من الأسمدة بنسبة **12%** والبوتاس الخام بنسبة **11.7%**، فيما انخفضت الصادرات من الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة **14.2%** والفوسفات الخام بنسبة **12.6%**.

التركيب السلعي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

الصنف	2023	2024	2025	السبعة شهور الأولى 2025	السبعة شهور الأولى 2026	التغير النسبي %
الألبسة وتوابعها من مصنرات	1,326	1,682	1,667	971	1,011	4.1
الأسمدة الازوتية او الكيماوية	1,028.7	1,018	1,131	577	646	12.0
محضرات الصيدلة	532	611	642	352	352	-
البوتاس الخام	651	466	554	307	343	11.7
الحلي والمجوهرات الثمينة	825	726	860	394	338	-14.2
الفوسفات الخام	603	540	612	317	277	-12.6
المواد الأخرى	3,331	3,713	4,158	2,350	2,542	8.2
مجموع الصادرات الوطنية	**8,245**	**8,756**	**9,624**	**5,268**	**5,509**	**4.6**

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال السبعة شهور الأولى من عام **2026**، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة **20.3%**، ومنها هولندا بنسبة **44.6%**، كما ارتفعت إلى الدول الآسيوية غير العربية بنسبة **13.9%**، ومنها الصين الشعبية بنسبة **74.8%**.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

التكتلات الاقتصادية	2023	2024	2025	السبعة شهور الأولى 2025	السبعة شهور الأولى 2026	التغير النسبي %
دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	3,076	3,585	3,952	2,214	2,341	5.7
منها السعودية	984	1,128	1,230	734	608	-17.2
منها سوريا	58.0	55	252	130	174	33.8
منها العراق	635	912	990	525	632	20.4
دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا	2,062	2,397	2,273	1,314	1,165	-11.3
منها الولايات المتحدة الأمريكية	1,958	2,208	2,184	1,261	1,105	-12.4
الدول الاسيوية غير العربية	2,029	1,802	2,082	1,077	1,227	13.9
منها الصين الشعبية	268.2	229.6	268.5	127	222	74.8
دول الاتحاد الاوروبي	409	448	624	305	367	20.3
منها هولندا	79.4	92.4	124.0	65	94	44.6
باقي التكتلات الاقتصادية	669	524	693	358	409	14.2
منها سويسرا	110	64	147	51	119	133.3
مجموع الصادرات الوطنية	**8,245**	**8,756**	**9,624**	**5,268**	**5,509**	**4.6**

- الصادرات الزراعية الأردنية

انخفضت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية خلال السبعة شهور الأولى من عام **2026** بنسبة **3.3%** مقارنة بذات الفترة من عام **2025**، حيث بلغ إجمالي الصادرات الزراعية حوالي **958** مليون دينار.

الصادرات الزراعية الأردنية (مليون دينار)

البند/الفترة	2023	2024	2025	السبعة شهور الأولى 2025	السبعة شهور الأولى 2026	التغير النسبي %
إجمالي قيمة الصادرات الزراعية	1,103.1	1,541.7	1,681.6	990.9	958.2	-3.3%

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للمستوردات

بالنسبة للتركيب السلعي للمستوردات خلال السبعة شهور الأولى من عام **2026**، فقد ارتفعت من النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية بنسبة **45.8%** ومن الحبوب بنسبة **9.7%**. فيما انخفضت من العربات والدراجات وأجزائها بنسبة **31.3%**.

التركيب السلعي للمستوردات الوطنية (مليون دينار)

الصنف	2023	2024	2025	السبعة شهور الأولى 2025	السبعة شهور الأولى 2026	التغير النسبي %
النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية	2,936	2,651	2,615	1,492	2,176	45.8
الحلي والمجوهرات الثمينة	1,236	1,096	1,714	891	767	-13.9
الآلات والأدوات الالية	1,123	1,346	1,626	941	714	-24.1
العربات والدراجات وأجزائها	1,604	1,839	1,795	802	551	-31.3
الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها	950	962	1,002	565	520	-8.0
الحبوب	792	675	729	373	409	9.7
المواد الأخرى	9,647	10,526	11,047	6,255	6,448	3.1
إجمالي المستوردات	**18,288**	**19,095**	**20,528**	**11,319**	**11,585**	**2.4**

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال السبعة شهور الأولى من عام **2026**، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة **21.9%**، في حين انخفضت قيمة المستوردات من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة **7.2%**.

التوزيع الجغرافي للمستوردات (مليون دينار)

التكتلات الاقتصادية	2023	2024	2025	السبعة شهور الأولى 2025	السبعة شهور الأولى 2026	التغير النسبي %
دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	4,693	5,073	5,444	3,048	3,715	21.9
منها السعودية	2,579	2,912	2,949	1,651	2,097	27.0
منها سوريا	46	61	82	62	28	-54.8
منها العراق	196	186	154	99	43	-56.6
دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا	1,283	1,417	1,776	941	892	- 5.2
منها الولايات المتحدة الأمريكية	1,226	1,419	1,691	896	846	-5.6
الدول الاسيوية غير العربية	7,302	7,276	7,568	4,073	3,857	-5.3
منها الصين الشعبية	3,310	3,730	4,179	2,116	1,948	-7.9
دول الاتحاد الاوروبي	2,874	2,861	3,163	1,791	1,662	-7.2
منها ألمانيا	623	677	713	382	336	-12.0
باقي التكتلات الاقتصادية	2,136	2,468	2,577	1,466	1,459	-0.5
منها سويسرا	454	350	584	335	279	-16.7
إجمالي المستوردات	**18,288**	**19,095**	**20,528**	**11,319**	**11,585**	**2.4**

خامساً: أداء المالية العامة

وصلت الإيرادات المحلية خلال السبعة شهور الأولى من عام **2026** إلى حوالي **5.625** مليار دينار، مقارنةً مع **5.518** مليار دينار خلال ذات الفترة من عام **2025**، مسجلةً ارتفاعاً بلغ حوالي **106.6** مليون دينار أو ما نسبته **1.9%**. وقد جاء ذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي **31.5** مليون دينار أو ما نسبته **0.8%**، إلى جانب ارتفاع الإيرادات الأخرى بحوالي **75.1** مليون دينار أو ما نسبته **5.3%**، في حين انخفضت الاقتطاعات التقاعدية بحوالي **0.1** مليون دينار أو ما نسبته **4.8%**.

وبلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية/الموازنة خلال السبعة شهور الأولى من عام **2026** حوالي **7.200** مليار دينار، مقارنةً مع **6.808** مليار دينار خلال ذات الفترة من عام **2025**، مسجلاً ارتفاعاً مقداره حوالي **391.6** مليون دينار أو ما نسبته **5.8%**. ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة النفقات الجارية بحوالي **336.1** مليون دينار أو ما نسبته **5.4%**، إلى جانب ارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي **55.4** مليون دينار أو ما نسبته **8.8%**.

وأسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي (بعد المنح) في الموازنة العامة للحكومة المركزية/الموازنة خلال السبعة شهور الأولى من عام **2026** بلغ حوالي **1.449** مليار دينار، مقارنةً مع عجز مالي مقداره حوالي **1.261** مليار دينار خلال ذات الفترة من عام **2025**، بزيادة بلغت حوالي **187.2** مليون دينار أو ما نسبته **14.8%**.

أهم مؤشرات المالية العامة (مليون دينار)

البند	2023	2024	2025	السبعة شهور الأولى 2025	السبعة شهور الأولى 2026	التغير النسبي %
اجمالي الايرادات والمنح الخارجية	9,143.7	9,439.1	9,996.3	5,547.1	5,751.4	3.7%
الايرادات المحلية	8,432	8,734.5	9,312.3	5,518.0	5,624.6	1.9%
ايرادات ضريبية	6,184.2	6,404.9	6,838.9	4,094.9	4,126.4	0.8%
اقتطاعات تقاعدية	5.4	4.5	4.0	2.1	2.0	-4.8%
الايرادات الاخرى	2,242.4	2,325.1	2,469.3	1,421.1	1,496.2	5.3%
المنح الخارجية	711.7	704.6	684.0	29.0	126.7	336.9%
اجمالي الانفاق	11,004.0	11,537.6	12,252.6	6,808.3	7,199.9	5.8%
النفقات الجارية	9,626.8	10,368.0	10,852.2	6,176.5	6,512.6	5.4%
النفقات الرأسمالية	1,377.2	1,169.6	1,400.4	631.9	687.3	8.8%
العجز/الوفر بعد المنح	-1,860.3	-2,098.5	-2,256.3	-1,261.3	-1,448.5	14.8%
العجز/الوفر قبل المنح	-2,572.1	-2,803.1	-2,940.3	-1,290.3	-1,575.3	22.1%
نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي						
اجمالي الايرادات والمساعدات الخارجية	22.9%	22.7%	22.9%	23.0%	22.2%	-0.8%
الايرادات المحلية	21.2%	21.0%	21.3%	22.9%	21.7%	-1.2%
اجمالي الانفاق	27.6%	27.7%	28.0%	28.3%	27.8%	-0.5%
العجز/الوفر بعد المنح	-4.7%	-5.0%	-5.2%	-5.2%	-5.6%	-0.4%
العجز/الوفر قبل المنح	-6.5%	-6.7%	-6.7%	-5.3%	-6.1%	-0.8%

سادساً: المديونية العامة

ارتفع إجمالي الدين العام (بعد استثناء الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي SSIF) بنسبة **4.3%** بنهاية شهر تموز من عام **2026** مقارنةً بنهاية عام **2025**، ليصل إلى حوالي **38.14** مليار دينار أو ما نسبته **84.3%** من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع حوالي **36.56** مليار دينار بنهاية عام **2025** أو ما نسبته **83.5%** من الناتج المحلي الإجمالي.

هذا وارتفع إجمالي الدين الداخلي بنسبة **7.9%** ليصل إلى حوالي **17.36** مليار دينار بنهاية شهر تموز من عام **2026** (**38.4%** من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً مع حوالي **16.10** مليار دينار في نهاية عام **2025** (**36.8%** من الناتج المحلي الإجمالي).

كما ارتفع رصيد الدين الخارجي بنسبة **1.5%** ليصل إلى حوالي **20.78** مليار دينار بنهاية شهر تموز من عام **2026** (**45.9%** من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً مع حوالي **20.46** مليار دينار في نهاية عام **2025** (**46.7%** من الناتج المحلي الإجمالي).

أهم مؤشرات الدين العام (مليون دينار)
(بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي SSIF)

البند	2022	2023	2024	2025	تموز 2026	التغير النسبي %
الدين الداخلي بعد استثناء SSIF	14,178.7	14,081.4	14,843.4	16,097.4	17,362.9	7.9%
% من الناتج المحلي الاجمالي	37.3%	35.3%	35.7%	36.8%	38.4%	1.6%
الدين الخارجي بعد استثناء SSIF	16,488.9	18,207.9	19,335.0	20,462.5	20,776.7	1.5%
% من الناتج المحلي الاجمالي	43.4%	45.7%	46.4%	46.7%	45.9%	-0.8%
إجمالي الدين بعد استثناء SSIF	30,667.6	32,289.3	34,178.4	36,559.9	38,139.7	4.3%
% من الناتج المحلي الاجمالي	80.7%	81.0%	82.1%	83.5%	84.3%	0.8%

إجمالي الدين العام (مليار دينار) - بعد استثناء SSIF

المصدر: وزارة المالية

سابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

- المؤشرات النقدية

ارتفع النقد المتداول في نهاية شهر آب **2026** بنسبة **11.2%** ليصل إلى **7.12** مليار دينار مقارنة بحوالي **6.41** مليار دينار بنهاية عام **2025**، وارتفعت الودائع القابلة للتحويل المتضمنة في السيولة المحلية بنسبة **4.9%** والودائع الأخرى المتضمنة في السيولة المحلية بنسبة **4.6%**. وارتفع كذلك عرض النقد بنسبة **5.6%** بنهاية شهر آب من عام **2026** ليصل إلى حوالي **50.41** مليار دينار، مقارنة بـ **47.75** مليار دينار بنهاية عام **2025**.

البند (مليون دينار)	2022	2023	2024	2025	آب 2026	التغير النسبي %
النقد المتداول	6,037.4	5,807.5	6,083.1	6,409.5	7,126.1	11.2%
الودائع القابلة للتحويل المتضمنة في السيولة المحلية	10,009.9	9,479.0	9,746.4	10,381.6	10,891.8	4.9%
الودائع الأخرى المتضمنة في السيولة المحلية	25,634.3	27,376.5	29,439.8	30,959.9	32,395.6	4.6%
عرض النقد	41,681.7	42,663.1	45,269.3	47,751.0	50,413.5	5.6%

وفيما يتعلق باحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، فقد ارتفعت بنسبة **11.7%** لتبلغ حوالي **28.47** مليار دولار أمريكي في نهاية شهر أيلول من عام **2026**، مقارنةً مع **25.50** مليار دولار في نهاية عام **2025**، يشار إلى أن نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني لمستوردات المملكة من السلع والخدمات تبلغ **9.2** شهر.

البند	2022	2023	2024	2025	أيلول 2026	التغير النسبي %
احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	17,266.9	18,122.9	21,014.8	25,503.1	28,474.6	11.7%

- المؤشرات المصرفية

ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة **5.9%** بنهاية شهر آب من عام **2026** مقارنةً بنهاية عام **2025** لتصل إلى حوالي **78.46** مليار دينار مقارنة مع **74.11** مليار دينار في نهاية عام **2025**. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الموجودات المحلية بنسبة **7.1%** لتصل إلى حوالي **70.06** مليار دينار، وانخفاض الموجودات الأجنبية بنسبة **3.3%** لتصل إلى **8.40** مليار دينار.

إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2022	2023	2024	2025	آب 2026	التغير النسبي%
الموجودات الاجنبية	5,882.6	6,220.8	6,798.4	8,684.6	8,402.1	-3.3%
الموجودات المحلية	58,262.7	59,955.0	63,054.9	65,427.7	70,059.8	7.1%
إجمالي الموجودات	**64,145.3**	**66,175.8**	**69,853.3**	**74,112.3**	**78,461.8**	**5.9%**

تطور إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليار دينار)

المصدر: البنك المركزي الأردني

أما إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد نمت بنسبة **3.8%** بنهاية شهر آب من عام **2026** لتصل إلى **37.42** مليار دينار، مقارنة مع **36.07** مليار دينار بنهاية عام **2025**. وقد شكلت القروض والسلف ما نسبته **57.5%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية، فيما شكلت ذمم البنوك الإسلامية ما نسبته **34.1%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2022	2023	2024	2025	آب 2026	التغير النسبي %
اجمالي التسهيلات الائتمانية	32,591.5	33,387.1	34,777.6	36,067.7	37,424.3	3.8%
توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع %						
جاري مدين	9.1%	8.4%	8.2%	7.3%	6.5%	-0.8%
قروض وسلف	62.3%	62.4%	60.3%	58.6%	57.5%	-1.1%
كمبيالات واسناد مخصومة	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	-
ذمم بنوك إسلامية	27.2%	27.7%	30.0%	32.5%	34.1%	1.6%
بطاقات الائتمان	0.9%	1.0%	1.1%	1.2%	1.4%	0.2%

تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليار دينار)

المصدر: البنك المركزي الأردني

هذا وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام **2026** بنسبة **3.8%** لتصل إلى حوالي **51.90** مليار دينار مقارنة مع حوالي **50.02** مليار دينار في نهاية عام **2025**. وفيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب النوع، فيلاحظ أن الودائع لأجل شكلت ما نسبته **62.2%** من إجمالي الودائع لدى البنوك، يليها الحسابات تحت الطلب والتي شكلت ما نسبته **24.2%** من إجمالي الودائع، ثم ودائع التوفير والتي شكلت ما نسبته **13.6%** من إجمالي الودائع. أما من حيث هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة حسب العملة، فقد بلغت نسبة الودائع بالدينار الأردني **79.8%** من إجمالي الودائع حيث بلغت حوالي **41.39** مليار دينار بنهاية شهر آب من عام **2026** مقارنة بحوالي **39.26** مليار دينار بنهاية عام **2025**.

الودائع لدى البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2022	2023	2024	2025	آب 2026	التغير النسبي%
اجمالي الودائع	42,106.7	43,744.3	46,698.6	50,018.9	51,897.5	3.8%
توزيع الودائع حسب النوع %						
تحت الطلب	27.5%	25.0%	24.2%	24.0%	24.2%	0.2%
توفيـر	15.7%	14.2%	13.7%	13.8%	13.6%	-0.2%
لأجل	56.8%	60.8%	62.1%	62.2%	62.2%	-
توزيع الودائع حسب العملة %						
الودائع بالدينار الأردني (%)	78.0%	78.8%	78.6%	78.5%	79.8%	1.3%
الودائع بالدينار الأردني (مليون دينار)	32,841.5	34,468.9	36,700.0	39,255.1	41,390.1	5.4%
الودائع بالعملات الأجنبية (%)	22.0%	21.2%	21.4%	21.5%	20.2%	-1.3%
الودائع بالعملات الأجنبية (مليون دينار)	9,265.2	9,275.4	9,998.6	10,763.8	10,507.4	-2.4%

تطور إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة (مليار دينار)

المصدر: البنك المركزي الأردني

- مؤشرات المتانة المالية

أظهرت البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن ارتفاع نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لتصل إلى **5.6%** خلال النصف الأول من عام **2026**، مقارنةً مع **5.5%** بنهاية عام **2025**، بارتفاع مقداره **0.1** نقطة مئوية. كما ارتفعت نسبة تغطية الديون غير العاملة لتصل إلى **77.3%** خلال النصف الأول من عام **2026**، مقارنةً مع **75.7%** بنهاية عام **2025**، بارتفاع مقداره **1.6** نقطة مئوية. وفي المقابل، انخفضت نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين من **5.7%** إلى **5.5%** خلال الفترة ذاتها.

هذا وارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى **18.2%** خلال النصف الأول من عام **2026**، مقارنةً مع **17.8%** بنهاية عام **2025**، لتظل أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ولجنة بازل. فيما بلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة **146.6%** خلال النصف الأول من عام **2026**، مقارنةً مع **148.4%** بنهاية عام **2025**، بانخفاض مقداره **1.8** نقطة مئوية، مع بقائها أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني والبالغ **100%**.

وعلى صعيد مؤشرات الربحية، حققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات (ROA) بلغ **1.3%** خلال النصف الأول من عام **2026**، مقارنةً مع **1.0%** خلال عام **2025**، بارتفاع مقداره **0.3** نقطة مئوية. كما ارتفع معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) ليبلغ **11.4%** خلال النصف الأول من عام **2026**، مقارنةً مع **8.6%** خلال عام **2025**، بارتفاع مقداره **2.8** نقطة مئوية.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة (2023 - النصف الأول 2026)

المؤشر (%)	2023	2024	2025	النصف الأول 2026	التغير (%)
نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون	5.1%	5.6%	5.5%	5.6%	0.1%
نسبه تغطية الديون غير العاملة	75.6%	74.5%	75.7%	77.3%	1.6%
نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين	5.4%	6.1%	5.7%	5.5%	-0.2%
نسبه كفاية راس المال	17.9%	18.0%	17.8%	18.2%	0.4%
نسبه السيولة القانونية	142.5%	144.7%	148.4%	146.6%	-1.8%
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	9.3%	9.1%	8.6%	11.4%	2.8%
العائد على الموجودات (ROA)	1.1%	1.1%	1.0%	1.3%	0.3%

- هيكل أسعار الفائدة

حافظت أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية على استقرارها منذ بداية عام **2026** وحتى نهاية شهر آب، حيث لم تسجل أي تعديل يذكر مقارنة بمستواها في نهاية عام **2025**.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (%)

البند	2022	2023	2024	2025	آب 2026	التغير %
أسعار الفائدة لدى البنك المركزي %						
سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني	6.50	7.50	6.50	5.75	5.75	-
سعر اعادة الخصم	7.50	8.50	7.50	6.75	6.75	-
سعر فائدة اتفاقيات اعادة الشراء لليلة واحدة	7.25	8.25	7.25	6.50	6.50	-
سعر فائدة نافذة الايداع لليلة واحدة	6.25	7.25	6.25	5.50	5.50	-

أما فيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك، فقد بلغت أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب **0.75%** بنهاية شهر آب من عام **2026**، فيما بلغت أسعار الفائدة على حسابات التوفير **0.38%**، والودائع لأجل **4.90%**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع (%)

%	2022	2023	2024	2025	آب 2026	التغير
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع %						
تحت الطلب	0.37	0.53	0.69	0.69	0.75	0.06
توفير	0.41	0.31	0.32	0.33	0.38	0.05
لأجل	4.61	5.94	5.88	5.22	4.90	-0.32

وبالنسبة للوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الائتمانية، فقد بلغ سعر الفائدة على الجاري مدين **8.22%** بنهاية شهر آب من عام **2026**، وانخفض سعر الفائدة على القروض والسلف ليبلغ **7.43%**، كما انخفض سعر الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة ليبلغ **7.87%**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية (%)

%	2022	2023	2024	2025	اب 2026	التغير
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية %						
جاري مدين	8.30	9.07	8.72	8.14	8.22	0.08
قروض وسلف	8.34	8.82	8.30	7.94	7.43	-0.51
كمبيالات واسناد مخصومة	8.36	8.69	10.25	9.62	7.87	-1.75

- تقاص الشيكات (نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات)

بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات خلال شهر آب من عام **2026** حوالي **556** ألف شيك بقيمة **3.811** مليار دينار، أما عدد الشيكات المعادة فقد بلغ **16** ألف شيك وبنسبة **2.9%** من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، في حين بلغت قيمة الشيكات المعادة **114.7** مليون دينار وبنسبة **3.0%** من إجمالي قيم الشيكات المقدمة للتقاص.

أما فيما يتعلق بأسباب إعادة الشيكات، فقد بلغ عدد الشيكات المعادة لأسباب مالية **10.0** ألف شيك بقيمة **65.2** مليون دينار، وبنسبة **62.1%** من إجمالي عدد الشيكات المعادة، فيما بلغ عدد الشيكات المعادة لأسباب فنية **6.1** ألف شيك بقيمة **49.5** مليون دينار، وبنسبة **37.9%** من إجمالي عدد الشيكات المعادة، وذلك بنهاية شهر آب من عام **2026**.

- أهم مؤشرات التداول للبنوك المدرجة في بورصة عمان

ارتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال شهر أيلول من عام **2026** بنسبة **5.2%** ليبلغ **6294** نقطة، هذا وشهدت أسعار الإغلاق لأحد عشر بنكاً ارتفاعاً تراوح ما بين **1.1%** إلى **16.5%**، فيما شهدت أسعار الإغلاق لبنكاً واحداً انخفاضاً بنسبة **3.1%**. فيما استقر سعر الإغلاق لبنكاً واحداً دون تغير عن الشهر السابق.

وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها خلال شهر أيلول من عام **2026** حوالي **15.13** مليون سهم وبإجمالي عدد عقود بلغ **13618** عقداً، فيما بلغ حجم التداول الإجمالي على أسهم البنوك حوالي **69.64** مليون دينار

النشرة الشهرية للبنوك المدرجة في بورصة عمان لشهر أيلول 2026

(من 1-30 أيلول 2026)

الشركة	الرمز الحرفي	سعر الاغلاق السابق	اعلى سعر	أدنى سعر	سعر الاغلاق	التغير عن سعر الإغلاق السابق	معدل السعر	عدد أيام التداول	حجم التداول دينار	عدد الاسهم	عدد العقود
البنك العربي	ARBK	7.3	7.48	7.25	7.38	0.08	7.33	22	24,275,509	3,311,892	2,969
بنك الاتحاد	UBSI	3.03	3.65	3	3.53	0.5	3.26	22	2,952,101	905,886	1,042
بنك الإسكان	THBK	4.91	5.02	4.87	5	0.09	4.94	20	513,255	103,930	206
كابيتال بنك	CAPL	2.74	2.94	2.75	2.93	0.19	2.83	22	1,829,130	646,945	696
البنك الأهلي	AHLI	1.39	1.41	1.38	1.39	0	1.4	22	1,406,385	1,007,535	515
بنك القاهرة عمان	CABK	1.46	1.51	1.45	1.49	0.03	1.48	22	979,965	662,333	375
بنك الأردن	BOJX	2.65	2.71	2.62	2.71	0.06	2.67	21	1,002,408	376,003	338
البنك الإسلامي الأردني	JOIB	4.98	5.14	4.95	5.1	0.12	5.07	22	32,245,721	6,363,911	6,137
بنك صفوة الإسلامي	SIBK	3.35	3.53	3.35	3.46	0.11	3.49	22	3,320,161	950,805	694
البنك الأردني الكويتي	JOKB	3.14	3.34	3.12	3.3	0.16	3.27	21	505,897	154,554	278
بنك الاستثمار العربي	AJIB	1.66	1.68	1.64	1.68	0.02	1.65	15	135,080	81,698	94
البنك التجاري الأردني	JCBK	1.28	1.3	1.24	1.24	-0.04	1.28	10	1,659	1,295	12
بنك ABC - الأردن	ABCO	0.83	0.89	0.8	0.89	0.06	0.83	22	470,507	566,096	262
المجموع لقطاع البنوك									**69,637,778**	**15,132,883**	**13,618**

* الرقم القياسي لقطاع البنوك في شهر أيلول = 6294.2 / التغير عن الشهر السابق = 5.2%+

* المصدر: بورصة عمان

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

دراسات

البنوك في مواجهة صدمات سلاسل الإمداد العالمية

الدكتور حسام باسم حداد

على مدار العقود الثلاثة الماضية، تميزت بنية التجارة العالمية بتبني عقيدة اقتصادية واحدة تتمثل في السعي المحموم نحو الكفاءة المطلقة وتقليل التكاليف التشغيلية واللوجستية إلى أدنى حد ممكن، وبدفع أساسي من نموذج الإنتاج في الوقت المناسب. أصبحت آسيا والصين بشكل خاص، بمثابة ورشة عمل العالم حيث تركزت عمليات التصنيع الدقيق وتجميع الأجزاء الإلكترونية في عدد قليل من المراكز المترابطة. وقد أدى هذا النموذج إلى تعظيم هوامش الربح للشركات متعددة الجنسيات وخفض أسعار السلع لفترة طويلة. ومع ذلك فإن سلسلة الصدمات المتتالية التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ مطلع العقد الحالي، بدءاً من جائحة كورونا واختناقات النقل البحري وصولاً إلى تصاعد التنافس الجيوسياسي والحروب التجارية، قد كشفت عن الهشاشة الهيكلية للنموذج العولمي التقليدي. فلم تعد الكفاءة المالية وحدها المعيار الحاكم لجدوى سلاسل الإمداد، بل صعدت متطلبات المرونة والقدرة على امتصاص الصدمات وتنويع مصادر التوريد لتتصدر أولويات صانعي السياسات الاقتصادية والشركات، وبرزت مفاهيم إعادة توطين الصناعات والتوطين القريب كركائز أساسية لإعادة هندسة التجارة الدولية.

تعود الجذور العميقة لهذه الهشاشة إلى حقبة ما بعد الحرب الباردة التي عززت شبكات الإنتاج العالمية المترابطة بناءً على التقسيم الدولي للعمل وتقليل تكاليف المدخلات. غير أن هذه العولمة تحولت إلى عبء استراتيجي عندما واجه العالم اضطرابات متزامنة في العرض والطلب، فقد تسببت عمليات الإغلاق والنقص الحاد في أشباه الموصلات والمواد الخام في شلل قطاعات حيوية كالسيارات والصناعات الدوائية. وأدركت الحكومات والشركات أن الاعتماد على مصدر توريد واحد يشكل تهديداً وجودياً للأمن الاقتصادي القومي، لتنتقل نماذج الإدارة الاستراتيجية نحو ضمان استمرارية تدفقات التجارة في أسوأ الظروف، معلنة بنهاية عصر سلاسل الإمداد غير المزودة بوسائط حماية.

استجابة مباشرة لهذه المخاطر، تفرعت الاستراتيجيات إلى عدة مسارات ومن أبرزها إعادة توطين الصناعات الحساسة داخل الحدود الوطنية أو القارية بدعم حكومي ضخم، ومسار التوطين القريب بنقل الإنتاج إلى دول قريبة جغرافياً لتقليص أوقات العبور وعزل الخطوط عن الصراعات، إلى جانب تنويع الموردين عبر نهج الصين مضافاً إليها واحد. والأهم من ذلك، لم يعد ممكناً فصل السياسة التجارية عن اعتبارات الأمن القومي، حيث تحولت التقنيات المتقدمة وسلاسل الإمداد إلى أدوات استراتيجية سيادية، وأدى فرض ضوابط التصدير والعقوبات إلى تجزئة الاقتصاد العالمي إلى كتل تجارية حذرة، مما خلق مناخاً استثمارياً تفوق فيه الثقة المؤسسية كفاءة التكاليف البحتة. ولا يمكن بمعزل عن هذا المشهد إغفال الدور المحوري للقطاع المصرفي؛ فإعادة هندسة سلاسل الإمداد والانتقال نحو إدارة المخاطر والمرونة تتطلب تحولاً جذرياً في النماذج التمويلية. فلم تعد البنوك تكتفي بالتقييم المالي التقليدي، بل باتت تدمج أمن واستقرار سلاسل التوريد كمعيار أساسي لتقييم الجدارة الائتمانية. وفي هذا السياق، تبرز أمام البنوك فرص كبرى لتمويل سلاسل الإمداد وتلبية الاحتياجات التمويلية لإنشاء البنى التحتية والمصانع البديلة، إلى جانب تطوير أدوات متقدمة لإدارة المخاطر الجيوسياسية والائتمانية، وتقديم حلول التجارة الرقمية المتقدمة مثل الاعتمادات المستندية الذكية وتقنيات البلوكشين.

تحمل هذه الهيكلة تداعيات عميقة على الأسواق الناشئة التي تواجه فرصة تاريخية لاغتنام الاستثمارات الصناعية وترقية البنية التحتية اللوجستية بدلاً من الاكتفاء بتصدير المواد الخام. ومع أن المشاركة في سلاسل الإمداد البديلة تتطلب بنية تحتية رقمية وحوكمة سليمة ويد عاملة ماهرة، ويؤدي التخلي عن خطوط الإنتاج المركزية إلى ضغوط تضخمية قصيرة الأجل بسبب تراجع اقتصاديات الحجم إلا أن هذه النفقات تُعد بمثابة قسط تأمين استراتيجي ضروري ضد الفشل النظامي.

وفي ظل هذا المشهد، يحتل الأردن مكانة استراتيجية كمركز لوجستي إقليمي وجسر اقتصادي مرن. وبفضل استقرارها وشبكة اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية وبنيتها التحتية المتنامية، تتمتع الأردن بموقع يؤهلها لاستقطاب استثمارات التوطين القريب وتقديم بيئة تشغيلية آمنة للصناعات الإقليمية والدوائية والرقمية. برأيي، يجب مضاعفة جهود الإصلاح الداخلي عبر تبسيط الأطر التشريعية وخفض كلف الطاقة والاستثمار في التعليم التقني. وهنا يبرز التكامل العضوي مع القطاع المصرفي الأردني لتوفير السيولة والتسهيلات الائتمانية لترسيخ هذه المكتسبات، وتحويل تحديات سلاسل الإمداد العالمية إلى ميزة تنافسية وطنية مستدامة نحو نظام تجاري دولي أكثر توازناً ومرونة.

Dr.hhaddad@outlook.com

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

أخبار محلية ودولية

حماية الأردنية
HEMAIA JORDAN

أنت بأمان
WHERE YOU'RE SAFE

خدمات الشركة
- خدمة نقل الأموال
- تغذية وصيانة أجهزة الصراف الآلي
- خدمة الشحن الجوي المؤمّن
- خدمة نقل النقد لعملاء البنوك
- خدمة تجميع وعَدْ وفرز النقد لعملاء البنوك

OUR SERVICES
- Cash in Transit
- ATM Replenishment & Maintenance (FLM & SLM)
- Secured Door to Door Air Freight
- Cash Transfer Service for Bank Customers "HEMAIA Express"
- Cash Collection, Counting & Sorting Service for Bank Customers

مكاتب الشركة: مكتب عمّان "المركز الرئيسي" | مكتب إربد | مكتب الكرك | مكتب العقبة
Contact us: +962 6 5620661/3, +962 77 0476699, www.hemaia.com.jo, info@hemaia.com.jo
العنوان: حي مدينة الحسين للشباب، ش. درويش المقدادي، عمارة (19)، عمّان – الأردن.

أيلول يعزز مكاسب بورصة عمّان ويرفع سيولة التداول

أنهت بورصة عمّان تداولات أيلول 2026 على حصيلة إيجابية جمعت بين ارتفاع المؤشرات وزيادة قيمة التداول، في صورة تعكس بقاء الطلب الاستثماري نشطاً خلال الشهر، فقد أغلق الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة عند 4190.73 نقطة، مرتفعاً بنسبة 4.76 في المئة مقارنة مع نهاية آب، فيما صعد كل من مؤشر «ASE20» ومؤشر العائد الكلي بنسبة 4.56 في المئة، ليبلغا 2264.69 نقطة و3133.31 نقطة على التوالي.

وتكتسب هذه الحركة أهمية إضافية لأنها لم تقتصر على جانب الأسعار، إذ بلغت قيمة التداول في سوق الأسهم خلال الشهر نحو 277.55 مليون دينار، مقابل 243.15 مليون دينار في آب، بزيادة تقارب 14.1 في المئة. وتوزعت تداولات الأسهم على نحو 148.97 مليون سهم، جرى تنفيذها من خلال 102462 عقداً خلال 22 جلسة، فيما بلغ معدل حجم التداول اليومي الرسمي، شاملاً تداولات الحقوق والصفقات، نحو 13.46 مليون دينار.

ويظهر الفرق بين قيمتي آب وأيلول أن السوق أضاف أكثر من 34 مليون دينار إلى تداولاته الشهرية، وهو تحسن كمي ملموس يوفر للمستثمرين مرونة أكبر في الدخول إلى المراكز أو التخارج منها ضمن آلية السوق.

ويمثل تزامن صعود المؤشرات مع نمو السيولة إشارة أكثر تماسكاً من ارتفاع سعري منفرد، لأن زيادة التداول تعكس اتساع النشاط الفعلي في السوق وقدرة أكبر على تنفيذ عمليات البيع والشراء.

كما أن ارتفاع مؤشر العائد الكلي، الذي يضم أثر التوزيعات النقدية إلى جانب تغيرات الأسعار، يتيح قراءة أشمل للقيمة المحققة للمستثمر، ولا يحصر التقييم في مستوى المؤشر السعري وحده.

وعلى المستوى القطاعي، واصل القطاع المالي أداء دور محوري في حركة السوق، بينما سجل مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً بنسبة 5.23 في المئة ليصل إلى 6294.16 نقطة، وبلغت قيمة التداول على أسهم البنوك نحو 69.64 مليون دينار، من خلال تداول 15.13 مليون سهم وتنفيذ 13618 عقداً.

وتعكس هذه الأرقام الوزن المؤثر للمؤسسات المصرفية في القيمة السوقية وفي ثقة المتعاملين، مع بقاء الحصيلة الشهرية العامة نتاجاً لحركة السوق بمختلف قطاعاتها وشركاتها.

وتشير بيانات أيلول إلى أن بورصة عمّان دخلت الربع الأخير من العام من قاعدة أعلى على مستوى المؤشرات والسيولة، وهذه النتيجة تدعم الدور الاقتصادي للسوق بوصفه قناة لتمويل الشركات وتوظيف المدخرات وإتاحة أسعار مرجعية للأصول المدرجة.

ومع ذلك، فإن القراءة المهنية للأداء لا تفترض استمرار المكاسب بالوتيرة نفسها، إذ تظل حركة السوق مرتبطة بنتائج الشركات والإفصاحات والظروف الاقتصادية وقرارات المستثمرين.

وتبرز حصيلة الشهر أهمية المحافظة على زخم السيولة بالتوازي مع جودة التداول، من خلال توسيع قاعدة المستثمرين، وتعميق الإفصاح، وتشجيع إدراجات وأدوات استثمارية جديدة.

فالسوق الأكثر نشاطاً لا يقاس بارتفاع المؤشر وحده، بل بقدرته على الجمع بين سيولة كافية، وتسعير كفؤ، وتنوع في الفرص. وفي أيلول، قدمت الأرقام الثلاثة الأساسية – المؤشر والقيمة المتداولة وعدد الأسهم – قراءة متقاربة تؤكد أن النشاط ظهر في أكثر من مقياس وبصورة قابلة للرصد.

الاحتياطيات الأجنبية عند 28.379 مليار دولار..
مساحة أمان تعزز صلابة الاستقرار النقدي

بلغت الاحتياطيات الأجنبية 28.379 مليار دولار في نهاية آب 2026، مقارنة مع 25.503 مليار دولار في نهاية عام 2025، لتسجل نمواً نسبته 11.3%، حيث لا تقتصر دلالة هذه الزيادة على إضافة رقم جديد إلى المؤشرات النقدية، لكن تمتد إلى ما يوفره الاحتياطي من قدرة على مواجهة الضغوط الخارجية وتلبية احتياجات الاقتصاد من العملات الأجنبية ضمن مستوى مرتفع من الثقة والاستقرار.

يعكس ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني قدرة الاقتصاد على بناء هامش أمان نقدي أوسع

وتبرز أهمية هذا الرصيد بصورة أوضح عند ربطه بقدرته على تغطية مستوردات المملكة لمدة 9.2 أشهر، فالأردن يحتاج إلى الاحتفاظ بهامش مريح يضمن استمرار تمويل المستوردات، ولا سيما في بيئة إقليمية مضطربة قد تنعكس تطوراتها على حركة التجارة وكلف النقل وسلاسل التوريد.

ومن هنا، يمثل طول فترة التغطية مؤشراً عملياً إلى قدرة الاقتصاد على التعامل مع الصدمات من دون أن تتحول سريعاً إلى ضغوط على سوق الصرف.

كما يحمل ارتفاع الاحتياطيات رسالة مباشرة بشأن الثقة بالدينار الأردني، فالاحتياطي القوي يدعم قدرة البنك المركزي على حماية الاستقرار النقدي، ويعزز الاطمئنان إلى توافر العملات الأجنبية لتلبية الطلب المرتبط بالنشاط الاقتصادي والاستيراد، وهذه الثقة لا تخص المتعاملين في السوق فقط، لكن تمتد إلى المودعين والمستثمرين والمؤسسات التي تبني قراراتها على وضوح البيئة النقدية وقدرتها على امتصاص التقلبات.

ولا يُقرأ الرقم بمعزل عن مسار السياسة النقدية وإدارة البنك المركزي للأدوات المتاحة، فالانتقال من 25.503 مليار دولار في نهاية 2025 إلى 28.379 ملياراً في ثمانية أشهر يعكس اتساع هامش الأمان المتاح أمام صانع السياسة النقدية، كما أن استمرار الارتفاع منذ نهاية العام يوفر مرجعاً أوضح لتقييم الاتجاه، بدلاً من قراءة مستوى الاحتياطي بوصفه تغيراً شهرياً منفصلاً عن مساره، وكلما كان هذا الهامش أوسع، أصبحت تلبية الطلب المتزايد على العملات الأجنبية وتمويل الاحتياجات الخارجية أكثر مرونة.

مع ذلك، لا ينبغي التعامل مع ارتفاع الاحتياطيات بوصفه مؤشراً يغني عن متابعة بقية عناصر الأداء الاقتصادي، فالاحتياطي يؤدي وظيفة وقائية بالدرجة الأولى، وقيمته الحقيقية تظهر في قدرته على حماية الاستقرار وتمويل المستوردات عند اشتداد الضغوط، لذلك، فإن الحفاظ على مستواه يظل مرتبطاً بإدارة حصيفة توازن بين متطلبات السوق وضرورة صون هذا الرصيد بوصفه خط دفاع نقدياً للاقتصاد.

وفي المحصلة، يقدم مستوى 28.379 مليار دولار، وتغطية 9.2 أشهر من المستوردات، إشارتين متكاملتين: الأولى أن المملكة تمتلك رصيداً مريحاً لتغطية المستوردات وتلبية الطلب على العملات الأجنبية، والثانية أن السياسة النقدية حافظت على مساحة أمان مهمة في مرحلة تتسم بعدم اليقين، وهذه النتيجة تعزز متانة الاستقرار النقدي، وتدعم الثقة بالدينار، وتمنح الاقتصاد قدرة أكبر على عبور التقلبات الإقليمية بأقل قدر ممكن من الضغوط.

تمويل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يرتفع إلى 3.559 مليارات دينار

ارتفاع التمويل الموجه للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يعكس اتساع حضورها في المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص خلال النصف الأول من 2026.

وواصلت البنوك العاملة في الأردن توسيع التمويل الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إذ بلغ رصيد التسهيلات الموجهة إليها 3.559 مليارات دينار في نهاية النصف الأول من عام 2026، وفق النشرة المصرفية لشهر آب الصادرة عن جمعية البنوك في الأردن، حيث يضع هذا المستوى التمويل المخصص لهذه الفئة عند 11% من إجمالي تسهيلات القطاع الخاص، بما يظهر استمرار حضورها ضمن النشاط الائتماني للبنوك.

وتكشف مقارنة هذه النتائج مع نهاية عام 2025 عن نمو في قيمة التمويل وحصته معاً، فقد كانت التسهيلات الممنوحة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تبلغ 3.376 مليارات دينار، وتعادل 10.7% من تسهيلات القطاع الخاص، وبذلك ارتفع الرصيد بنحو 183 مليون دينار خلال ستة أشهر، فيما زادت الحصة بنحو 0.3 نقطة مئوية، وهو تطور يجمع بين نمو القيمة وتعزيز الوزن النسبي داخل المحفظة الائتمانية.

وتوزع التمويل المسجل في نهاية حزيران 2026 بين 2.189 مليار دينار للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة، و1.370 مليار دينار للمنشآت المتوسطة.

ويبين هذا التوزيع أن الجزء الأكبر من المحفظة اتجه إلى الشريحة الأصغر حجماً، في حين احتفظت المنشآت المتوسطة بتمويل يتجاوز مليار دينار. ويوفر الفصل بين المجموعتين قراءة أدق لحجم التمويل الذي وصل إلى كل شريحة، بدلاً من التعامل مع القطاع باعتباره كتلة واحدة متجانسة.

وتكتسب زيادة التمويل أهميتها من ارتباطها المباشر بقدرة المنشآت على إدارة احتياجاتها التشغيلية وتمويل توسعها، ضمن الدور الذي يؤديه القطاع المصرفي في توجيه الموارد إلى النشاط الاقتصادي.

كما أن ارتفاع حصة هذه المنشآت من تسهيلات القطاع الخاص يشير إلى أن النمو لم يكن نتيجة توسع عام في الائتمان فحسب،

بل صاحبه تحسن في موقعها النسبي داخل التمويل المتاح للقطاع الخاص.

وتتيح الأرقام كذلك أساساً لقياس تطور هذا المسار خلال الفترات المقبلة، فبلوغ الحصة 11% يمثل مستوى أعلى من المسجل في نهاية 2025، لكنه يبقى مؤشراً يحتاج إلى متابعة متصلة تشمل قيمة التمويل وتوزيعه بين الشرائح المختلفة، وتساعد هذه المتابعة على معرفة ما إذا كان الارتفاع يتحول إلى اتجاه مستدام، ومدى استمرار استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من نمو الائتمان المصرفي.

ومن منظور مصرفي، تؤكد البيانات أن دعم هذه المنشآت يجري ضمن إطار ائتماني واضح وقابل للقياس، لا من خلال تقديرات عامة، فالزيادة المحققة خلال النصف الأول، إلى جانب توزيع 3.559 مليارات دينار بين المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، تقدم صورة كمية عن مساهمة البنوك في تمويل هذه الفئة، وهي صورة تبرز اتساع التمويل مع الحفاظ على التمييز بين أحجام المنشآت واحتياجاتها.

ويمنح المستوى المسجل في النصف الأول من 2026 القطاع المصرفي نقطة انطلاق لمواصلة البناء على ما تحقق، مع بقاء معيار النجاح مرتبطاً باستمرار نمو التمويل وتحسن حصته من تسهيلات القطاع الخاص.

وفي المحصلة، فإن ارتفاع الرصيد من 3.376 مليارات إلى 3.559 مليارات دينار خلال ستة أشهر يعكس تقدماً ملموساً في قناة تمويل ترتبط مباشرة بقاعدة واسعة من النشاط الاقتصادي.

حوالات العاملين تقترب من 3 مليارات دولار في سبعة أشهر

ارتفع إجمالي حوالات العاملين الواردة إلى المملكة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026 بنسبة 14.1%، ليصل إلى 2,966.4 مليون دولار، وفق البيانات الصادرة عن البنك المركزي الأردني، حيث يضع هذا المستوى الحوالات على مسافة محدودة من ثلاثة مليارات دولار، بما يعكس استمرار التدفقات من الأردنيين العاملين في الخارج بوتيرة تفوق المستوى المسجل خلال الفترة المقابلة من العام الماضي.

وجاء أداء تموز متسقاً مع الاتجاه التراكمي، إذ بلغت الحوالات الواردة خلال الشهر 470.2 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 13.1% مقارنة بتموز 2025، وتكتسب النتيجة الشهرية أهميتها من كونها تؤكد أن النمو المسجل في الأشهر السبعة لم ينتج من تحسن مؤقت في شهر منفرد، انما تواصل حتى نهاية الفترة التي تغطيها البيانات، مع بقاء معدل الزيادة عند مستوى مزدوج الرقم.

وتظهر خريطة مصادر الحوالات تنوعاً في الأسواق التي تأتي منها التدفقات، فقد جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الأولى بحصة بلغت 20.9% من إجمالي الحوالات الواردة، تلتها الولايات المتحدة بنسبة 19.3%، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 17.7%، وجاءت قطر رابعة بنسبة 10.5%، ثم الكويت بنسبة 5.5%، فيما شكلت بقية الدول مجتمعة 26.1%

ويعني هذا التوزيع أن الحوالات لا تعتمد على سوق واحدة، لكن تأتي من مجموعة واسعة من الاقتصادات الخليجية والدولية، فالإمارات والسعودية وقطر

والكويت تمثل معاً قنوات رئيسية، إلى جانب الحصة الكبيرة للولايات المتحدة، بينما تؤكد مساهمة الدول الأخرى اتساع الانتشار الجغرافي للأردنيين العاملين في الخارج.

واستحوذت الدول الخمس الأولى مجتمعة على 73.9% من الحوالات، فيما توزعت النسبة المتبقية على أسواق أخرى متعددة، وهو ما يمنح التدفقات الواردة قاعدة أوسع عند قراءة استمراريتها.

وفي الاتجاه المقابل، ارتفعت حوالات العاملين غير الأردنيين الصادرة من المملكة خلال تموز بنسبة 8.5% إلى 167.9 مليون دولار، ووصلت خلال الأشهر السبعة الأولى إلى 1,137.2 مليون دولار، بزيادة نسبتها 14.4%، وتصدرت مصر وجهات الحوالات الصادرة بحصة 42.1%، تلتها بنغلادش بنسبة 11.8%، ثم الفلبين 4.8% واليمن 3.9%، فيما استحوذت الدول الأخرى على 37.4%.

وتقدم بيانات الاتجاهين صورة مكتملة عن حركة تحويلات العاملين عبر المملكة، إلا أن الزيادة في الحوالات الواردة تبقى ذات دلالة خاصة للاقتصاد، نظراً إلى ما تمثله من تدفق للعملات الأجنبية ووصول الأموال إلى المستفيدين عبر القنوات المالية.

كما أن بلوغ الوارد قرابة ثلاثة مليارات دولار خلال سبعة أشهر، مدعوماً بنمو تموز وتنوع مصادر التدفق، يعزز موقع الحوالات بين الموارد الخارجية المنتظمة ويدعم النشاط المالي المرتبط باستقبالها وتحويلها واستخدامها داخل الاقتصاد الوطني.

الشمول المالي للنساء
يتقدم مبكراً ويتجاوز مستهدفات الحسابات وريادة الأعمال

أظهر تقرير حالة التنفيذ والنتائج الصادر عن البنك الدولي في 14 أيلول 2026 أن الأردن تجاوز عدداً من المستهدفات الرئيسة لمشروع تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة، الذي يعالج القيود المرتبطة بدخول النساء إلى سوق العمل واستمرارهن فيه.

ويركز المشروع، البالغة قيمة تمويله 226 مليون دولار، على التوظيف والشمول المالي والنقل ورعاية الأطفال وتحسين ظروف العمل.

وفي المؤشر الأكثر اتصالاً بالقطاع المصرفي، ارتفع عدد الحسابات المصرفية الأساسية والحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية المملوكة للنساء إلى 3,338,807 حسابات ومحافظ، مقارنة بخط أساس بلغ 2,437,375، متجاوزاً المستهدف البالغ 3,197,375 والمقرر تحقيقه في كانون الأول 2027.

كما ارتفعت حصة النساء من إجمالي التسهيلات الائتمانية الفردية التي يبلغ عنها البنك المركزي إلى 23.15%، مقابل 22.3% في خط الأساس، واقتربت من المستهدف النهائي البالغ 25%.

وامتد التقدم إلى ريادة الأعمال؛ إذ وصل عدد الأعمال الجديدة المسجلة لدى دائرة مراقبة الشركات والمملوكة للنساء أو التي تقودها نساء إلى 2026 عملاً حتى تموز 2026، مقارنة بمستهدف نهائي يبلغ ألف عمل بحلول حزيران 2028، ويعني ذلك أن المؤشر تجاوز ضعفي الهدف قبل قرابة عامين من الموعد المحدد، بالتوازي مع اعتماد

خطط عمل مرتبطة بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2023-2027، تتضمن مستهدفات مصنفة بحسب الجنس.

وفي بيئة العمل، طبقت 122 شركة ترتيبات العمل المرن، متجاوزة مستهدفاً بلغ 100 شركة، فيما بلغ عدد النساء المستفيدات من هذه الترتيبات 241 امرأة مقابل مستهدف نهائي يبلغ 300.

كما طُور وشُغل نظام للإبلاغ عن عقود العمل المرن وتوثيقها، وأُطلق في أيلول 2025 بالتعاون بين وزارة العمل والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، إلى جانب اعتماد نظام جديد للعمل المرن وفق قانون العمل المعدل.

وأظهرت مؤشرات رعاية الأطفال اقتراب المشروع من أهدافه النهائية، إذ ارتفعت نسبة الأطفال الملتحقين بالحضانات إلى 3.9%، مقارنة بخط أساس بلغ 2.4% ومستهدف نهائي يبلغ 4%، حيث حصل 1040 عاملاً في رعاية الأطفال على شهادات، وسُجلت أو رُخصت 222 حضانة جديدة، بينما وصل عدد الأمهات المؤهلات المستفيدات من دعم رعاية الأطفال إلى 3760 أماً.

ويتوزع تمويل المشروع على تمويل رئيسي بقيمة 221 مليون دولار ومنحة بقيمة خمسة ملايين، وبلغ المصروف من التمويل الرئيسي 154.06 مليون دولار، بما يعادل 69.71%، إضافة إلى 520 ألف دولار من المنحة، ليصل الإجمالي المصروف إلى 154.58 مليون دولار.

وصنف البنك الدولي التقدم نحو الهدف الإنمائي بأنه "مرضٍ"، والتقدم العام في التنفيذ بأنه "مرضٍ إلى حد ما"، مع بقاء مستوى المخاطر "متوسطاً". وتعكس النتائج اتساع قاعدة استخدام النساء للخدمات المالية، مع بقاء زيادة حصتهن من الائتمان وتحويل الحسابات إلى نشاط اقتصادي مستدام من أهم مؤشرات المرحلة التالية. وتظل فجوة الائتمان قائمة حتى بلوغ الهدف النهائي.

البنوك لا تعكس زيادة الـ25 نقطة أساس على قروض الأفراد القائمة

القطاع المصرفي: عدم تحميل قروض الأفراد القائمة زيادة الفائدة يخفف أثر التحرك النقدي على المقترضين

أكدت جمعية البنوك في الأردن أن البنوك لن تعكس الزيادة البالغة 25 نقطة أساس على قروض الأفراد القائمة، عقب قرار البنك المركزي رفع أسعار الفائدة على جميع أدوات السياسة النقدية.

وبموجب هذا التوجه، تبقى الأقساط الشهرية لهذه القروض من دون زيادة ناجمة عن القرار، بما يحدد بصورة مباشرة نطاق أثر الخطوة على المقترضين الأفراد الذين لديهم التزامات قائمة.

وتكمن أهمية الإعلان في أنه يفصل بين مسارين متزامنين: الأول يتعلق بقرار السياسة النقدية وأهدافه المرتبطة بالاستقرار النقدي، والثاني يتصل بكيفية تعامل القطاع المصرفي مع انعكاس هذا القرار على عملائه، فالزيادة العامة في أدوات السياسة النقدية لا تعني، وفق ما أعلنته الجمعية، انتقال الزيادة إلى أقساط قروض الأفراد القائمة، وهو توضيح يزيل الالتباس لدى المقترضين بشأن التزاماتهم الشهرية.

واتخذت البنوك هذا التوجه على الرغم من ارتفاع كلفة الأموال والودائع، ولا سيما الودائع بالعملات الأجنبية، عقب رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، وهذه النقطة تمنح القرار المصرفي وزنه الاقتصادي، لأنه لا يأتي في بيئة ثابتة الكلفة بالنسبة إلى البنوك، لكن في وقت تواجه فيه زيادة في كلفة بعض مصادر التمويل، ومع ذلك، اختار القطاع عدم تحميل القروض الفردية القائمة أثر الزيادة المعلنة.

وبالنسبة إلى الأسر المقترضة، تتمثل النتيجة المباشرة في إبقاء الأقساط الشهرية دون زيادة ناجمة عن قرار الرفع الأخير، حيث يحد ذلك من انتقال أثر السياسة النقدية إلى النفقات الشهرية لهذه الشريحة عبر قروضها الحالية.

ومن منظور مصرفي، يعكس التوجه محاولة للموازنة بين كلفة الأموال من جهة، والبعد المرتبط بحماية المقترضين الأفراد من جهة أخرى، فالقطاع يواصل العمل ضمن البيئة النقدية الجديدة، لكنه يعالج أثرها على القروض القائمة بصورة تراعي استقرار الأقساط، وهذه الموازنة تكتسب أهمية خاصة لأن القرار يشمل عملاء لديهم التزامات فعلية، وليس مجرد توقعات لعمليات تمويل مستقبلية.

وتقدم الخطوة نموذجاً لاستجابة مصرفية تراعي الأثر الاجتماعي للتحرك النقدي، من دون إغفال حقيقة ارتفاع كلفة الأموال والودائع، كما أنها تظهر أن إدارة أثر الفائدة لا تتوقف عند إصدار القرار النقدي، لكن تمتد إلى طريقة تطبيقه داخل السوق. وفي هذه الحالة، جاءت النتيجة واضحة: الأقساط الشهرية لقروض الأفراد القائمة لن ترتفع بسبب الزيادة الأخيرة.

الصندوق الأردني للريادة يحشد 108.9 ملايين دولار
ويفتح مسارات أوسع لتمويل الشركات الناشئة

أظهرت مراجعة مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك الدولي، الصادرة في 25 أيلول 2026، أن مشروع الصندوق الأردني للريادة حقق أو تجاوز جميع مؤشرات المخرجات تقريباً، وصُنفت نتيجته الإجمالية عند مستوى "مرضٍ".

واستهدف المشروع زيادة التمويل الخاص المبكر القائم على الملكية للشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، من خلال الاستثمار المباشر وغير المباشر، ودعم الشركات عبر الحاضنات والمسرعات وبرامج الجاهزية الاستثمارية وتطوير الأعمال.

ووفق المراجعة، حصلت 180 شركة على تمويل مقابل مستهدف بلغ 150 شركة، حيث شملت النتائج تمويل 83 شركة من رأس المال الجريء مقابل مستهدف 70 شركة، إلى جانب 74 شركة حصلت على تمويل خاص في المراحل المبكرة والبذرية مقابل مستهدف 80 شركة، وهو مؤشر المخرجات الوحيد الذي بقي دون هدفه النهائي.

وبلغت حصة الشركات التي تقودها نساء بين المستفيدين من تمويل رأس المال الجريء 26% مقابل مستهدف 25%، فيما بلغت حصة الشركات التي يقودها شباب 43% مقابل 20%

وتوسع المشروع في بناء شبكة الوسطاء الماليين، إذ حصل 22 وسيطاً على التمويل مقابل مستهدف بلغ 10، بينهم 10 وسطاء في رأس المال الجريء مقابل هدف يبلغ ستة، و12 وسيطاً في المراحل المبكرة والبذرية مقابل هدف يبلغ أربعة.

كما أبرم 22 اتفاقاً مع مزودي التمويل بالملكية أو الوسطاء، مقارنة بمستهدف أولي بلغ اتفاقين، ما يعكس اتساع دور الصندوق في ربط السوق الأردنية بمديري الصناديق المحليين والإقليميين والدوليين.

وفي جانب إعداد الشركات للتمويل، استفادت 712 شركة من خدمات الجاهزية الاستثمارية وتطوير الأعمال مقابل مستهدف 675 شركة، وحصل 317 مستفيداً على خدمات التسريع مقابل مستهدف 150.

كما تلقى 32 مستثمراً ملائكياً التدريب مقابل مستهدف 30، في إطار الجهود الرامية إلى بناء تدفق مستمر من الشركات القابلة للاستثمار، وليس الاكتفاء بتوفير رأس المال وحده.

وسجل المشروع أبرز نتائجه في حشد رأس المال الخاص؛ إذ بلغ ما جرى حشده حتى آب 2025 نحو 108.9 ملايين دولار، مقابل مستهدف 71.5 مليوناً، بزيادة تقارب 50% على الهدف، حيث توزع المبلغ على 55.7 مليون دولار للمراحل المبكرة والبذرية، مقابل مستهدف 14.5 مليوناً، و53.3 مليون دولار من رأس المال الجريء، مقارنة بمستهدف 57 مليوناً.

وبلغت الكلفة الفعلية للمشروع عند الإغلاق 58.74 مليون دولار، منها 50 مليون دولار صُرفت بالكامل من تمويل البنك الدولي و8.74 ملايين دولار ضمن مساهمة البنك المركزي الأردني في المشروع.

وأظهرت بيانات الصندوق كذلك إنشاء 2624 وظيفة بدوام كامل، بمتوسط أجور يعادل 3.5 أمثال المتوسط الوطني، وتسجيل ثلاث عمليات تخارج ناجحة، وارتفاع عدد مديري الصناديق العاملين في الأردن من خمسة إلى 17.

وتبرز هذه النتائج قدرة التمويل المحفز على جذب رأس المال الخاص وتوفير أدوات تمويل تناسب الشركات الناشئة التي لا تلائمها في مراحلها الأولى نماذج الائتمان التقليدية القائمة على الضمانات.

انتعاش آب يرفع الدخل السياحي إلى 5.56 مليارات دولار في ثمانية أشهر

سجل الدخل السياحي قفزة واضحة خلال آب، فرفع حصيلة الأشهر الثمانية الأولى وعزز أحد أهم تدفقات العملات الأجنبية للمملكة.

واصل الدخل السياحي في الأردن تعافيه خلال آب 2026، مرتفعاً بنسبة 17.2% عن الشهر المماثل من العام السابق، ليبلغ 1,139.4 مليون دولار، بحسب البيانات الأولية للبنك المركزي الأردني، حيث يظهر الرقم الشهري قوة التحسن الذي تحقق في ذروة الموسم، إذ تجاوز الدخل خلال شهر واحد حاجز المليار دولار، وأسهم في رفع الحصيلة التراكمية للأشهر الثمانية الأولى.

وبلغ الدخل السياحي منذ بداية العام وحتى نهاية آب 5,557.6 مليون دولار، مسجلاً نمواً بنسبة 2.9% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، حيث تكشف المقارنة بين النمو الشهري البالغ 17.2% والنمو التراكمي البالغ 2.9% أن التحسن تسارع في الفترة الأخيرة، وأن الأداء القوي لآب كان مؤثراً في رفع حصيلة الأشهر الثمانية. ويعني ذلك أن قراءة النتيجة التراكمية ينبغي أن تراعي الوزن الكبير للموسم الصيفي في حركة الدخل السياحي، بصورة واضحة في نهاية الفترة.

وتوضح البيانات أن مصادر الدخل لم تتحرك بالاتجاه نفسه خلال الأشهر الثمانية، فقد ارتفع الدخل المتأتي من الزوار العرب بنسبة 16.3%، كما نما الدخل من الجنسيات الآسيوية بنسبة 9.5%.

وفي المقابل، انخفض الدخل من الأردنيين المغتربين بنسبة 5.9%، ومن الجنسية الأميركية 17.1%، ومن الجنسيات الأوروبية 23.7%، فيما بلغ الانخفاض لدى الجنسيات الأخرى 39.9%.

وتقدم النتائج في مجملها صورة إيجابية متزنة، اذ ان الدخل السياحي تجاوز 5.5 مليارات دولار بنهاية آب، ونمو شهري قوي أعاد تسريع المسار التراكمي، بالتزامن مع انخفاض الإنفاق السياحي إلى الخارج خلال الأشهر الثمانية، ويعزز ذلك مساهمة النشاط السياحي في تدفقات العملات الأجنبية، مع بقاء تفاوت أداء الأسواق مؤشراً مهماً عند تقييم استدامة التعافي وتوزعه خلال ما تبقى من العام.

قبول 91.7% من قيمة طلبات التسهيلات الجديدة خلال الأشهر السبعة الأولى من 2026

ارتفعت قيمة طلبات التسهيلات الجديدة المقبولة خلال الأشهر السبعة الأولى من 2026، حيث بلغت القيمة الإجمالية لطلبات الحصول على تسهيلات جديدة 9.6075 مليار دينار خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026، مقارنة مع 8.3315 مليار دينار في الفترة نفسها من 2025، بزيادة مقدارها 1.276 مليار دينار ونسبتها 15.3%، ومن هذه القيمة، جرى قبول طلبات بقيمة 8.8062 مليار دينار، مقابل 7.2306 مليار دينار قبل عام، أي بزيادة 1.5756 مليار دينار أو 21.8%.

وعلى أساس القيمة، ارتفعت حصة الطلبات المقبولة من 86.8% في الأشهر السبعة الأولى من 2025 إلى 91.7% في الفترة نفسها من 2026، بزيادة 4.9 نقطة مئوية. وفي الاتجاه المقابل، انخفضت قيمة الطلبات المرفوضة من 1.1009 مليار دينار إلى 801.4 مليون دينار، بتراجع 299.5 مليون دينار أو 27.2%، وهبطت حصتها من إجمالي القيمة من 13.2% إلى 8.3%.

غير أن الصورة تختلف عند القياس بعدد الطلبات، فقد ارتفع إجمالي العدد من 238.3 ألف طلب إلى 283.9 ألف طلب، بزيادة 45.6 ألف طلب أو 19.1%، وارتفع عدد الطلبات المقبولة من 179.8 ألفاً إلى 192.5 ألف طلب، أي 12.7 ألف طلب وبنسبة 7.1%.

وللسياق، تظهر السلسلة السنوية أن حصة المقبول من قيمة الطلبات بلغت 86.0% في 2021، و88.7% في 2022 و2023، و91.0% في 2024، و87.7% في 2025، ثم 91.7% في الأشهر السبعة الأولى من 2026.

أما بحسب العدد، فبلغت الحصة 85.4% في 2021، و86.0% في 2022، و85.6% في 2023، قبل أن تنخفض إلى 81.0% في 2024، و76.0% في 2025، وصولاً إلى 67.8% في الفترة الجزئية من 2026.

نمو الناتج الحقيقي 3% يعكس اتساع النشاط الاقتصادي في الربع الثاني

سجل الاقتصاد الأردني نمواً حقيقياً بنسبة 3% خلال الربع الثاني من 2026، في نتيجة جمعت بين تسارع أداء القطاعات الإنتاجية واتساع مساهمتها في النشاط، حيث أظهرت قدرة الاقتصاد على مواصلة النمو رغم الاضطرابات الإقليمية وتداعياتها على حركة التجارة والاستثمار وسلاسل الإمداد.

وأظهرت التقديرات الأولية لدائرة الإحصاءات العامة أن معدل النمو بالأسعار الثابتة ارتفع من 2.8% في الربع الثاني من 2025 إلى 3% في الربع المقابل من العام الحالي، اذ قادت الزراعة والصناعة التحويلية وإمدادات الكهرباء جانباً مهماً من الأداء. فقد سجل قطاع الزراعة أعلى معدل نمو بلغ 7.8%، تلاه قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 6.2%، ثم إمدادات الكهرباء بنسبة 5%، فيما نمت إمدادات المياه بنسبة 4.1%.

ويشير هذا التوزيع إلى أن التحسن ظهر في مجموعة من القطاعات المرتبطة بالإنتاج والخدمات الأساسية، وفي المقابل، انكمش التعدين والمحاجر 3.4%، ما يوضح أن النمو شمل أغلب الأنشطة لا جميعها.

وتختلف سرعة نمو القطاع عن مقدار مساهمته في النمو الكلي؛ فحجم القطاع داخل الاقتصاد يحدد وزن أثره النهائي. ولهذا سجلت الصناعة التحويلية أكبر مساهمة في النمو المتحقق، بمقدار 1.04 نقطة مئوية، تلتها الزراعة بنحو 0.34 نقطة، ثم تجارة الجملة والتجزئة بنحو 0.25 نقطة، حيث يؤكد ذلك مركزية الصناعة في تحويل التحسن القطاعي إلى نمو على مستوى الاقتصاد كله.

أما من حيث الحصة في الناتج المحلي الحقيقي، فقد تصدرت الصناعة التحويلية بنسبة 17.2%، ثم الأنشطة العقارية بنسبة 12.2%، والإدارة العامة والدفاع بنسبة 7.9%، وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة 7.1%.

وشكلت الأنشطة المالية والتأمين 6% من الناتج، وسجلت نمواً بنسبة 3.4% ومساهمة مقدارها 0.20 نقطة مئوية، وهذه النسب لا تمثل معدلات نمو القطاعات، وإنما أوزانها في تكوين الناتج؛ وهو فصل ضروري لتجنب الخلط بين حجم النشاط وسرعة توسعه.

وتحمل النتيجة دلالة إيجابية في ظرف إقليمي استثنائي، لا سيما أن دائرة الإحصاءات أشارت إلى أن المعدل المحقق جاء أعلى من توقعات مؤسسات التمويل الدولية لهذه الفترة، ومع ذلك، فإن الحكم على استدامة المسار يحتاج إلى متابعة الأرباع المقبلة، وقياس قدرة القطاعات الأسرع نمواً على الحفاظ على الإنتاج والصادرات والاستثمار والتشغيل، لا الاكتفاء بقراءة ربع سنوي منفرد.

ومن زاوية مصرفية، يوفر نمو قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة قاعدة أوسع لطلب التمويل ورأس المال العامل والخدمات المصرفية، فيما يدعم اتساع النشاط قدرة الشركات على التخطيط والاستثمار، لكن ترجمة النمو إلى فرص ائتمانية مستدامة تظل مرتبطة بجودة المشروعات والتدفقات النقدية وإدارة المخاطر، وبذلك يقدم رقم الربع الثاني مؤشراً مطمئناً على اتجاه الاقتصاد، ويمنح القطاع المالي مساحة لمساندة النمو المنضبط في القطاعات المنتجة.

موجودات البنوك تتجاوز 78 مليار دينار..
نمو متوازن يعمق دور الوساطة المالية

تظهر المؤشرات المصرفية حتى نهاية تموز 2026 اتساعاً متزامناً في الموجودات والودائع والتسهيلات، بما يعكس استمرار القطاع في تجميع المدخرات وتوجيه التمويل إلى النشاط الاقتصادي.

وارتفع إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن إلى 78.2289 مليار دينار في نهاية تموز 2026، بزيادة مقدارها 4.1166 مليارات دينار، أو ما نسبته 5.6%، مقارنة بنهاية عام 2025، حيث يضع هذا النمو القطاع المصرفي في موقع متقدم داخل البنية الاقتصادية، ويوضح حجم الدور الذي تؤديه البنوك في إدارة الموارد المالية وخدمة حركة النشاط الاقتصادي.

وفي جانب الموارد، بلغت الودائع 51.6106 مليار دينار، بعد ارتفاعها 1.5917 مليار دينار وبنسبة 3.2% عن مستواها في نهاية 2025، وتكتسب هذه الزيادة أهميتها من كون الودائع القاعدة التي تستند إليها البنوك في ممارسة دورها التمويلي، بما يعكس عمق العلاقة بين الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني واتساع الأموال التي تمر عبر قنواته المنظمة.

أما التسهيلات الائتمانية، فوصلت إلى 37.1553 مليار دينار، مسجلة زيادة قدرها 1.0876 مليار دينار، أو 3.0%، عن نهاية العام الماضي، وبالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025 بالأسعار الجارية، البالغ 43.743 مليار دينار، بلغت نسب الموجودات والودائع والتسهيلات 178.8% و118.0% و84.9% على التوالي.

وتبين هذه الأرقام أن نمو الموارد المصرفية رافقه استمرار في توجيه الائتمان، بما يحافظ على وظيفة البنوك في الربط بين المدخرات واحتياجات التمويل لدى الأفراد ومختلف الأنشطة الاقتصادية.

ويبرز ضمن هيكل الودائع تطور ذو دلالة نقدية مهمة؛ فقد ارتفعت الودائع بالدينار إلى 41.0636 مليار دينار، بنمو بلغ 4.6%، وزادت حصتها من إجمالي الودائع إلى 79.6%، وفي المقابل، انخفضت الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 2.0% إلى 10.547 مليارات دينار، ويعكس ارتفاع وزن الودائع بالدينار اتساع الاعتماد على العملة المحلية داخل القاعدة الادخارية للقطاع.

وتقدم المؤشرات الثلاثة صورة متوازنة، لكنها لا تتحرك بالوتيرة ذاتها؛ فقد سجلت الموجودات نمواً بنسبة 5.6%، مقابل 3.2% للودائع و3.0% للتسهيلات، وهذه الفروق مهمة في قراءة تطور الميزانيات المصرفية، لأنها تظهر أن التوسع لم يقتصر على بند واحد، لكن شمل جانبي الموارد والاستخدامات ضمن حركة نمو متزامنة منذ بداية العام.

ويكتسب هذا التزامن دلالة خاصة في تقييم وظيفة القطاع، إذ يجمع بين اتساع حجم الميزانية، ونمو قاعدة التمويل المتمثلة بالودائع، وزيادة الائتمان الممنوح للاقتصاد.

وعند جمع هذه النتائج، يتضح أن قوة القطاع لا تقاس بحجم الموجودات وحده، وإنما أيضاً بقدرته على استقطاب ودائع تتجاوز 51.6 مليار دينار وتوفير تسهيلات تزيد على 37.1 ملياراً.

كما أن ارتفاع حصة الودائع بالدينار يضيف بعداً نقدياً إلى الصورة العامة، وبذلك، تعكس بيانات تموز قطاعاً واسع الحضور في الاقتصاد، يواصل تعميق الوساطة المالية ودعم الثقة بالعملة المحلية، مع قاعدة موارد وتمويل تتيح له مواصلة دوره في خدمة النشاط الاقتصادي، وهو ما يوسع قدرة القنوات المصرفية على خدمة الطلب الاقتصادي المنظم.

مدونة الاستدامة ترفع معايير الإفصاح والحوكمة في سوق رأس المال الأردني

دخل سوق رأس المال الأردني مرحلة تنظيمية جديدة تستهدف تعزيز شفافية الشركات المدرجة، ورفع جودة الإفصاح، ودعم جاذبية المملكة أمام الاستثمارات المستدامة.

وأطلقت هيئة الأوراق المالية في التاسع من أيلول 2026 "مدونة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة"، في خطوة تنقل متطلبات الاستدامة في سوق رأس المال من الإطار الطوعي إلى تطبيق إلزامي تدريجي.

ويبدأ الإلزام بالشركات العشرين المكونة لمؤشر بورصة عمّان ASE20 اعتباراً من السنة المالية 2027، وفق مبدأ "التطبيق والإيضاح"، على أن تعمل الهيئة لاحقاً على توسيع نطاق المدونة ليشمل باقي الشركات المدرجة.

وطُورت المدونة ضمن برنامج تنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الممول من مملكة هولندا، وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية ومؤسسات سوق رأس المال والجهات ذات العلاقة.

ويعكس هذا المسار توجهاً إلى مواءمة البيئة التنظيمية الأردنية مع ممارسات الاستثمار المستدام، وربط الإفصاح المؤسسي على نحو أوضح بإدارة المخاطر وبناء الثقة في السوق.

وتتبنى المدونة معياري مجلس معايير الاستدامة الدولية IFRS S1 وIFRS S2؛ إذ يغطي الأول المتطلبات العامة للإفصاح عن

المعلومات المالية المرتبطة بالاستدامة، فيما يتناول الثاني الإفصاحات المتعلقة بالمناخ.

وتستهدف هذه المواءمة رفع موثوقية التقارير الصادرة عن الشركات الأردنية وقابليتها للمقارنة مع تقارير الشركات في الأسواق الدولية، بما يوفر للمستثمرين معلومات أكثر اتساقاً عند تقييم الفرص والمخاطر.

وفي جانب الحوكمة، تضع المدونة قواعد لتشكيل مجالس الإدارة، تشمل تمثيل المرأة ووجود أعضاء مستقلين بنسبة لا تقل عن الثلث، إلى جانب توافر خبرات متخصصة في الاستدامة والمخاطر المناخية.

كما تنص على تشكيل خمس لجان رئيسة منبثقة عن مجلس الإدارة، تغطي الحوكمة والاستدامة والتدقيق والمخاطر والترشيحات والمكافآت، بما يوسع مسؤولية مجالس الإدارة عن متابعة هذه الملفات.

وتُلزم المدونة الشركات المشمولة بإصدار تقرير استدامة سنوي مستقل، إلى جانب تنظيم إدارة تعارض المصالح، واعتماد قواعد للسلوك والأخلاقيات المهنية، وتعزيز بيئة الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والخارجي ومتطلبات الامتثال والشفافية.

وأكدت هيئة الأوراق المالية أن المدونة تضع معياراً جديداً لسوق رأس المال الأردني وتدعم استقطاب استثمارات نوعية ومستدامة، كما أوضحت مؤسسة التمويل الدولية أن تحسين ممارسات الاستدامة يساعد الشركات على تقليل المخاطر ورفع قيمتها وتوسيع أعمالها.

وبالنسبة إلى القطاع المصرفي، توفر الإفصاحات الجديدة قاعدة معلومات أوسع عن الشركات الكبرى المدرجة، بما يعزز قراءة المخاطر البيئية والمناخية والحوكمة عند اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار، ويقرب سوق المال والقطاع المالي من متطلبات التمويل الأخضر الدولية.

وتمنح قابلية المقارنة المقرضين والمستثمرين أساساً أوضح لمتابعة أداء الشركات والقطاعات عبر الزمن.

بورصة عمّان تحصد جائزة أفضل بورصة عربية وتواصل البناء على زخم الأداء

تُوّجت بورصة عمّان في ختام أيلول 2026 بجائزة «أفضل بورصة عربية» في فئة نمو الرقم القياسي لأسعار الأسهم عن عام 2025، مقدمة من اتحاد أسواق المال العربية، حيث لا تقتصر دلالة الجائزة على تسجيل ارتفاع قوي خلال عام واحد، لكن تكتسب أهميتها من تزامنها مع استمرار مؤشرات النشاط الإيجابي خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026، بما يعكس قدرة السوق على البناء على النتائج السابقة والحفاظ على اهتمام المستثمرين.

وكان الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة قد ارتفع بنسبة 45.1 في المئة خلال 2025، ليغلق عند 3611.6 نقطة مقابل 2488.8 نقطة في نهاية 2024، مسجلاً أعلى مستوى له منذ عام 2007.

كما صعد مؤشر العائد الكلي بنسبة 58.52 في المئة، وهو مؤشر يأخذ في الاعتبار التغير في الأسعار والتوزيعات النقدية، ويقدم لذلك قراءة أوسع للعائد الذي حققه المستثمر.

وامتد التحسن إلى القيمة السوقية التي نمت بنحو 50.1 في المئة لتبلغ قرابة 26.5 مليار دينار، في أعلى معدل نمو سنوي لها منذ 2005، كذلك زاد حجم التداول بنسبة 80.6 في المئة، وتضاعف معدل التداول اليومي تقريباً من 4.4 ملايين دينار إلى 8.8 ملايين دينار.

وجاء ذلك بالتوازي مع ارتفاع صافي أرباح الشركات المدرجة بنسبة 12.9 في المئة، إلى ثاني أعلى مستوى تاريخي، الأمر الذي منح حركة الأسعار سنداً من نتائج الأعمال وليس من النشاط التداولي وحده.

والأهم بالنسبة إلى قراءة المشهد في عدد شهري، أن الزخم لم يتوقف مع نهاية سنة الجائزة. فحتى جلسة 29 أيلول 2026، كان الرقم القياسي العام قد ارتفع بنسبة 15.7 في المئة منذ بداية العام، بينما نما مؤشر العائد الكلي بنسبة 20.1 في المئة، وزادت القيمة السوقية بنحو 14.5 في المئة.

وارتفعت أرباح الشركات المدرجة في النصف الأول بنسبة 14.3 في المئة، في حين

نما حجم التداول بنسبة 65.3 في المئة، وصعد معدل التداول اليومي من 8.8 ملايين دينار إلى 13.4 مليون دينار.

وتجمع هذه النتائج بين ثلاثة عناصر مهمة للسوق: تحسن التقييمات، واتساع السيولة، ونمو أرباح الشركات، وهي عناصر تعزز قدرة البورصة على أداء دورها في توجيه المدخرات نحو الاستثمار وتوفير نافذة تمويل وتسعير للشركات.

وفي الوقت نفسه، تبقى استدامة هذا المسار مرتبطة باستمرار الإفصاح الجيد، وتطوير الأدوات والخدمات، وتوسيع قاعدة المستثمرين، والمحافظة على كفاءة السوق وعدالة التعامل.

ومن هذه الزاوية، تمثل الجائزة اعترافاً عربياً بأداء تحقق فعلياً، لكنها تمثل أيضاً مسؤولية مؤسسية لمواصلة التطوير. أما أرقام 2026 حتى نهاية أيلول فتشير إلى أن بورصة عمّان لم تتعامل مع قفزة 2025 بوصفها محطة نهائية، لكن انطلقت منها نحو دورة نشاط أكثر عمقاً، مدعومة بتحسن نتائج الشركات وارتفاع السيولة وثقة المستثمرين.

تضخم معتدل خلال ثمانية أشهر وتراجع شهري للأسعار في آب

حافظت مستويات أسعار المستهلك في الأردن على مسار معتدل خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2026، إذ بلغ معدل التضخم التراكمي 2.20%، ورغم ارتفاع الأسعار في آب بنسبة 2.66% على أساس سنوي، سجل الرقم القياسي انخفاضاً بنسبة 0.25% مقارنة بتموز، ما يعكس هدوءاً شهرياً في الضغوط السعرية.

وتقيس النسب الثلاث زوايا زمنية مختلفة ولا ينبغي الخلط بينها، فنسبة 2.20% تقارن متوسط الرقم القياسي خلال كانون الثاني-آب 2026 بمتوسط الفترة نفسها من 2025، أما 2.66% فتقارن أسعار آب 2026 بآب 2025، في حين يقيس التراجع البالغ 0.25% التغير بين آب وتموز من العام نفسه.

لذلك يمكن أن يبقى التضخم السنوي موجباً بالتزامن مع انخفاض شهري، كما أن الرقم القياسي يقيس تغير سعر سلة استهلاكية محددة، ولا يطابق بالضرورة تغير كلفة المعيشة لكل أسرة على حدة؛ فهو يرصد الحركة العامة لا الحالات الفردية.

وخلال الأشهر الثمانية، جاء أكبر إسهام صعودي من بند الإيجارات بنحو 0.71 نقطة مئوية، ثم النقل بنحو 0.60 نقطة، والزيوت والدهون بنحو 0.26 نقطة، والتبغ والسجائر بنحو 0.17 نقطة، وهذه المساهمات لا تمثل معدلات ارتفاع أسعار كل بند، انما مقدار ما أضافه إلى معدل التضخم العام وفق وزنه في سلة المستهلك.

أما في قراءة آب السنوية، فقد كان النقل المحرك الأبرز، بمساهمة بلغت نحو 1.12 نقطة مئوية، تلاه الإيجار بنحو 0.76 نقطة، ثم الزيوت والدهون بنحو 0.29 نقطة. ويظهر هذا التركيب أن الضغوط لم تكن موزعة بالتساوي على جميع السلع والخدمات، بل تركز جانب معتبر منها في بنود ترتبط مباشرة بتنقل الأسر والسكن والإنفاق الغذائي.

وفي الاتجاه المقابل، حدّ انخفاض عدد من المجموعات من الارتفاع السنوي خلال آب، فقد أسهمت الفواكه والمكسرات في خفض المعدل بنحو 0.17 نقطة مئوية، والخضروات والبقول الجافة والمعلبة بنحو 0.14 نقطة، والألبان ومنتجاتها والبيض بنحو 0.04 نقطة. ويوضح هذا التباين لماذا لا تعكس النسبة العامة تجربة سعرية متطابقة لكل أسرة.

ويحمل الانخفاض الشهري بنسبة 0.25% إشارة إيجابية إلى تراجع الضغط في آب مقارنة بتموز، لكنه لا يعني انخفاض المستوى العام للأسعار عن العام السابق؛ فالرقم القياسي ظل أعلى بنسبة 2.66% على أساس سنوي، وهذه التفرقة ضرورية في الخطاب الاقتصادي، لأن «تباطؤ التضخم» أو انخفاض المؤشر شهرياً لا يساوي بالضرورة عودة الأسعار إلى مستويات سابقة.

ومن منظور اقتصادي ومصرفي، يساعد بقاء التضخم ضمن نطاق معتدل على وضوح تكاليف الأسر والشركات، وتحسين القدرة على التخطيط للادخار والتمويل والتسعير، غير أن استمرار مساهمة النقل والإيجارات يستوجب متابعة مصادر الكلفة التي تمس الموازنات العائلية وتكاليف الأعمال، حيث تقدم بيانات آب، في محصلتها، صورة متوازنة: ارتفاع سنوي محدود، وتراجع شهري، وضغوط مركزة يمكن تتبعها بدقة.

رفع الفائدة 25 نقطة أساس
لتعزيز الاستقرار النقدي وجاذبية الدينار

رفع البنك المركزي أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في خطوة احترازية تعزز الاستقرار وجاذبية الدينار، بالتوازي مع استمرار تحسن مؤشرات الاقتصاد الخارجي.

وقررت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي الأردني، في 20 أيلول 2026، رفع أسعار الفائدة على جميع أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، على أن يبدأ نفاذ القرار في 21 أيلول.

ويضع القرار الاستقرار النقدي في صدارة الأولويات خلال مرحلة تتطلب إدارة دقيقة للعلاقة بين المتغيرات المحلية والتطورات المحيطة، مع المحافظة على جاذبية الموجودات المقومة بالدينار، حيث جاءت الخطوة في إطار مواءمة الأسعار المحلية مع الاتجاهات السائدة في الأسواق المالية الإقليمية والدولية.

وجاء القرار فيما أظهرت بيانات الأشهر الثمانية الأولى من العام ارتفاع معدل التضخم إلى 2.20%، مقارنة مع 1.86% خلال الفترة ذاتها من العام السابق، ومع ارتفاع المعدل من 1.86% إلى 2.20%، يضيف اتجاه الحركة بعداً مهماً إلى قراءة القرار، لأن السياسة النقدية لا تتعامل مع الرقم الحالي فقط، بل تتابع كذلك ما قد يترتب على مساره من ضغوط لاحقة.

وفي المقابل، تزامن رفع الفائدة مع استمرار تحسن عدد من المؤشرات التي ترفد المملكة بالعملات الأجنبية، فقد بلغ الدخل السياحي خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2026 نحو 5.6 مليار دولار، مسجلاً نمواً بنسبة 2.9%. وخلال الأشهر السبعة الأولى ارتفعت حوالات العاملين بنسبة 14.1% إلى قرابة 3 مليارات دولار. وبحسب أحدث بيانات دائرة الإحصاءات العامة، ارتفعت الصادرات الوطنية للفترة نفسها بنسبة 4.6% إلى 5.509 مليارات دينار.

وهذه النتائج تضع القرار ضمن معادلة تتجاوز النظر إلى الفائدة بوصفها أداة مرتبطة بكلفة التمويل وحدها، فالمشهد يجمع بين تحسن التدفقات الخارجية من السياحة والحوالات والصادرات، وبين ارتفاع نسبي في التضخم، وهو ما يفسر أهمية الموازنة بين دعم النشاط الاقتصادي والمحافظة على متطلبات الاستقرار النقدي، ومن هنا، لا يصح توصيف رفع الفائدة بأنه مكسب قائم بذاته، بل كإجراء احترازي تحكمه أولويات السياسة النقدية في توقيت محدد.

وتبرز أهمية القرار أيضاً من ارتباطه بجاذبية الدينار، إذ يشكل استقرار العملة محوراً أساسياً في إدارة السياسة النقدية الأردنية، والمحافظة على هذه الجاذبية تدعم الثقة بالمدخرات

والموجودات المقومة بالعملة المحلية، فيما تمنح المؤشرات الإيجابية في القطاعات المدرة للعملات الأجنبية قاعدة مساندة للموقف النقدي وقدرته على التعامل مع التحولات الخارجية.

ويعكس القرار نهجاً يقوم على التحرك وفق قراءة شاملة للمؤشرات، لا وفق مؤشر منفرد، فالتضخم والسياحة والحوالات والصادرات تتحرك في اتجاهات متفاوتة، ولكل منها أثره في الحسابات النقدية والاقتصادية.

كما أن جمع هذه المؤشرات في قراءة واحدة يوضح أن التحرك النقدي جاء ضمن مشهد اقتصادي متعدد العناصر، وليس استجابة منفصلة لتغير واحد. لذلك، تتمثل دلالة الخطوة في توقيتها وفي حجمها المحدود البالغ 25 نقطة أساس، بما يؤكد أن إدارة الاستقرار تتطلب تعديلات محسوبة تحافظ على التوازن بين متانة البيئة النقدية واستمرار تعافي الأنشطة الاقتصادية.

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

الأخبار المصرفية

اللّي بيربح بكابيتال
ببيّن عليه

افتح أو غذّ حساب التوفير
لفرصة ربح 100,000 دينار

* لرابحين 2 بشهر كانون الأول
* تطبق الشروط والأحكام
* تسري الحملة لغاية 2026/12/31

كابيتال بنك

@Capitalbankjo 06 5100 220 capitalbank.jo

البنك العربي
ARAB BANK

البنك العربي الراعي الاستراتيجي للمؤتمر العربي الإقليمي حول "دعم التنمية والاستثمار في سوريا"

قدم البنك العربي رعايته الاستراتيجية لفعاليات المؤتمر العربي الإقليمي والذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن وجمعية رجال الأعمال الأردنيين تحت عنوان "الشراكة الاقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والاستثمار في سوريا"، والذي يقام تحت رعاية وحضور محافظ البنك المركزي الأردني معالي الدكتور عادل شركس، وحضور معالي حاكم مصرف سورية المركزي السيد محمد رسلان، ومعالي محافظ سلطة النقد الفلسطينية السيد يحيى شنار، الى جانب نخبة من صناع القرار والمصرفيين والخبراء والمستثمرين ورجال الأعمال وممثلي المؤسسات المالية والمصرفية من الدول العربية والجمهورية العربية السورية.

ويأتي انعقاد المؤتمر في إطار تعزيز الحوار والتعاون الاقتصادي والمصرفي العربي مع سوريا، ومناقشة سبل دعم التنمية والاستثمار، وتطوير القطاع المصرفي، الى جانب بحث الفرص والتحديات المرتبطة بجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، ودور القطاع الخاص والمؤسسات المالية والمصرفية في تمويل المشاريع الاستراتيجية، وتعزيز التحول الرقمي والابتكار المالي، بالإضافة إلى مناقشة فرص الاستثمار والشراكات الاقتصادية في عدد من القطاعات الحيوية.

كما يناقش المؤتمر عددا من الموضوعات المرتبطة بالاستثمارات العربية والأجنبية، وتعزيز العلاقات المصرفية وتطوير خدمات التجارة الخارجية والتحويلات المالية، ودعم التحول الرقمي والابتكار المالي والتكنولوجيا المصرفية الحديثة، بالإضافة إلى تعزيز الشمول المالي وتنمية الكفاءات البشرية وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية.

وتأتي رعاية البنك العربي الاستراتيجية لهذا المؤتمر انطلاقاً من حرصه المتواصل على دعم المبادرات والفعاليات المصرفية والمالية والاقتصادية في الأردن والمنطقة، وتعزيز التعاون الاقتصادي والمصرفي العربي، ومواكبة أبرز المستجدات والتطورات في القطاع المالي والمصرفي، فضلاً عن تعزيز أُطر التعاون العربي المشترك بما يُسهم في خلق فرص استثمارية واعدة وبناء شراكات اقتصادية مستدامة تخدم المنطقة بأسرها.

كما شارك البنك العربي - سورية في المؤتمر، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجموعة البنك العربي عززت حضورها في السوق السوري تزامناً مع الذكرى العشرين لتأسيس البنك العربي سورية والذي يقدم مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية لعملائه من مختلف القطاعات عبر شبكة فروعه المنتشرة في سورية، مستفيداً من الخبرات الواسعة لمجموعة البنك العربي وشبكتها المصرفية العالمية والتي تعتبر واحدة من أكبر الشبكات المصرفية العربية عالمياً وتضم أكثر من 600 فرع، ويقع مركزها الرئيسي في المملكة الاردنية الهاشمية.

البنك العربي
ARAB BANK

البنك العربي أفضل بنك للخدمات المصرفية الرقمية المقدمة للأفراد والشركات في الأردن للعام 2026

منحت مجلة "غلوبال فاينانس" العالميّة (Global Finance) ومقرها نيويورك البنك العربي مؤخراً مجموعة من الجوائز المرموقة، أبرزها جائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية الرقمية المقدمة للأفراد والشركات في الأردن" للعام 2026، بالإضافة إلى 36 جائزة أخرى على المستوى المحلي والإقليمي على صعيد الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة للأفراد والشركات في الأردن وعدة أسواق في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا.

وقد تم اختيار البنك لهذه الجوائز من قبل لجنة تحكيم عالميّة تضم خبراء من قطاع الاستشارات والتكنولوجيا والدعم الخارجي، بالإضافة إلى فريق المحررين المختصين في المجلة. واستندت المجلة في اختيارها إلى مجموعة من المعايير شملت: القوة الاستراتيجية لاستقطاب العملاء وخدمتهم عبر القنوات المصرفية الرقمية، والنمو في أعداد المستخدمين لهذه الخدمات، والتوسع في نطاق المنتجات والخدمات الرقمية المقدّمة، بالإضافة إلى وجود فوائد ملموسة ومكتسبة من المبادرات الرقمية، إلى جانب تصميم المواقع الإلكترونية وتطبيقات الهاتف وكفاءة أدائها الوظيفي، ومدى قوة ونجاح المنتجات والخدمات المقدّمة عبر القنوات الرقمية.

ويُشكّل هذا الإنجاز إضافة نوعية إلى سجل البنك العربي الحافل بالتميّز، إذ يعكس نجاح نهجه في توظيف التكنولوجيا لتطوير منظومة خدماته المصرفية وتقديم تجربة رقمية متكاملة تلبي احتياجات وتوقعات العملاء. كما يجسد الرؤية الاستراتيجية التي يتبنّاها البنك، والتزامه الراسخ بمواكبة التحوّلات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي، واعتماد أعلى المعايير والممارسات العالمية في مسيرة التحول الرقمي.

وتضمنت قائمة الجوائز التي حاز عليها البنك في الأردن على مستوى الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة للأفراد: جائزة البنك الأفضل في التحول الرقمي، وجائزة أفضل بنك رقمي (نيو بنك) للعام، وجائزة الأفضل في خدمة المدفوعات، وجائزة أفضل بنك للمنتجات المقدمة عبر الانترنت، وجائزة الأفضل في دقة الائتمان والإقراض، وجائزة الأفضل في التسويق والخدمات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وجائزة أفضل تطبيق بنكي للهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، وجائزة أفضل بنك في أمن المعلومات وإدارة مكافحة الاحتيال، وجائزة أفضل تصميم لتجربة المستخدم (UX). أما على صعيد قطاع الشركات في الأردن، فقد حصل البنك على جائزة أفضل بنك في خدمات التمويل التجاري، وجائزة أفضل بنك في خدمات الخزينة وإدارة النقد عبر الإنترنت.

وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط، حاز البنك العربي على أربع جوائز إقليمية على صعيد الأفراد شملت جائزة الأفضل في خدمة المدفوعات، وجائزة الأفضل في التسويق والخدمات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وجائزة الأفضل في التحوّل الرقمي في الشرق الأوسط، وجائزة الأفضل في دقة الائتمان والإقراض في الشرق الأوسط. إلى جانب حصوله على جائزتين اقليميتين على صعيد الشركات في افريقيا شملت جائزة أفضل بنك في خدمات الخزينة وإدارة النقد عبر الإنترنت وجائزة أفضل بنك في خدمات التمويل التجاري بالإضافة الى مجموعة من الجوائز على صعيد الأفراد والشركات في كل من فلسطين، ومصر، والبحرين، وقطر، والمغرب، والجزائر، والإمارات.

البنك العربي الراعي البلاتيني لمهرجان الأردن للتكنولوجيا المالية 2026 للعام الثاني على التوالي

قدم البنك العربي رعايته البلاتينية لمهرجان الأردن للتكنولوجيا المالية 2026 للعام الثاني على التوالي، والذي يقام على مدار يومين في مركز الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات في البحر الميت، بتنظيم من البنك المركزي الأردني، وبالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وجمعية البنوك في الأردن.

ويستقطب الحدث مجموعة من قادة البنوك المركزية والجهات التنظيمية، وشركات التكنولوجيا المالية، الى جانب ممثلين عن القطاع المالي والمصرفي، ورواد الأعمال والمستثمرين، إلى جانب خبراء من مختلف أنحاء المنطقة والعالم، حيث يشكّل المهرجان منصة لتبادل الأفكار والرؤى، وتعزيز فرص التواصل، واستعراض أحدث الحلول والابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية والتي من شأنها الإسهام في تشكيل مستقبل الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي والاقتصاد الرقمي.

ويركّز برنامج المهرجان على محاور رئيسية تُشكّل ملامح مستقبل القطاع المالي، من بينها المدفوعات الرقمية والتحوّل الرقمي في الخدمات المصرفية والمالية، والتمويل المفتوح، والأصول الرقمية وتقنيات البلوك تشين، والتمويل المدمج، والخدمات المصرفية كمنصة، وريادة الأعمال والاستثمار وتطوير منظومة الشركات الناشئة، الى جانب التمويل المستدام والحوكمة البيئية، وتحسين تجربة المستخدم على منصات التكنولوجيا المالية، والتطورات في مجال الأصول الافتراضية وترميز الأصول.

كما يتضمّن البرنامج جلسات حوارية وورش عمل متخصصة بمشاركة خبراء محليين ودوليين، ومعرضاً لاستعراض أحدث حلول ومنتجات التكنولوجيا المالية، وجلسات عرض للشركات الناشئة، وفعاليات للتواصل وبناء العلاقات تجمع المبتكرين بالمستثمرين وقادة القطاع.

ويستضيف المهرجان هاكاثون للتكنولوجيا المالية، يوفّر للمبتكرين والمواهب الشابة منصة لتطوير حلول رقمية تعالج التحديات التي يواجهها القطاع المالي، ولعرض مشاريعهم أمام الخبراء والمستثمرين والمؤسسات المالية.

وتعكس رعاية البنك العربي البلاتينية للمهرجان حرصه المستمر على دعم المؤتمرات والفعاليات التكنولوجية التي تُعزّز تبادل الخبرات وبناء الشراكات، بما يتماشى مع استراتيجيته القائمة على تبنّي التحوّل الرقمي والابتكار والمساهمة في تطوير قطاع التكنولوجيا المالية في المملكة.

البنك العربي يواصل دعمه لبرنامج المدارس الصحية الخاص بالجمعية الملكية للتوعية الصحية

واصل البنك العربي دعمه لبرنامج المدارس الصحية الذي تنفذه الجمعية الملكية للتوعية الصحية، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية ووزارة الصحة. ويأتي هذا التعاون في إطار التزام البنك العربي بدعم المبادرات المجتمعية التي تسهم في تعزيز الوعي الصحي وتشجيع الطلبة والمجتمع المدرسي على تبني وترسيخ ممارسات صحية سليمة ومستدامة.

ويهدف دعم البنك العربي للبرنامج إلى تمكين المدارس من تطبيق معايير وطنية للصحة المدرسية والمساهمة في توفير بيئة تعليمية صحية وآمنة ومحفزة على التعلم. وقد بلغ العدد التراكمي للطلبة المستفيدين من البرنامج ما يقارب 40 ألف طالب وطالبة مع نهاية العام الدراسي 2025/2026.

ويركّز برنامج المدارس الصحية على تعزيز الوعي والسلوكيات الصحية لدى الطلبة والعاملين في المدارس، وتشجيع التغذية السليمة والنشاط البدني، ودعم الصحة النفسية والاجتماعية، والحد من التدخين داخل المدارس، إلى جانب تمكين الكوادر التعليمية والمجتمع المدرسي من تبني ممارسات صحية مستدامة تسهم في تحسين صحة الطلبة ورفاههم.

وأقامت الجمعية الملكية للتوعية الصحية مؤخراً حفلاً لتكريم139 مدرسة من مختلف محافظات المملكة، تقديراً لجهودها في تطبيق معايير برنامج المدارس الصحية وتحقيق متطلبات الاعتماد للعامين الدراسيين 2024/2025 و2025/2026، إلى جانب تكريم الجهات الداعمة للبرنامج، ومن بينها البنك العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك العربي يتبنى استراتيجية متكاملة على صعيد الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، تعكس حرصه على تعزيز أثره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال العمل مع مختلف الجهات المعنية وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة. ويأتي برنامج البنك العربي للمسؤولية الاجتماعية "معاً" كأحد ثمار هذا التوجه، حيث يرتكز على عدة محاور أساسية تشمل: الصحة، والتعليم، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة، ودعم الأيتام، وتمكين المرأة.

البنك العربي
ARAB BANK

تطبيق ريفلكت من البنك العربي يقدم خدمة تداول العملات الرقمية بالتعاون مع Fuze

أطلق "ريفلكت" - التطبيق البنكي الرقمي الرائد من البنك العربي، مؤخراً خدمة تداول العملات الرقمية (Crypto Trading) وذلك بالتعاون مع شركة "فيوز" - المزود الرائد للبنية التحتية للأصول الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ليصبح بذلك أول تطبيق بنكي في المملكة يتيح لمستخدميه المؤهلين إمكانية الوصول الى خدمة تداول العملات الرقمية. وجاء إطلاق الخدمة عقب تجربة رائدة هي الأولى من نوعها في الأردن، تم تنفيذها ضمن البيئة التنظيمية التجريبية للبنك المركزي الأردني (JoRegBox)، بهدف استكشاف إمكانية دمج خدمات الأصول الرقمية ضمن تطبيق مصرفي خاضع للرقابة، واختبار الجوانب التقنية والتشغيلية ومتطلبات الامتثال المرتبطة بهذه الخدمات.

وتوفر الخدمة الجديدة لمستخدمي "ريفلكت" المؤهلين في الأردن إمكانية الوصول المباشر إلى سوق العملات الرقمية من خلال التطبيق، في خطوة تعكس التزام "ريفلكت" بتطوير خدماته الرقمية وتقديم حلول مالية مبتكرة تلبي احتياجات المستخدمين.

ومن خلال خدمة تداول العملات الرقمية، يتيح "ريفلكت" لمستخدميه المؤهلين استكشاف سوق العملات الرقمية، وشراء وبيع العملات الرقمية المقبولة، ومتابعة محفظتهم الاستثمارية بشكل مباشر عبر التطبيق. كما يمكن للمستخدمين الاطلاع على الأسعار المباشرة وتفاصيل العملات قبل البدء بالتداول، مما يوفر لهم تجربة شاملة وسهلة. تشمل العملات الرقمية المقبولة في هذه الخدمة: بيتكوين (BTC)، إيثيريوم (ETH)، كاردانو (ADA)، أفالانش (AVAX)، تشين لينك (CHAINLINK)، سولانا (SOL)، ستيلر (XLM)، ريبل (XRP)، وPEPE .

وبعد إتمام التسجيل في الخدمة، يمكن للمستخدم تمويل حسابه بالدولار الأمريكي مباشرةً من حسابه الجاري بالدينار الأردني لدى "ريفلكت"، والبدء في شراء وبيع العملات الرقمية ومتابعة أداء محفظته الاستثمارية بكل سهولة ومرونة.

وفي تعليقه على هذه الخدمة، قال يزن حمدان، رئيس إدارة ريفلكت: "يمثل إطلاق خدمة تداول العملات الرقمية خطوة جديدة ضمن رؤيتنا في "ريفلكت" لتقديم خدمات مالية مبتكرة تواكب احتياجات عملائنا وتطلعاتهم. ومن خلال إتاحة تداول العملات الرقمية مباشرةً عبر "ريفلكت"، نهدف إلى توفير تجربة بسيطة ومتكاملة تتيح لعملائنا استكشاف هذا المجال وشراء وبيع العملات الرقمية ومتابعة استثماراتهم ضمن البيئة المصرفية التي اعتادوا عليها. ويسعدنا التعاون مع "فيوز" لتقديم هذه الخدمة ضمن بيئة تنظيمية خاضعة لإشراف البنك المركزي الأردني."

ومن جانبه، قال محمد علي يوسف، الرئيس التنفيذي لشركة فيوز: "تمثل هذه التجربة فرصة فريدة من نوعها لتمكين عملاء "ريفلكت" في الأردن من الوصول إلى الأصول الرقمية مباشرةً من خلال التطبيق الذي يثقون به. وتوفر الأصول الرقمية طرقاً جديدة للاستثمار وإدارة الأموال، ولكن لكي ينجح تبنّيها بشكل فعّال، يجب أن تكون متاحة من خلال منصات منظّمة وآمنة ومألوفة للمستخدمين. وتوفر البيئة التنظيمية التجريبية (JoRegBox) التابعة للبنك المركزي الأردني بيئة مثالية لاختبار عملنا مع فريق ريفلكت، ونتطلع إلى المساهمة في تطوير مستقبل الخدمات المالية في المملكة."

ومن الجدير بالذكر أن تطبيق "ريفلكت" يعزز منظومة خدمات البنك العربي الديناميكية من خلال تقديم حلول مصرفية رقمية ومبتكرة تهدف إلى تحقيق تجربة مصرفية أكثر سهولة وتتناسب مع أسلوب حياة العملاء. ويمكن تحميل تطبيق "ريفلكت" من خلال آبل ستور وجوجل بلاي وهواوي آب جاليري.

البنك العربي
ARAB BANK

البنك العربي يدعم اختتام فعاليات مبادرة "سنبلة" للعام 2026

اختتمت فعاليات الدورة السابعة من مبادرة "سنبلة" للعام 2026 في المدارس الحكومية، التي أطلقتها مؤسسة الجود للرعاية العلمية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وبدعم من البنك العربي. وذلك خلال حفل تكريم للمدارس الفائزة، أقيم تحت رعاية سمو الأميرة عالية كريمة توفيق الطباع.

وشهد الحفل تكريم 50 مدرسة حكومية من مختلف مديريات التربية والتعليم في أنحاء المملكة، تقديراً لتميّزها في تطبيق مشاريع تعليمية مبتكرة ذات أثر إيجابي ومستدام. كما تضمّن الحفل استعراض عدد من قصص المعلمين والمعلمات وتجاربهم الملهمة، التي أثبتت أن الأفكار البسيطة والإمكانيات المحدودة قادرة على إحداث أثر إيجابي وملموس في البيئة المدرسية وفي حياة الطلبة والمجتمع المحيط.

ويأتي دعم البنك العربي للمبادرة انطلاقاً من استراتيجيته الراسخة في مجال الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، وإيمانه بأن التعليم يُشكّل ركيزة أساسية لبناء مجتمعات قوية ومستدامة.

وتهدف المبادرة، التي انطلقت عام 2018، إلى تعزيز روح الريادة لدى المعلمين والمعلمات، وتحفيزهم على إيجاد حلول عملية مبتكرة للتحديات في البيئة المدرسية وتنفيذها على أرض الواقع بالتعاون مع المجتمع المحلي. وقد بلغ عدد المدارس المشاركة في المبادرة هذا العام ما يقارب 1,300 مدرسة حكومية، فيما حصل ما يزيد عن 7,000 معلم ومعلمة على تدريبات متخصصة في منهجية "سنبلة"، إلى جانب منح 22,000 شهادة للمعلمين المشاركين في جلسات المهارات الحياتية، ما ساهم في تنفيذ ما يزيد عن2,500 مشروع استفاد منها أكثر من 750,000 طالب وطالبة في مختلف أنحاء المملكة.

كما جرى تكريم 67 مدرسة حكومية، لم تتوقف تجربتها عند مشروع واحد، بل واصلت تحويل التحديات داخل بيئتها المدرسية إلى أفكار ومشاريع عملية تصنع أثراً مستمراً، اذ نفّذت سبعة مشاريع فأكثر. استطاعت هذه المدارس أن تجعل من المبادرة ممارسة راسخة، وأن تحافظ على روح العمل والمبادرة بين معلميها ومعلماتها، لتنتقل التجربة من فكرة إلى أخرى ومن مشروع إلى آخر.

وفي تعليقه على المبادرة، أكّد ماهر قدورة، مؤسس "الجود للرعاية العلمية"، أن "سنبلة" تنطلق من قناعة جوهرية مفادها أن التغيير الحقيقي لا يبدأ بحجم الموارد المتاحة، بل بقدرة الإنسان على استثمار ما بين يديه وتحويل الأفكار إلى واقع ملموس. كما أعرب عن عميق تقديره للبنك العربي على دعمه الاستراتيجي المتواصل للمبادرة، مُثمّناً دوره المحوري في تمكين المعلمين والمعلمات والإسهام في تحقيق أهداف المبادرة التربوية والمجتمعية.

يُذكر أن البنك العربي بدأ رعايته الاستراتيجية لمبادرة "سنبلة" منذ عام 2021، تأكيداً على حرصه المستمر على دعم قطاع التعليم والمبادرات الهادفة إلى تمكين الكوادر التربوية وتطوير مهارات الطلبة انسجاماً مع توجهاته في تعزيز التنمية المجتمعية المستدامة عبر برامجه المتنوعة في مجال المسؤولية المجتمعية. ويجسّد برنامج "معاً" هذا التوجه من خلال دعمه لمجموعة من المبادرات والأنشطة المتنوعة التي تساهم في خدمة قطاعات حيوية تشمل التعليم، والصحة، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة، وتمكين المرأة، ورعاية الأيتام، وذلك من خلال جهود مشتركة مع مؤسسات المجتمع المحلي.

البنك العربي
ARAB BANK

البنك العربي يواصل رعايته الذهبية لماراثون عمّان في نسخته السادسة عشرة

واصل البنك العربي رعايته الذهبية لماراثون عمّان الدولي 2026 في نسخته السادسة عشرة، والذي نظّمته الجمعية الأردنيّة للماراثونات "Run Jordan". ويأتي هذا الدعم امتداداً لمسيرة البنك كراعٍ رئيسي لهذا الحدث الرياضي منذ عام 2009، انطلاقاً من التزامه المتواصل بتشجيع المبادرات الوطنية التي تركز على تعزيز أنماط الحياة الصحية وتحفيز المجتمع على ممارسة الرياضة والمشاركة في الفعاليات الهادفة لبناء مجتمع أكثر صحة وتكاتفاً.

ويُعد ماراثون عمان من أبرز الفعاليات الرياضية السنوية على مستوى المملكة، حيث شهد هذا العام مشاركة ما يقارب 5,000 متسابق من مختلف الأعمار والفئات، من عدّائين محترفين وهواة، بالإضافة الى مشاركة واسعة من الشباب والعائلات. وتتضمن الفعاليات سباق الماراثون الرئيسي المعتمد دولياً لفئتي الفردي والتتابع، الى جانب سباق نصف الماراثون لفئة الفردي، وسباقات مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة الى منافسات سباق الأطفال. ويشكّل الماراثون منصة وطنية لنشر ثقافة الرياضة، وتشجيع ممارسة رياضة الجري، وتعزيز أسلوب حياة صحي، ودعم القضايا المجتمعية والإنسانية مثل حماية البيئة ودمج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأعربت الآنسة لينا الكرد، المدير العام للجمعية الأردنية للماراثونات الخيرية، عن تقديرها للتعاون المستمر مع البنك العربي، حيث يشكل دعمه ركيزة أساسية لنجاح الماراثون عاماً بعد عام، ويجسد التزامه الراسخ بتشجيع الرياضة وتعزيز المبادرات المجتمعية والإنسانية.

يُذكر أن البنك العربي يواصل تبني ودعم العديد من المبادرات في إطار مسؤوليته المجتمعية، ويأتي دعمه المستمر لماراثون عمّان ليجسد رؤيته في جعل الرياضة جزءاً من نمط الحياة، مع إبرازه للجانب السياحي والحضاري للعاصمة عمّان عبر حدث أصبح من أبرز الفعاليات الوطنية السنوية.

البنك العربي
ARAB BANK

البنك العربي يدعم فعالية للأطفال الأيتام بالتعاون مع بنك الملابس الخيري

واصل البنك العربي دعمه لبرنامج "يوم اليتيم" التابع لبنك الملابس الخيري، إحدى إدارات الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، من خلال تقديم رعايته لفعالية مخصصة للأطفال الأيتام، تجسيدًا لالتزامه بمسؤوليته المجتمعية ودوره في دعم المبادرات التي تُحدث أثرًا مباشرًا في حياة الفئات الأكثر احتياجًا.

واستفاد من النشاط أكثر من 119 طفل، خاضوا تجربة تسوق متكاملة داخل صالة بنك الملابس الخيري في عمان، حيث أتيحت لهم حرية اختيار ما يناسبهم من الملابس والأحذية والحقائب المدرسية، بمرافقة متطوعين من صندوق الأمان لمستقبل الأيتام ومتطوعي البنك العربي، الذين شاركوا الأطفال تفاصيل اليوم وساهموا في خلق أجواء تفاعلية مليئة بالفرح.

وتأتي هذه الفعالية امتدادًا للدعم الذي يقدمه البنك العربي لبرنامج "يوم اليتيم" للعام الثالث عشر على التوالي، وحرصه على المساهمة في تلبية احتياجات الأطفال الأيتام وتعزيز مساهمته في المبادرات الإنسانية والمجتمعية، إلى جانب ترسيخ ثقافة التطوع وتشجيع الموظفين على الانخراط في الأعمال الخيرية التي تعود بالنفع المباشر على المجتمع.

ويواصل بنك الملابس الخيري، من خلال تعاونه مع مختلف المؤسسات الوطنية، توفير احتياجات الأطفال والأسر المستفيدة وفق آلية تتيح لهم حرية اختيار احتياجاتهم من داخل صالاته حيث بلغ إجمالي عدد المنتفعين من خدماته منذ التأسيس 2,233,221 منتفعًا، فيما تجاوز عدد القطع التي تم توزيعها 10,132,780 قطعة، بما يعزز جودة الخدمة المقدمة ويحوّل عملية الحصول على الملابس إلى تجربة إنسانية أكثر تفاعلًا وخصوصية.

ويُشار إلى أن البنك العربي يتبنى نهجاً متكاملاً في مجال الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، يهدف إلى تعظيم أثره الاقتصادي والاجتماعي من خلال تنفيذ برامج ومبادرات تغطي عدة مجالات، تشمل الصحة، والتعليم، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة، ودعم الأيتام، وتمكين المرأة.

بنك الإسكان Housing Bank

بنك الإسكان راعياً ذهبياً للمؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والاستثمار في سوريا

قدم بنك الإسكان رعايته الذهبية للمؤتمر العربي الإقليمي حول "دعم التنمية والاستثمار في سوريا"، الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، وجمعية البنوك في الأردن، وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، تحت رعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، وبحضور حاكم مصرف سورية المركزي محمد صفوت رسلان، وبمشاركة واسعة من قادة القطاع المصرفي وصناع القرار والمستثمرين في المنطقة.

وتأتي هذه الرعاية تجسيداً لالتزام بنك الإسكان بمساندة المبادرات الداعمة للحوار المصرفي العربي، وبناء الشراكات التي تربط الخبرات والموارد الماليّة بالفرص الاستثمارية والتنموية، مما يعزز التعاون الاقتصادي والتجاري ويخدم نمو الأعمال عبر الأسواق العربية، ومنها السوق السورية في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها.

كما تعكس مشاركة البنك دوره المحوري في تقديم الحلول التمويلية والخدمات المصرفية والرقمية لدعم الشركات والمستثمرين الراغبين بالتوسع في سوريا، إلى جانب ترسيخ حضوره في السوق السورية منذ عام 2004 من خلال "المصرف الدولي للتجارة والتمويل - سوريا".

ويواصل بنك الإسكان تقديم خدمات مصرفية وحلول مالية متكاملة للشركات والأفراد، مع التركيز على تمكين ريادة الأعمال ودعم القطاعات الإنتاجية والخدمية تحفيزاً للنمو المستدام.

يُذكر أن المؤتمر ناقش محاور رئيسية تناولت آفاق التعافي والتنمية الاقتصادية في سوريا، وتطوير القطاع المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي، إضافة إلى دور الاستثمار والشراكات العربية في إعادة البناء ودعم الاقتصاد السوري.

بنك الإسكان Housing Bank

بنك الإسكان يواصل دعمه لتمكين المرأة وتعزيز دورها

انطلاقًا من إيمان البنك بأهمية الاستثمار في الموظفين وتعزيز دور المرأة في بيئة العمل والمجتمع واصل بنك الإسكان تنفيذ مبادرة تمكين المرأة في إطار نهجه المستمر في دعم التطوير الشخصي والمهني للمرأة وتعزيز قدراتها، وذلك على مدار يومين في فندق الهيلتون - البحر الميت.

حيث تضمنت الفعالية برنامجًا متكاملًا من جلسات تطويرية وتجارب تفاعلية ركزت على تعزيز الوعي بالذات وتنمية المهارات وبناء القدرات إلى جانب توفير مساحة للحوار وتبادل الخبرات بين المشاركات.

كما أتاحت للمشاركات مساحة تفاعلية للتعلم، والتعرف على أساليب مبتكرة للتعامل مع التحديات المهنية بثقة ومرونة تتماشى مع متطلبات العمل المصرفي الحديث فضلاً عن كونها منصة لتبادل الخبرات وبناء شبكة علاقات مهنية داعمة.

ويأتي تنظيم هذه الفعالية انطلاقاً من استراتيجية بنك الإسكان الرامية إلى تطبيق أفضل ممارسات الموارد البشرية، وتوفير بيئة عمل محفزة على التميز والإبداع والنمو المستدام. وتعد هذه الفعالية حلقة جديدة ضمن سلسلة برامج ينفذها البنك لإعداد كوادر قيادية متنوعة وقادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المصرفي، مع إيلاء عناية خاصة لتمكين الكفاءات النسائية.

يُذكر أن بنك الإسكان يتبنى نهجاً مؤسسياً لتمكين المرأة يبدأ من بيئة عمله الداخلية - من خلال توفير فرص تكافؤ التوظيف والتدريب والارتقاء نحو المواقع القيادية - باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز التميز والنمو المستدام.

بنك الإسكان Housing Bank

فريق "إمكان الإسكان" يشارك في فعاليات "سبتمبر الذهبي" لدعم أطفال مركز الحسين للسرطان

شـــارك فريـــق المتطوعين من موظفي بنـك الإسكـان ضمـن برنامج "إمكان الإسكان" للمسؤولية الاجتماعية، في فعاليـات "سبتمبر الذهبي" التي أقيمت في حديقة مركـز الحسين للسرطان، وذلـك تزامناً مـع الشهـر العالمي للتوعيـة بسرطـان الأطفال.

وتأتي مشاركة الفريق انطلاقـاً مـن الشراكة الاستراتيجية المستمرة مـع مؤسســة ومركـز الحسـين للسرطـان، وتأكيداً علـى التزام البنك بمسؤوليته الإنسانية والمجتمعية، وحرصه على الوقوف إلى جانب الأطفال المصابين وعائلاتهم.

وتضمنت مشاركة متطوعي "إمكان الإسكان" التفاعل المباشر مع الأطفال وعائلاتهم من خلال مجموعة من الأنشطة الفنية والترفيهية المتنوعة، والتي هدفت إلى إدخال البهجة والسرور إلى قلوبهم، وتقديم الدعم المعنوي لهم خلال مسيرتهم العلاجية.

وتعكس هذه المبادرة حرص بنك الإسكان وبرنامجه "إمكان الإسكان" على ترسيخ قيم التكافل الإنساني، وتفعيل دور العمل التطوعي المؤسسي في مساندة المبادرات الصحية والوطنية، بما يسهم في إحداث أثر إيجابي ومستدام في المجتمع.

يُذكر أن "سبتمبر الذهبي" يُعد شهراً عالمياً للتوعية بسرطان الأطفال، وتسلط فعالياته الضوء على أهمية الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الشجعان وعائلاتهم، بمشاركة مختلف المؤسسات والجهات الوطنية التي تتكاتف لتقديم الدعم والمساندة لهم.

ويأتي هذا الدور امتداداً لشراكة بنك الإسكان الاستراتيجية مع مؤسسة ومركز الحسين للسرطان، حيث يشمل دعم البنك حزمة من البرامج الحيوية، أبرزها حفل الخير السنوي، وبرنامج المنح الجامعية للطلبة المصابين بالسرطان، ودعم جهود الرعاية الشمولية لتغطية احتياجات المرضى الذين يواجهون تحديات نتيجة المرض والعلاج، بالإضافة إلى دعمه الحصري لبرنامج "سوار الحسين التطوعي".

بنك الإسكان Housing Bank

فريق "إمكان الإسكان" يشارك في فعاليات مهرجان الطفولة بمركز زها الثقافي

شارك فريق المتطوعين من موظفي بنك الإسكان ضمن برنامج "إمكان الإسكان" للمسؤولية الاجتماعية، في فعاليات مهرجان الطفولة الذي نظّمه مركز زها الثقافي تحت رعاية صاحبة السمو الملكي آية بنت فيصل.

وتأتي مشاركة الفريق في إطار التزام البنك بدعمه المستمر للأنشطة والفعاليات المجتمعية، وحرصه على مد جسور التواصل مع مختلف المؤسسات الوطنية والثقافية الفاعلة في المملكة.

وتضمنت مشاركة متطوعي "إمكان الإسكان" التفاعل مع الأنشطة المتنوعة خلال المهرجان، والتي اشتملت على ورش عمل تفاعلية وفقرات ترفيهية هادفة؛ سعت إلى إحياء الألعاب الشعبية التقليدية، وتنمية المهارات الإبداعية والفكرية لدى الأطفال، إلى جانب تعزيز مشاركة الأسرة في الأنشطة التربوية والثقافية التي تكرس قيم الترابط الأسري والمجتمعي.

وتعكس هذه المبادرة حرص بنك الإسكان وبرنامجه "إمكان الإسكان" على ترسيخ قيم التكافل المجتمعي، وتفعيل دور العمل التطوعي المؤسسي في دعم المبادرات التي تسهم في إثراء بيئة الطفل وتنمية قدراته، بما يحقق أثراً إيجابياً ومستداماً في المجتمع المحلي.

ويأتي تنظيم مهرجان الطفولة السابع عشر تأكيدًا على اهتمام مركز زها الثقافي بالطفولة واليافعين، وحرصه على توفير مساحات آمنة وشاملة تحتضن التنوع، وتعزز الإبداع والمشاركة، وتسهم في بناء شخصية الطفل وتنمية قدراته. ويواصل المركز، بصفته مؤسسة وطنية ضمن المبادرات الملكية السامية، أداء دوره الريادي في احتضان المواهب وتنمية مهارات الأطفال واليافعين والشباب، من خلال أكثر من 350 برنامجًا في المجالات الثقافية والتعليمية والتقنية والرياضية والفنية، عبر 25 فرعًا في مختلف محافظات المملكة. كما يشكل المهرجان مساحة لترجمة رسالة المركز في تعزيز التعاون الثقافي والمجتمعي محليًا ودوليًا، بمشاركة السفارات والهيئات المختلفة، وتقديم برامج تفاعلية تتيح للأطفال فرصًا للتعلم والتفاعل واكتشاف قدراتهم.

كابيتال بنك

بتغطية 111% وتجاوز الحد الأدنى لرأس ماله "كابيتال للاستثمارات" تعلن نجاح الطرح الأولي لصندوقها العالمي

أعلنت شركة المال الأردني للاستثمار والوساطة المالية "كابيتال للاستثمارات"، الذراع الاستثمارية لمجموعة كابيتال بنك، عن اختتام فترة الطرح الأولي لصندوق "كابيتال للاستثمارات العالمي" بنجاح لافت، معربةً عن اعتزازها بهذا الإنجاز الذي تحقق بعد تجاوز حصيلة الاكتتابات الحد الأدنى المطلوب لرأس مال الصندوق.

وأوضحت الشركة، في إشعار رسمي وجهته إلى هيئة الأوراق المالية بانتهاء فترة الطرح، أن قيمة الاكتتابات المستلمة بلغت 2,223,500 دينار أردني، مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ مليوني دينار، لتصل نسبة التغطية إلى 111.175%.

ويشكل هذا الإقبال دلالة هامة على ثقة المستثمرين ورغبتهم في الاستفادة من خيار استثماري نوعي يتيح لهم الوصول إلى الأسواق العالمية، ضمن الإطار التشريعي والرقابي المتطور الذي ترعاه هيئة الأوراق المالية لتنظيم عمل صناديق الاستثمار المشترك والإشراف عليها.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة كابيتال للاستثمارات، بشار العمد: "إن نجاح الطرح الأولي وتجاوز الحد الأدنى المطلوب لرأس مال الصندوق يمثلان محطة إنجاز بارزة تعتز بها الشركة، ويعكسان ثقة المستثمرين العالية بالخبرات المهنية المشرفة على إدارة الصندوق، إلى جانب حرصهم على اقتناص فرص تنويع الأصول عالمياً من خلال نافذة استثمارية مؤسسية محلية موثوقة".

وأعرب العمد عن تقدير الشركة وامتنانها لكافة المستثمرين الذين شاركوا في الطرح الأولي، مؤكداً التزام "كابيتال للاستثمارات" بإدارة المحفظة بما ينسجم تماماً مع الأهداف والسياسات الاستثمارية المعتمدة، وبالاستناد إلى خبرات فريق متخصص في قراءة الأسواق وتحليل المخاطر وتوزيع الأصول، مشيراً إلى أن الصندوق يوفر للمستثمر الأردني وسيلة ميسّرة للوصول إلى أدوات مالية عالمية متعددة بكفاءة وإشراف مهني محلي.

ويُعد صندوق كابيتال للاستثمارات العالمي أول صندوق استثماري عالمي مفتوح ومسجّل ومُدار محلياً بالدينار الأردني في المملكة؛ حيث يهدف إلى بناء محفظة متوازنة تشمل الأسهم العالمية، وأدوات الدخل الثابت والسندات، والنقد وأدوات أسواق النقد، بما يواكب مستويات المخاطر والأطر المحددة في نشرة إصداره.

ويتميز الهيكل المفتوح للصندوق بتوفير مرونة عالية للمستثمرين من خلال إمكانية تقديم طلبات الاشتراك والاسترداد بصورة دورية شهرياً، وفقاً لصافي قيمة الوحدة والمواعيد والشروط المحددة في نشرة الإصدار. وقد شهدت فترة الطرح الأولي تحديد الحد الأدنى للاكتتاب بمبلغ 1,000 دينار أردني، وبسعر دينار واحد للوحدة، مع إعفاء المستثمرين من رسوم الاكتتاب تشجيعاً للمشاركة خلال تلك الفترة.

ويشكل استكمال الطرح الأولي بنجاح إضافة نوعية لتوسيع الخيارات الاستثمارية أمام المستثمرين الأفراد والمؤسسات في الأردن، كما يعزز دور الصناديق المؤسسية في توظيف وتنمية المدخرات ورفد كفاءة وتنافسية سوق رأس المال الوطني تحت المظلة التنظيمية والرقابية الأردنية. ■

كابيتال بنك

كابيتال بنك يطلق حملة التوفير "اللي بيربح بكابيتال ببيّن عليه"

أعلن كابيتال بنك عن إطلاق حملته الترويجية الجديدة لحسابات التوفير لعام 2026 تحت شعار "اللي بيربح بكابيتال ببيّن عليه"، والتي تأتي استمراراً لنهجه الراسخ في تشجيع ثقافة الادخار ومكافأة عملائه بمجموعة واسعة من الجوائز النقدية القيّمة التي تحدث فرقاً إيجابياً وملموساً في حياتهم وتلبي تطلعاتهم المالية.

وتعد هذه الحملة امتداداً لسلسلة حملات التوفير الناجحة التي ينفذها البنك، والتي تشهد إقبالاً متواصلاً وثقة متنامية من العملاء، بما يعزز مكانة كابيتال بنك كأحد أبرز البنوك الرائدة في تقديم منتجات مصرفية مبتكرة ذات قيمة مضافة عالية.

وتمنح الحملة عملاء حسابات التوفير الحاليين والجدد ممن يحتفظون بالحد الأدنى المؤهل للرصيد، فرصاً متجددة للفوز طوال فترة الحملة عبر منظومة جوائز نقدية تشمل: الجوائز الأسبوعية والتي تبلغ قيمتها 5,000 دينار أردني لكل فائز بواقع ثلاثة فائزين أسبوعياً، ويجري السحب عليها دورياً كل يوم خميس، وجوائز شهر أيلول: جائزتان نقديتان كبريان لفائزَين اثنين بقيمة 50,000 دينار أردني لكل فائز، وسيتم السحب عليهما في 1 تشرين الأول 2026، إضافة إلى جوائز شهر كانون الأول الكبرى لفائزَين اثنين بقيمة 100,000 دينار أردني لكل فائز، وسيتم السحب عليهما في 3 كانون الثاني 2027.

وفي تعليقه على إطلاق الحملة، قال رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في كابيتال بنك، نديم خيطان: "نحرص في كابيتال بنك على أن تكون منتجاتنا المصرفية محركاً حقيقياً لتحقيق الاستقرار والأمان المالي لعملائنا. ويأتي إطلاق حملتنا الجديدة تحت شعار "اللي بيربح بكابيتال ببيّن عليه" ليعكس الأثر الإيجابي الواضح للجوائز النقدية القيّمة على حياة الفائزين، مع منحهم كامل الحرية والمرونة لتوظيف أموالهم في تحقيق أهدافهم وأولوياتهم الشخصية والعائلية."

وأضاف خيطان: "إن استمرارنا في إطلاق هذه الحملات يعكس التزامنا بتقديم قيمة مضافة مستدامة لعملائنا، وترسيخ عادة الادخار كأداة أساسية للتخطيط المالي السليم وبناء مستقبل آمن."

ويتيح كابيتال بنك للعملاء الراغبين بالاستفادة من مزايا الحملة والدخول في السحوبات إمكانية فتح حسابات التوفير الجديدة أو تغذية حساباتهم القائمة بسهولة من خلال زيارة أي من فروع البنك المنتشرة في المملكة، أو عبر تطبيق كابيتال بنك للهواتف الذكية والموقع الإلكتروني الرسمي. ■

كابيتال بنك يرعى مؤتمر العربي الدولي حول الشراكة الاقتصادية والمصرفية لدعم التنمية والاستثمار في سوريا

أعلن كابيتال بنك عن تقديم رعايته للمؤتمر العربي الدولي حول "الشراكة الاقتصادية والمصرفية العربية لدعم التنمية والاستثمار في سوريا"، وذلك تأكيداً على التزامه بدعم مبادرات التعاون الاقتصادي العربي وتعزيز الشراكات الإقليمية. وشهد المؤتمر مشاركة واسعة من القيادات المصرفية والاقتصادية والمستثمرين وصناع القرار من مختلف الدول العربية.

ويأتي انعقاد المؤتمر في وقت يتزايد فيه الاهتمام العربي بتعزيز التعاون الاقتصادي وتهيئة البيئة الداعمة للاستثمار في سوريا، حيث شكّل منصة للحوار بين المؤسسات المالية والقطاعين العام والخاص، وبحث فرص التعاون المشترك، ودور القطاع المصرفي في دعم التنمية، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة.

وناقش المؤتمر عدداً من المحاور الرئيسة، شملت واقع الاقتصاد السوري وآفاق التعافي والتنمية، وسبل تطوير القطاع المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي، ودور الاستثمار والشراكات الاقتصادية في دعم جهود إعادة الإعمار، إلى جانب مساهمة القطاع الخاص العربي في تنشيط الاقتصاد السوري، وبناء القدرات وتعزيز التعاون الاقتصادي والمصرفي العربي.

وأكد البنك أن رعايته لهذا المؤتمر تنطلق من قناعته بأهمية دعم المنصات التي تجمع مختلف الأطراف المعنية بالحوار الاقتصادي، وتسهم في بناء شراكات فاعلة تعزز التكامل الاقتصادي العربي، وتفتح آفاقاً جديدة للاستثمار، بما يدعم التنمية المستدامة ويواكب التحولات الاقتصادية التي تشهدها المنطقة.

وأضاف أن القطاع المصرفي العربي يمتلك دوراً محورياً في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير الحلول التمويلية، وتعزيز الشمول المالي، وبناء شراكات طويلة الأمد بين المؤسسات المالية والقطاع الخاص، بما يسهم في خلق بيئة أكثر قدرة على جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، لافتًا إلى أن كابيتال بنك يواصل، من خلال حضوره الإقليمي وخبراته، الإسهام في المبادرات التي تعزز مرونة الاقتصادات العربية وتدعم فرص التعاون والاستثمار بينها.

وتنسجم هذه المشاركة مع استراتيجية كابيتال بنك الرامية إلى دعم المبادرات الاقتصادية ذات الأثر المستدام، وتعزيز التعاون المالي والمصرفي العربي، والإسهام في بناء شراكات تنموية قادرة على تحقيق قيمة مضافة للاقتصادات العربية، بما يعزز فرص النمو والازدهار في المنطقة.

كابيتال بنك

كابيتال بنك يلتقي سفراءه الرياضيين الواعدين
ويؤكد التزامه بتمكين المواهب الشابة

نظّم كابيتال بنك لقاءً تفاعلياً جمع الرئيس التنفيذي للبنك تامر غزالة وعدداً من أعضاء الفريق القيادي بسفراء البنك من الرياضيين الأردنيين الواعدين الذي يرعاهم البنك، وذلك بهدف التعرف عن قرب إلى تجاربهم وطموحاتهم، والاستماع إلى التحديات التي تواجههم في مسيرتهم الرياضية.

وجاء اللقاء في أجواء غير رسمية أتاحت للرياضيين الشباب طرح أسئلتهم والدخول في حوار مفتوح مع الفريق القيادي في البنك حول تطوير المواهب، والتعامل مع الضغوطات، واتخاذ القرارات في المراحل المفصلية، وتحقيق التوازن بين الرياضة والدراسة والحياة المهنية.

كما تناول الحوار المهارات التي تبنيها الرياضة خارج ميدان المنافسة، وفي مقدمتها الانضباط، وإدارة الوقت، والعمل الجماعي، والمرونة، والقدرة على النهوض بعد التعثر؛ وهي مهارات تشكّل رصيداً مهماً للنجاح في الدراسة والعمل والقيادة.

وقالت رئيس إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في كابيتال بنك، تولين بارطو، إن اللقاء يجسد رؤية البنك في أن نكون دائماً مستعدون على تمكين الأفراد وتطوير إمكاناتهم ومساندتهم للاستعداد لما تحمله المراحل المقبلة من فرص وتحديات.

وأضافت بارطو أن دعم الرياضيين الشباب لا يقتصر على مساعدتهم في المنافسة وتحقيق الإنجازات، بل يشمل الاحتفاء بما يحققونه، وتعزيز ثقتهم بقدراتهم، وتشجيعهم على توظيف ما اكتسبوه من الرياضة في تعليمهم وخياراتهم المهنية ومشاركتهم في المجتمع، مع اهتمام خاص بإبراز حضور الشابات الأردنيات في الرياضة وتوسيع مساحة الفرص المتاحة أمامهن.

وتضم قائمة الرياضيين الذين يرعاهم البنك سائقة الراليات فرح زكريا، أول فتاة تفوز ببطولة الأردن للكارتينغ عام 2007، والممثلة الوحيدة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تأهلت إلى نهائيات بطولة "FIA Rally Star" العالمية، إلى جانب تحقيقها أكثر من 30 مركزاً على منصات التتويج وتسجيل أول مشاركة أردنية في رالي باها ضمن بطولة العالم.

كما تشمل القائمة لاعبة المنتخب الوطني للمبارزة بسلاح الفلوريه (الشيش) سيلين أبو عبيد، التي تواصل استعداداتها للمشاركة في دورة الألعاب الأولمبية للشباب في داكار بعد خوضها معسكرين تدريبيين في أوروبا، ولاعبة المنتخب الوطني للجوجيتسو مايا إسحاقات، التي تعدّ من أبرز البطلات المتألقات على الساحة الدولية للجوجيتسو؛ حيث يحفل سجلها بحصد فضية 2023 وبرونزية 2022 في بطولة العالم

بأبو ظبي، إلى جانب برونزية بطولة آسيا 2025 وذهبية بطولة غرب آسيا 2025. وعلى الصعيدين المحلي والإقليمي، تواصل مايا سيطرتها بإحرازها سبع ميداليات ذهبية في بطولة الأردن الوطنية وأربع ميداليات ذهبية في جولة أيه جيه بي (AJP) بأبو ظبي.

وبالإضافة إلى فارس قفز الحواجز سند معاذ، المسجل لدى الاتحاد الملكي الأردني للفروسية، والذي بدأ مشاركاته الرسمية تحت مظلة الاتحاد عام 2023، والذي حاز مؤخراً على لقب بطل كأس الأردن 2026 لفئة 100 للفروسية.

ويواصل كابيتال بنك، من خلال رعايته لهذه المواهب، الاستثمار في طاقات الشباب الأردني وفتح مساحات تتيح لهم تطوير قدراتهم ومواصلة مسيرتهم بثقة، انطلاقاً من قناعة بأن دعم الموهبة في مراحلها المبكرة يوسّع فرص الإنجاز ويصنع نماذج تلهم جيلاً جديداً من الرياضيين.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

الأردني الكويتي يرعى المؤتمر العربي الإقليمي حول "دعم التنمية والاستثمار في سوريا" ويشارك في جلساته

قدّم البنك الأردني الكويتي رعايته للمؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والاستثمار في سوريا، الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن وجمعية رجال الأعمال الأردنيين تحت عنوان "الشراكة الاقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والاستثمار في سوريا". وأقيم المؤتمر تحت رعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، وبحضور حاكم مصرف سورية المركزي محمد رسلان، ومحافظ سلطة النقد الفلسطينية يحى شنار، إلى جانب مسؤولين وممثلين عن المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية العربية والدولية، وخبراء ومستثمرين ورجال أعمال.

وشهدت فعاليات المؤتمر حضوراً ومشاركة من عدد من موظفي البنك الأردني الكويتي، حيث شارك إبراهيم بيشة، رئيس الخزينة والمؤسسات المالية كمتحدث في جلسة "تطوير القطاع المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي"، والتي ناقشت تحديث التشريعات والأنظمة المصرفية بما يواكب المعايير الدولية، وتعزيز الحوكمة والشفافية والاستقرار المالي، وتطوير البنية التحتية المالية وأنظمة المدفوعات والتحول الرقمي، وإعادة بناء العلاقات مع المصارف العربية والدولية.

كما شارك فارس الحديدي، مدير رئيسي الدراسات الاقتصادية في البنك كمتحدث في جلسة "الاقتصاد السوري وآفاق التعافي والتنمية"، والتي تناولت مستقبل الاقتصاد السوري، والإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية اللازمة لتحقيق النمو المستدام، ودور القطاع الخاص في التنمية وإعادة الإعمار، وسبل تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات العربية والدولية.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي هيثم البطيخي: "تأتي رعاية البنك لهذا المؤتمر ومشاركته في جلساته انطلاقاً من أهمية الحوار والتعاون المصرفي العربي في دعم جهود التعافي والتنمية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار. ويؤدي القطاع المصرفي دوراً محورياً في توفير الحلول التمويلية، وتعزيز الاستقرار المالي، وبناء الشراكات القادرة على تحويل الفرص الاستثمارية إلى مشروعات تدعم النمو الاقتصادي المستدام".

وأضاف البطيخي أن المؤتمر يوفر منصة مهمة تجمع الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية والمستثمرين والقطاع الخاص لمناقشة متطلبات المرحلة المقبلة، وتبادل الخبرات حول تطوير القطاع المصرفي وتعزيز قدرته على دعم النشاط الاقتصادي والاستثماري.

وناقش المؤتمر على مدار يومين عدداً من المحاور المرتبطة بالاستثمار والشراكات الاقتصادية ودعم الإعمار، ودور القطاع الخاص العربي في دعم الاقتصاد السوري، إلى جانب بناء القدرات وتعزيز التعاون الاقتصادي والمصرفي العربي. وتعكس رعاية البنك الأردني الكويتي للمؤتمر ومشاركة ممثليه في جلساته حرصه على دعم الحوار الاقتصادي والمصرفي العربي، والمساهمة في تبادل الخبرات وبحث الفرص والتحديات المرتبطة بالتنمية والاستثمار في المنطقة.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

البنك الأردني الكويتي راعٍ ذهبي ومشارك في مهرجان الأردن للتكنولوجيا المالية 2026

في خطوة تعكس التزامه بدعم الابتكار وتعزيز التحول الرقمي في القطاع المالي، قدّم البنك الأردني الكويتي رعايته الذهبية للنسخة الثانية من مهرجان الأردن للتكنولوجيا المالية 2026 (Jordan Fintech Festival)، الذي نظّمه البنك المركزي الأردني تحت شعار "حيث تلتقي الرقابة بالابتكار"، في مركز الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات في البحر الميت، بمشاركة أكثر من 3 آلاف مشارك من أكثر من 40 دولة، وبحضور نخبة من الجهات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بالقطاع المالي والتكنولوجيا المالية.

وشكّل المهرجان منصة للحوار وتبادل الخبرات بين الجهات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية، ومناقشة عدد من القضايا ذات الأولوية في القطاع، وفي مقدمتها التحول الرقمي، وتطوير أنظمة الدفع، وتعزيز الشمول المالي، ودعم الابتكار المسؤول، بما ينسجم مع التوجهات الدولية وأفضل الممارسات التنظيمية.

كما أتاح المهرجان مساحة للحوار بين الجهات التنظيمية وصنّاع السياسات وممثلي القطاعين المالي والمصرفي والفاعلين في منظومة التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما يسهم في تعزيز التعاون وتبادل الخبرات حول مستقبل القطاع المالي.

وشارك الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، السيد هيثم البطيخي، في الجلسة الحوارية التي عُقدت خلال افتتاح المهرجان بعنوان "المنظّمون والمبتكرون - هل يتحدثون اللغة ذاتها؟"، والتي جمعت عدداً من الجهات الرقابية والفاعلين في السوق لمناقشة العلاقة بين الأطر التنظيمية والابتكار، وأهمية وجود بيئة رقابية واضحة ومتوازنة تدعم تطور الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية.

وقال البطيخي خلال مشاركته في الجلسة بأن وضوح التوقعات الرقابية وتناسبها مع طبيعة المخاطر يشكلان عاملاً أساسياً في تمكين المؤسسات المالية من الاستثمار في الابتكار. فالقطاع لا يحتاج إلى رقابة أقل حتى يبتكر، وإنما إلى رقابة واضحة ومتوازنة وقابلة للتنبؤ، بما يحمي العميل والنظام المالي، وفي الوقت ذاته يتيح مساحة للأفكار الجديدة للنمو والوصول إلى السوق. وأشار إلى أن نجاح الشراكات بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية يعتمد على وجود احتياج حقيقي وواضح، إلى جانب التكامل بين الخبرات المصرفية والتقنية، وإشراك فرق المخاطر والامتثال والأمن السيبراني والتكنولوجيا منذ المراحل الأولى لتطوير الحلول، مؤكداً أهمية البدء بمشاريع محددة ذات أهداف واضحة ومؤشرات أداء قابلة للقياس، ومن ثم التوسع بناءً على النتائج المتحققة.

وتعقيباً على رعاية البنك للمهرجان، أكد البطيخي بأنه تعكس هذا الرعاية أهمية التعاون وتبادل الخبرات بين الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية والفاعلين في قطاع التكنولوجيا المالية، بما يسهم في مواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع. كما وفر المهرجان مساحة مهمة للحوار حول تطوير أنظمة الدفع، وتعزيز الشمول المالي، ودعم الابتكار المسؤول ضمن بيئة مالية آمنة ومتطورة.

وتمثل رعاية البنك للمهرجان اهتمامه بمواكبة التطورات المتسارعة في القطاع المالي والمصرفي، وتعزيز الحوار المؤسسي وتبادل الخبرات حول القضايا المرتبطة بالتحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، بما يدعم توجهاته نحو الابتكار وتقديم حلول مالية آمنة وفعّالة تلبي احتياجات العملاء.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

البنك الأردني الكويتي يدعم الحفل السنوي للأكاديمية الثقافية الشركسية الدولية

قدّم البنك الأردني الكويتي دعمه للأكاديمية لإقامة حفلها السنوي، الذي أُقيم في فندق الريتز كارلتون - عمّان، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير علي بن الحسين وبحضور صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عاصم، بالإضافة إلى قادة أعمال في الأردن والضيوف رفيعي المستوى.

وتضمّن الحفل عروضاً فنية وثقافية هدفت إلى إحياء الثقافة والتراث الشركسي، شملت الرقصات والموسيقى الشركسية التي قدّمها عدد من أعضاء الأكاديمية، التي تضم أكثر من 200 مؤدٍ ومؤدية، إلى جانب تنظيم مزاد خيري على طقم شطرنج شركسي فريد مصنوع من الذهب والفضة، وذلك ضمن فعاليات جمعت بين التعريف بالموروث الشركسي ودعم رسالة الأكاديمية الثقافية.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي: إن دعم البنك لهذا الحفل يأتي إيماناً بأهمية الحفاظ على الموروث الثقافي وتعريف الأجيال به، ومساندة المؤسسات التي تعمل على صون الفنون والتقاليد الأصيلة، مؤكداً اعتزاز البنك بدعم الأكاديمية الثقافية الشركسية الدولية وجهودها في إبراز الثقافة الشركسية وتعزيز حضورها.

بدوره ثمن السيد ينال حتك، رئيس الهيئة الإدارية للأكاديمية دور البنك في دعم نشاطاتها المختلفة قائلاً: "نُقدر الدعم المتواصل من قبل مجموعة البنك الأردني الكويتي لأنشطة الأكاديمية، والتي تعكس إيمان البنك بضرورة دعم مؤسسات المجتمع المختلفة، ودعم الجهود الثقافية التطوعية في مختلف أنحاء وطننا الحبيب".

ويأتي دعم البنك للحفل في إطار اهتمامه بالمبادرات الثقافية والمجتمعية التي تسهم في الحفاظ على التراث وتعزيز الهوية الثقافية، وتشجيع المؤسسات والجهات المعنية على مواصلة دورها في نقل هذا الإرث إلى الأجيال القادمة. كما يواصل البنك الأردني الكويتي دعم المبادرات التي تترك أثرًا إيجابيًا ومستدامًا في المجتمع، انطلاقًا من إيمانه بأهمية الشراكة مع مختلف الجهات والمؤسسات في تعزيز المشهد الثقافي والمجتمعي في الأردن، والحفاظ على الموروث الوطني والثقافي للأجيال القادمة.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

البنك الأردني الكويتي يدعم مبادرة «حقيبتي احملها عني» لتوفير المستلزمات المدرسية للطلبة

قدّم البنك الأردني الكويتي دعمه لمبادرة "حقيبتي احملها عني" بالتعاون مع جمعية قوافل الخير للإغاثة والتنمية والتي أُقيمت في بيت معان في طبربور، وذلك في إطار جهود البنك المتواصلة لدعم المبادرات المجتمعية والإنسانية، وتعزيز دوره في مساندة الطلبة والأسر المستفيدة مع بداية العام الدراسي، حيث استهدف المشروع هذا العام ما يقارب 2,000 طالب وطالبة من الأسر المستفيدة، وتضمن توفير حقيبة مدرسية إلى جانب مجموعة متكاملة من المستلزمات والقرطاسية المدرسية اللازمة للطلبة.

وتأتي مشاركة البنك في المشروع السنوي للجمعية، الذي يُقام للعام الحادي عشر، بهدف توفير الاحتياجات المدرسية الأساسية للطلبة من الأيتام والأسر المستفيدة في مناطق جيوب الفقر والمخيمات، بما يسهم في التخفيف من الأعباء المالية المترتبة على أسرهم، ودعم الطلبة وتشجيعهم على الاستمرار في مسيرتهم التعليمية.

وجاء تنفيذ المبادرة بمشاركة عدد من موظفي البنك ضمن برنامج "سفير الخير"، تأكيداً على حرص البنك على إشراك موظفيه في المبادرات المجتمعية والإنسانية، وتعزيز ثقافة التطوع والمساهمة الفاعلة في المبادرات ذات الأثر الإيجابي على المجتمع. ويواصل البنك الأردني الكويتي من خلال برامجه ومبادراته في مجال المسؤولية المجتمعية دعم قطاع التعليم وتمكين الطلبة، انطلاقاً من إيمانه بأهمية الاستثمار في التعليم ودوره في بناء مستقبل أكثر استدامة للمجتمع

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

"الأردني الكويتي" يوقع اتفاقية مع "كريف" لاستحداث نموذج تقييم عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يدعم جودة القرارات الائتمانية

وقّع البنك الأردني الكويتي اتفاقية تعاون مع شركة كريف بهدف تقييم عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توظيف منصة "StrategyOne" المتخصصة في دعم وأتمتة القرارات الائتمانية. ووقع الاتفاقية السيد فادي خليل، رئيس الأعمال المصرفية للشركات في البنك الأردني الكويتي، والسيد روبرتو تشيراتشي، رئيس قسم الاستشارات والحلول لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لدى شركة CRIF، وبحضور السيد زهدي الجيوسي، رئيس قطاع الأعمال المصرفية في البنك الأردني الكويتي وعدد من ممثلي الجانبين.

وتهدف الاتفاقية إلى تطوير آلية الإقراض في البنك وتسريع معالجة طلبات التمويل واتخاذ القرارات الائتمانية بدقة وكفاءة أعلى من خلال تقليل الإجراءات اليدوية والحد من الاختناقات التشغيلية خلال مراحل دراسة الطلبات، بما يعزز قدرة البنك على تقديم خدمات إقراض أسرع وأكثر ذكاءً، والارتقاء بتجربة العملاء.

وتتيح منصة "StrategyOne" الاستفادة بصورة أكثر فاعلية من البيانات لدعم عملية اتخاذ القرار الائتماني، إلى جانب قدرتها على التكامل مع أنظمة منح القروض والتحصيل لدى البنك، بما يساعد فرق الائتمان على الوصول إلى قرارات أكثر دقة ومدروسة، ويخفض الوقت والموارد اللازمة لمعالجة الطلبات ويرفع الكفاءة التشغيلية لرحلة الإقراض.

وقال رئيس الأعمال المصرفية للشركات في البنك الأردني الكويتي السيد فادي خليل، إن الاتفاقية تمثل خطوة جديدة في مسار البنك لتطوير خدمات الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توظيف الحلول الرقمية في تحسين تجربة العملاء، مشيراً إلى أن تكوين صورة أوضح عن وضع عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة سوف يسهم في رفع سرعة الاستجابة لاحتياجات العملاء والسوق، والاستفادة بصورة أفضل من البيانات لدعم قرارات

ائتمانية دقيقة ومدروسة.

وأضاف أن التعاون مع "كريف" يجمع بين خبرة البنك ومعرفته باحتياجات عملائه والسوق المحلي، والخبرات الإقليمية والدولية التي تتمتع بها "CRIF" في مجال المعلومات والحلول الائتمانية، بما يدعم توجه البنك نحو بناء رحلة إقراض أكثر كفاءة وسلاسة، وتقديم حلول مصرفية تواكب الاحتياجات المالية المتطورة للعملاء.

ومن جانبه، قال رئيس قسم الاستشارات والحلول لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لدى شركة CRIF، روبرتو تشيراتشي: "تثمّن شركة CRIF شراكتها مع البنك الأردني الكويتي، وتفخر بدعم مسيرة التحول الرقمي المستمرة في البنك. ومن خلال الجمع بين خبرة CRIF العالمية في إدارة مخاطر الائتمان وأتمتة القرارات والإقراض القائم على البيانات، إلى جانب خبرة البنك الأردني الكويتي العميقة بعملائه والسوق المحلي، نسعى إلى دعم البنك في تسريع قرارات الإقراض، وتعزيز تجربة العملاء، ورفع كفاءة العمليات".

وأضاف: "من خلال تطبيق منصة StrategyOne، نهدف إلى تمكين البنك الأردني الكويتي من الأدوات والمرونة والقدرات اللازمة لمواكبة التطورات المتسارعة في قطاع الخدمات المالية. ومن خلال تمكين البنك من اتخاذ قرارات ائتمانية أسرع وأكثر دقة واستناداً إلى البيانات، ستتعزز قدرته على تلبية تطلعات العملاء المتنامية، ودعم النمو المستدام، والحفاظ على ميزة تنافسية قوية في السوق".

وأكد أن هذا التعاون يعكس التزام كريف بتمكين المؤسسات المالية في المنطقة من خلال توظيف التقنيات المبتكرة والرؤى القائمة على البيانات، بما يسهم في تطوير عمليات الإقراض وتحقيق قيمة ملموسة ومستدامة للأعمال.

ويواصل البنك الأردني الكويتي الاستثمار في الحلول والتقنيات الرقمية والشراكات المتخصصة التي تسهم في تطوير خدماته المصرفية ورفع كفاءتها، بما يعزز تجربة العملاء ويواكب التحولات المتسارعة في القطاع المصرفي واحتياجات العملاء المتطورة.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

مجموعة البنك الأردني الكويتي تصدر تقريرها المناخي الأول لعام 2025 وتعزز نهجها في العمل المناخي

أصدرت مجموعة البنك الأردني الكويتي تقريرها المناخي الأول المستقل لعام 2025، الذي يستعرض نهج المجموعة في التعامل مع تغير المناخ، وقياس انبعاثات الغازات الدفيئة المرتبطة بعملياتها وأنشطتها التمويلية، والتقدم المحرز في دمج الاعتبارات المناخية ضمن عملياتها وأنشطتها التمويلية ومنظومة إدارة المخاطر وصنع القرار، في خطوة تعكس التزامها بتطوير الإفصاح المتعلق بالمناخ وتعزيز شفافيته.

ويغطي التقرير أربعة محاور رئيسية تشمل الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والمقاييس والأهداف، ويقدم عرضاً للآليات التي تعتمدها المجموعة في تحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ وتقييمها وإدارتها، إلى جانب أبرز الإنجازات في مجال المناخ لعام 2025.

ويشمل نطاق التقرير الفترة الممتدة من الأول من كانون الثاني وحتى 31 كانون الأول 2025، وقد أُعدَّ على مستوى مجموعة البنك الأردني الكويتي، بما يغطي البنك الأردني الكويتي، والشركة المتحدة للاستثمارات المالية، وشركة إجارة للتأجير التمويلي، ومصرف بغداد.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي، إن إصدار التقرير المناخي الأول للمجموعة يجسد التزامها بتعزيز المرونة المناخية وتطوير قدرتها على إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ عبر مختلف أعمالها، مبيناً أن تغير المناخ يعيد تشكيل البيئة التي تعمل ضمنها المؤسسات المصرفية، وأن تداعياته تكتسب أهمية خاصة في الأردن، بوصفه واحداً من أكثر دول العالم شحاً في المياه، وما يرتبط بذلك من تأثيرات في القطاعات التي تمولها المجموعة، ومرونة عملائها، وقدرتها على تحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

وأضاف البطيخي أن عام 2025 شكّل محطة مهمة في مسيرة المجموعة المناخية، إذ شهد وضع أول خط أساس لانبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى المجموعة، بما يشمل عملياتها وسلسلة القيمة والانبعاثات الممولة، موضحاً أن العمل جارٍ على تطوير إطار لإزالة الكربون يركز على خفض الانبعاثات الناتجة عن عمليات المجموعة وسلسلة القيمة، وكذلك الانبعاثات المرتبطة بأنشطتها التمويلية.

وخلال العام، يشير التقرير إلى أن المجموعة عززت حوكمة المناخ وإدارة مخاطره، من خلال توسيع نطاق الإشراف على مستوى مجلس الإدارة، ودمج الاعتبارات المناخية ضمن إطار إدارة المخاطر وخطط مشاركة الشركاء، إلى جانب مشاركتها في اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تضمنت اختبارات مرتبطة بالمناخ وفق متطلبات ومنهجية البنك المركزي الأردني، والتقدم في تطوير القدرات اللازمة لقياس الأثر المحتمل للسيناريوهات المناخية على محفظة البنك ومخاطرها ذات العلاقة.

ويبيّن التقرير أن المجموعة واصلت، بالتوازي مع ذلك، دعم التحول من خلال التمويل المستدام، إذ شهدت محفظة الإقراض الأخضر نمواً وتوسعاً، كما جرى تخصيص كامل عوائد أول سند أخضر في الأردن لتمويل مشاريع مستدامة في قطاعي المياه والصرف الصحي، فضلاً عن الشراكة مع بنك الاستثمار الأوروبي لدعم التحول الأخضر في القطاع الخاص، التي أصبح البنك الأردني الكويتي بموجبها

أول شريك منفذ لبرنامج ضمان تمويل المشاريع والتسهيلات الائتمانية الخضراء في المنطقة.

وأُعدَّ التقرير بالرجوع إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للاستدامة (IFRS S2) الصادر عن مجلس -معايير الاستدامة الدولية (ISSB) بشأن الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، إلى جانب متطلبات الإفصاح المتعلقة بالمناخ الصادرة عن البنك المركزي الأردني وبورصة عمّان.

كما استعانت المجموعة بمنهجيات معترف بها دولياً لدعم قياس انبعاثات غازات الدفيئة والإفصاح عنها، شملت معياري الشركات وسلسلة القيمة الصادرين عن بروتوكول الغازات الدفيئة (The GHG Protocol)، ومنهجية الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF) المستخدمة في قياس الانبعاثات الممولة والإفصاح عنها. وتدعم عضوية البنك الأردني الكويتي في هذه الشراكة جهوده الرامية إلى تعزيز قياس انبعاثات الغازات الدفيئة المرتبطة بأنشطته التمويلية والإفصاح عنها.

ويمثل هذا التقرير خطوة مهمة في مسيرة المجموعة نحو تعزيز العمل المناخي، من خلال تطوير جودة البيانات والإفصاحات، ومواصلة دمج اعتبارات مخاطر المناخ في عمليات اتخاذ القرار، وتوسيع نطاق التمويل المستدام دعماً للتحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

للاطلاع على التقرير المناخي الأول لعام 2025 يمكنكم الضغط على الرابط التالي:

https://bit.ly/4y3Nv9l

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

البنك الأردني الكويتي يدعم بطولة الأردن المفتوحة الثانية للتنس

في إطار التزامه المتواصل بدعم الحركة الرياضية والشبابية في المملكة، قدّم البنك الأردني الكويتي الدعم للنسخة الثانية من بطولة الأردن المفتوحة للتنس، التي نظمها الاتحاد الأردني للتنس خلال الفترة من 11 إلى 19 أيلول، في مقره بمدينة الحسين للشباب، بمشاركة واسعة من اللاعبين والفرق المحلية بما يقارب 250 لاعب ولاعبة من مختلف الفئات والأعمار.

وشهدت البطولة مواجهات قوية ومستويات فنية لافتة عكست الاهتمام المتنامي برياضة التنس في المملكة، وأتاحت للمشاركين فرصة قيّمة لتعزيز خبراتهم التنافسية وصقل مهاراتهم ضمن أجواء رياضية حماسية.

ويأتي دعم البنك الأردني الكويتي للبطولة انطلاقاً من شراكته الاستراتيجية مع الاتحاد الأردني للتنس وحرصه على مساندة قطاعي الرياضة والشباب، والمساهمة في توفير منصات تنافسية تتيح للمواهب الأردنية الواعدة تنمية قدراتها، فضلاً عن تنويع دعمه للرياضات الفردية والجماعية وترسيخ ثقافة الإنجاز والتميز في المجتمع.

وأكد البنك أن دعم النسخة الثانية من بطولة الأردن المفتوحة للتنس تعكس حرصه على توفير بيئة تنافسية محفزة للاعبين والمواهب المحلية، مشيراً إلى أن الاستثمار في الرياضة يمثل استثماراً حقيقياً في الإنسان، لما تسهم به من ترسيخ قيم الانضباط والمثابرة والسعي إلى التميز، ولا سيما لدى الشباب.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

خمسين سنة بين أهلنا وناسنا

jkb.com

بنك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

بنك القاهرة عمان يطلق تطبيق CAB E-Trading الجديد

أعلن بنك القاهرة عمان عن إطلاق تطبيق CAB E-Trading الجديد بالتعاون مع شركة GTN العالمية المتخصصة في تكنولوجيا التداول والاستثمار، في خطوة تعزز الخدمات الاستثمارية الرقمية التي يقدمها البنك وتمنح عملاءه وصولاً أكثر سهولة ومرونة إلى الأسواق المالية العالمية.

ويتيح التطبيق للعملاء بيع وشراء الأوراق المالية ومتابعة أسعارها وحركة الأسواق، إلى جانب الاطلاع على أخبار الأسواق العالمية والاستفادة من أدوات التحليل الفني والبيانات التاريخية للأسهم ومتابعة الأسهم الأكثر نشاطاً، وذلك من خلال تجربة رقمية متكاملة وواجهة سهلة الاستخدام باللغتين العربية والإنجليزية.

ويجمع CAB E-Trading بين خبرة بنك القاهرة عمان في تقديم الخدمات والحلول المالية لعملائه والتقنيات المتطورة التي توفرها GTN في مجال التداول والاستثمار، بهدف تقديم تجربة أكثر سلاسة وكفاءة تمكّن العملاء من متابعة فرصهم الاستثمارية وإدارة عمليات التداول من أي مكان وفي أي وقت.

ويأتي إطلاق التطبيق امتداداً لاستراتيجية بنك القاهرة عمان في تطوير منظومة خدماته الرقمية وتوسيع الحلول الاستثمارية المتاحة لعملائه، بما يواكب التطورات المتسارعة في قطاع الخدمات المالية ويعزز سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية عبر قنوات رقمية حديثة.

وتخضع الخدمة لشروط وأحكام بنك القاهرة عمان، كما تنطوي عمليات الاستثمار والتداول على مخاطر.

بنك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

"Signature" التابع لبنك القاهرة عمّان يطلق حملة جوائز حسابات التوفير لعام 2026

أطلق Signature التابع لبنك القاهرة عمّان حملةً جديدة مخصّصة لحسابات التوفير الخاصة بالنساء، في إطار حرصه على تقديم حلول مصرفية مبتكرة تعكس اهتمامه بتلبية احتياجات المرأة وتعزيز ثقافة الادخار. حيث تجمع هذه الحملة بين الادخار وفرص الفوز بجوائز فاخرة، لتمنح العميلات تجربة مصرفية استثنائية ترتقي إلى مستوى تطلعاتهن وتقدّر ولاءهن.

تمتد الحملة حتى نهاية العام وتقدّم مجموعة من الجوائز الحصرية التي تضيف لمسة من التميز إلى تجربة الادخار. حيث سيتم السحب على عقد ألماس في نهاية شهر آب، وعقد ألماس آخر في نهاية شهر تشرين الأول، فيما تختتم الحملة بجائزة كبرى في نهاية شهر كانون الأول تتضمن عقد ألماس وأسوارة ألماس. هذه الجوائز الفاخرة تعكس التزام البنك بتقديم قيمة مضافة لعميلاته، وتحويل الادخار إلى رحلة مليئة بالمكافآت.

ويُعد Signature بنك متكاملة يعمل تحت مظلة بنك القاهرة عمّان، ويقدّم حلولًا استثمارية ومصرفية شاملة وحصرية للعملاء المميزين من الأفراد والشركات. وقد صُمم ليكون العلامة المؤسسية الرائدة في الأردن في خدمة العملاء المهمين، من خلال توفير تجربة مصرفية حصرية بأعلى مستوى، تساعدهم على تحقيق أهدافهم المالية بكفاءة واحترافية.

هذه الحملة تؤكد أن Signature لا يكتفي بتقديم خدمات مصرفية تقليدية، بل يسعى إلى بناء علاقة طويلة الأمد مع عميلاته عبر برامج ادخارية مبتكرة، تجعل الادخار وسيلة لتحقيق الأمان المالي والتميز الاجتماعي في آن واحد.

للاطلاع على تفاصيل الحملة:

حسابات التوفير للنساء - Signature.

بنـك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

LINC من بنك القاهرة عمان يعلن الفائز بالجائزة الكبرى في حملة "افتح حسابك من موبايلك"

أعلن LINC من بنك القاهرة عمان عن الفائز بالجائزة الكبرى ضمن حملة "افتح حسابك من موبايلك"، والتي تضمنت السحب على سيارة BYD Seagull، وذلك في إطار جهود البنك المتواصلة لتعزيز تجربة الشباب وتشجيعهم على الاستفادة من الخدمات والحلول المصرفية الرقمية التي يوفرها تطبيق LINC .

وقد تم تسليم السيارة للفائز عمر دريدي خلال حفل خاص أقيم في مقر الإدارة العامة لبنك القاهرة عمان، بحضور عدد من مسؤولي البنك وموظفيه، وسط أجواء من الفرح احتفاءً بالفائز ومشاركته هذه اللحظة المميزة، في تجسيد لحرص البنك على تعزيز تواصله مع عملائه ومشاركتهم نتائج ومكافآت حملاته المختلفة.

وجاءت الحملة لتشجيع الطلاب والعملاء على فتح حساباتهم المصرفية رقمياً عبر هواتفهم الذكية، ضمن توجه بنك القاهرة عمان نحو تعزيز التحول الرقمي وتقديم تجربة مصرفية سهلة ومبتكرة، خاصة لفئة الشباب.

كما شهدت الحملة تقديم مجموعة من الجوائز الشهرية وصولاً إلى الجائزة الكبرى المتمثلة بسيارة BYD Seagull، فيما يواصل LINC دوره كبنك رقمي يستهدف الشباب وطلاب الجامعات من خلال حلول مالية رقمية تسهّل وصولهم إلى الخدمات المصرفية وتسهم في تعزيز الشمول والثقافة المالية.

بنـك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

بنك القاهرة عمان يتوج بطلاً لبطولة النقابة العامة للعاملين في المصارف لسداسيات كرة القدم 2026

توّج فريق بنك القاهرة عمان بلقب بطولة النقابة العامة للعاملين في المصارف لسداسيات كرة القدم للعام 2026، بعد فوزه المستحق على نظيره فريق بنك الإسكان في المباراة النهائية التي أقيمت على ملاعب مدارس إيلا العالمية، وسط حضور جماهيري كبير وأجواء تنافسية مميزة.

وجاء هذا الإنجاز ثمرة الأداء المتميز الذي قدّمه فريق بنك القاهرة عمان منذ انطلاق البطولة، حيث أظهر اللاعبون روحاً عالية من التعاون والانضباط، ليؤكدوا جدارتهم باللقب بعد مشوار حافل بالانتصارات.

وشهدت المباراة النهائية منافسة قوية بين الفريقين، إذ انتهى الشوط الأول بالتعادل السلبي، قبل أن يحسم فريق بنك القاهرة عمان اللقاء عبر الضربات الترجيحية، بعد أن قدّم أداءً هجومياً متوازناً ودفاعاً صلباً.

وتأتي مشاركة بنك القاهرة عمان في هذه البطولة انسجاماً مع التزامه بدعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية التي تعزز روح الفريق والعمل الجماعي، وتؤكد ثقافة البنك القائمة على التميز والمشاركة الفاعلة في مختلف المجالات داخل وخارج بيئة العمل.

وأعربت إدارة بنك القاهرة عمان عن تقديرها لأداء أعضاء الفريق المتميز، الذين تحلّوا بأخلاق رياضية عالية وعملوا معاً بروح الفريق الواحد، ليحصد البنك لقب البطولة بجدارة واستحقاق.

بنك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

الدورات التدريبية / لبنك القاهرة عمان

1. حفل بمناسبة مرور أحد عشر عاماً على تأسيس صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة تحت شعار "11 عاماً من تغيير الحياة" في تاريخ 2026/8/10 /صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة.

2. شهادة اختصاصي مكافحة غسل اموال معتمد من تاريخ 2026/8/2 لغاية تاريخ 2026/8/29 / معهد الدراسات المصرفية.

3. Certified Information Security Manager) (CISM من تاريخ 2026/8/16 لغاية تاريخ 2026/8/20/ اسفار للاستشارات والتدريب.

4. Certified Risk and Crises Manager من تاريخ 2026/08/01 لغاية تاريخ 2026/8/18 / صرح العالمية للاستشارات والتدريب .

5. دورة تدريبية Cloud Computing Risk5 من تاريخ 2026/8/03 لغاية تاريخ 2026/8/6/ مركز التدريب بالتعاون مع OZ Training & Consulting.

6. COBIT 2019 Foundation من تاريخ 2026/8/9 لغاية تاريخ 2026/8/20 / قادة البرمجيات والتدريب.

7. التدرب على ERP System 7 من تاريخ 2026/8/2 لغاية تاريخ 2026/8/6 / مايكروسوفت تيمز .

8. جلسة تدريبية على ERP System بعنوان full procure-to-pay walkthrough في تاريخ 2026/8/10 / مايكروسوفت تيمز.

9. دورة تدريبية بعنوان Introduction to Financial Markets and Product من تاريخ 23/8/2026 لغاية تاريخ 2026/8/27/ معهد الدراسات المصرفية.

10. جلسة تدريبية على ERP System بعنوان Master and Child Level Attributes&Control Budgets في تاريخ 2026/8/9/ مايكروسوفت تيمز.

11. جلسة تدريب ERP System بعنوان Participant - driven hands-on practice on selected flows; open Q&A; parking-lot items; training closure & feedback . بتاريخ 2026/8/11 / مايكروسوفت تيمز.

دورة تدريبية بعنوان secure Coding من تاريخ 2026/08/04 لغاية تاريخ 2026/08/06 / مركز التدريب بالتعاون مع STS.

13. دورة تدريبية بعنوان" إدارة الصناديق الاستثمارية في البنوك: الجوانب الفنية والرقابية والتطبيقات العملية في ضوء التشريعات الإردنية والمعايير الدولية " من تاريخ 2026/8/9 لغاية تاريخ 2026/8/11 / جمعية البنوك في الاردن.

14. دورة تدريبية بعنوان إدارة المخاطر في عصر الذكاء الاصطناعي من تاريخ 2026/8/26 لغاية تاريخ 2026/8/27 / الاتحاد الاردني لشركات التأمين.

15.دورة تدريبية بعنوان إدارة المشتريات الحديثة من تاريخ 2026/8/10 لغاية تاريخ 2026/8/13 / معهد الدراسات المصرفية.

16. دورة تدريبية بعنوان اسس تصنيف التسهيلات واحتساب المخصصات حسب تعليمات البنك المركزي والمعيار الدولي رقم (9) IFRS9 من تاريخ 2026/8/23 لغاية تاريخ 2026/8/27/ معهد الدراسات المصرفية.

17.دورة تدريبية بعنوان إعداد النماذج الرقابية والتقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من تاريخ 2026/8/18 لغاية تاريخ 2026/8/19/ معهد الدراسات المصرفية.

18.دورة تدريبية بعنوان " التفكير والتحليل الابداعي" من تاريخ 2026/8/18 لغاية تاريخ 2026/8/20 / مركز تدريب البنك.

19. الملتقى الأول لتكنولوجيا الحوسبة الكمية في الأردن من تاريخ 2026/8/5 لغاية تاريخ 2026/8/6 / اسفار للاستشارات والتدريب.

20. دورة تدريبية بعنوان أنظمة العقوبات الدولية والحظر من تاريخ 2026/8/18 لغاية تاريخ 2026/8/20 / معهد الدراسات المصرفية.

21. شهادة مدير فرع معتمد من تاريخ 2026/7/19 لغاية تاريخ 2026/8/10 / معهد

الدراسات المصرفية.

22. دورة تدريبية بعنوان" تحليل المخاطر التطبيقية" من تاريخ 2026/7/25 لغاية تاريخ 2026/8/1 / المعهد الاردني للسلامة والصحة المهنية.

23. توظيف الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي والمالي في تاريخ 2026/08/10 / FINTECH ACADEMY.

24. جلسة تدريبية تقنية على نظام ERP من تاريخ 2026/8/12 لغاية تاريخ 2026/8/13/ مايكروسوفت تيمز.

25. جلسة حوارية لمشروع تعزيز الطاقة الصفرية (ZEB) والمنازل الصفرية (ZEH) في المملكة في تاريخ 2026/8/18 / جمعية البنوك في الاردن.

26. دورة تدريبية بعنوان قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) من تاريخ 2026/8/16 لغاية تاريخ 2026/8/17/ معهد الدراسات المصرفية.

27. دورة تدريبية بعنوان مدخل الى قروض التجمع البنكي من تاريخ 2026/8/2 لغاية تاريخ 2026/8/3 / معهد الدراسات المصرفية.

28. دورة تدريبية بعنوان " مكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح: المتطلبات التنظيمية والتطبيقات العملية وفق معيار FATF وقرارات مجلس الأمن".

29. دورة تدريبية بعنوان" مهارات البيع وخدمة العملاء" من تاريخ 2026/8/09 لغاية تاريخ 2026/8/13 / مركز تدريب البنك.

30. ورشة عمل تشاركية بعنوان "رصد وتقييم سير عمل خطط الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي (2023 - 2028)" في تاريخ 2026/8/16 / البنك المركزي الاردني.

31. برنامج توجيه الموظفين الجدد من تاريخ 2026/8/23 لغاية تاريخ 2026/9/03، حيث تضمن البرنامج المواضيع التالية:

- عمليات الموارد البشرية في تاريخ 2026/8/23.
- دائرة التدريب في تاريخ 2026/08/24.
- دائرة الاستقطاب والتعيين في تاريخ 2026/08/24.

- الامتثال في تاريخ 2026/08/26.
- الفروع الخارجية في تاريخ 2026/08/26.
- مكافحة غسل الاموال في تاريخ 2026/08/26.
- ادارة التدقيق الداخلي في تاريخ/ 2026/08/26.
- مخاطر الائتمان في تاريخ 2026/08/27.
- مخاطر السوق في تاريخ 2026/08/27.
- مبادئ مصرفية في تاريخ 2026/08/27.
- مخاطر تشغيل في تاريخ 2026/08/27.
- الجرائم المالية في تاريخ 2026/08/30.
- استمرارية العمل في تاريخ 2026/08/30.
- أمن المعلومات في تاريخ 2026/08/30.
- ادارة الفروع في تاريخ 2026/08/30.
- البطاقات المصرفية في تاريخ 2026/08/30.
- خدمات ومنتجات CAB في تاريخ 2026/08/31.
- خدمات ومنتجات Signature في تاريخ 2026/08/31.
- الخزينة في تاريخ 2026/9/1.
- دائرة تمويل السيارات في تاريخ 2026/9/1.
- نظام القروض في تاريخ 2026/9/1.
- LINC في تاريخ 2026/9/1.
- عمليات دعم الحساب في تاريخ 2026/9/2.
- عمليات الائتمان في تاريخ 2026/9/2.
- دائرة تقنية المعلومات وادارة المشاريع في تاريخ 2026/9/2.
- Call Center في تاريخ 2026/9/2.
- توثيق العقود في تاريخ 2026/9/2.
- المقاصة في تاريخ 2026/9/2.
- الودائع والرواتب في تاريخ 2026/9/2.
- تعديل الائتمان في تاريخ 2026/9/3.
- شركات صغيرة ومتوسطة في تاريخ 2026/9/3.
- دائرة التسويق في تاريخ 2026/9/3.
- السلامة العامة في تاريخ 2026/9/3.

البنك الإسلامي الأردني
عضو مجموعة البركة

البنك الإسلامي الأردني يرعى اللقاء الدوري لجمعية رجال الاعمال الاردنيين

قدم البنك الإسلامي الأردني الرعاية للقاء الصباحي الدوري للأعمال مع معالي المهندس يعرب القضاة وزير الصناعة والتجارة والتموين، وذلك في إطار سلسلة اللقاءات التي تنظمها جمعية رجال الاعمال الأردنيين، حيث تناول اللقاء موضوع "الزيارة الملكية الى الصين: فرص جديدة للتعاون الاقتصادي والاستثماري ودور القطاع الخاص في ظل اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة"، وذلك في إطار تنفيذ الرؤية الاقتصادية التي تقوم على تنويع الشراكات الاقتصادية وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة، وقد حضر اللقاء عدد من الاقتصاديين ورجال الاعمال الأردنيين والمستثمرين، وذلك بتاريخ 14/9/2026 في فندق كراون بلازا.

وبهذه المناسبة قال الدكتور حسين سعيد الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني "تأكيداً لدور مصرفنا في دعم الأنشطة والفعاليات التي تصب في خدمة الاقتصاد الوطني نقدم الدعم والرعاية للقاءات الدورية التي تنظمها جمعية رجال الاعمال الأردنيين والتي لها أثر ملموس لأصحاب القرار ورجال الاعمال والمستثمرين للاطلاع على اهم المستجدات التي تصب في المصلحة الوطنية وتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وجذب الاستثمار وتوفير فرص جديدة للتعاون ما بين مختلف القطاعات".

وفي ختام اللقاء سلم معالي المهندس يعرب القضاة درعاً تكريمياً للدكتور حسين سعيد تقديراً لرعاية البنك لهذا اللقاء.

ومن جانبه أشاد السيد أيمن العلاونة رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين برعاية البنك للقاء وأعرب عن اعتزازه بالشراكة والتعاون القائمين مع البنك الإسلامي الأردني والدعم المتواصل لفعاليات وانشطة الجمعية والذي يعكس حرص البنك على تعزيز دور القطاع الخاص والمساهمة في دعم مسيرة الاقتصاد الوطني.

البنك الإسلامي الأردني
عضو مجموعة البركة

البنك الإسلامي الأردني راعٍ لمؤتمر الشراكة المصرفية لدعم التنميّة في سوريا

انطلاقاً من دور البنك الإسلامي الأردني البارز في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز العمل المصرفي العربي، قدم البنك الرعاية للمؤتمر العربي الدولي "الشراكة الاقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والاستثمار في سوريا" بتنظيم من اتحاد المصارف العربية وبالتعاون مع البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن وجمعية رجال الاعمال الأردنيين، وبرعاية من معالي الدكتور عادل شركس محافظ البنك المركزي الأردني وبحضور حاكم مصرف سوريا المركزي الاستاذ محمد صفوت رسلان، وبمشاركة نخبة من صناع القرار ومحافظي البنوك المركزية ورؤساء مجالس الإدارة والرؤساء التنفيذيين للمصارف وممثلي المؤسسات المالية العربية والإقليمية والدولية، وذلك تعزيزاً للتكامل الاقتصادي والمصرفي العربي ودعم جهود التنمية والاستثمار في الجمهورية العربية السورية، وذلك خلال الفترة 21-22/9/2026 في فندق انتركونتيننتال - عمان.

وقال الدكتور حسين سعيد الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني " تأتي رعايتنا للمؤتمر انطلاقاً من ايماننا بأهمية دور القطاع المصرفي العربي في دعم جهود التنمية والاستثمار، وحرصاً على تعزيز الشراكة مع اتحاد المصارف العربية، ونتطلع إلى أن يُسهم المؤتمر في بناء شراكات استراتيجية مستدامة تدعم النمو الاقتصادي وتواكب متطلبات المرحلة المقبلة".

وخلال حفل افتتاح المؤتمر سلم معالي الدكتور عادل شركس والسيد وسام فتوح أمين عام اتحاد المصارف العربية درعاً تكريمياً للدكتور حسين سعيد تقديراً لرعاية البنك للمؤتمر.

وعلى هامش المؤتمر أقام البنك جناحاً خاصاً (بوث) للتعريف بخدماته ومنتجاته المصرفية، التي أتاحت للمشاركين والزوار الاطلاع على أبرز الحلول المالية التي يقدمها وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتعرف على دوره في دعم التنمية والاستثمار.

وتم خلال المؤتمر مناقشة عدة محاور أبرزها تطوير القطاع المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي، والاقتصاد السوري وآفاق التعافي والتنمية، والاستثمار والشراكات الاقتصادية في دعم الإعمار، ودور القطاع الخاص العربي، وبناء القدرات وتعزيز التعاون الاقتصادي والمصرفي العربي.

البنك الإسلامي الأردني
عضو مجموعة البركة

البنك الإسلامي الأردني يحصد جائزة "أقوى مؤسسة مالية إسلامية في الأردن لعام2026"

حصل البنك الإسلامي الأردني على جائزة "أقوى مؤسسة مالية إسلامية في الأردن لعام 2026" التي تمنحها مجلة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب (The Banking Executive Magazine)، وذلك ضمن فعاليات حفل توزيع جوائز التميز والإنجاز المصرفي للمجلة لعام 2026، والذي أُقيم في إسطنبول بتاريخ 11/9/2026، وبحضور نخبة من قيادات المصارف العربية وشخصيات مصرفية دولية ومؤسسات إقليمية.

وسلّم الأستاذ وسام فتوح الأمين العام للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب أمين عام اتحاد المصارف العربية وبحضور معالي الدكتور عادل شركس محافظ البنك المركزي الأردني الجائزة للدكتور حسين سعيد الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني على هامش انعقاد فعاليات المؤتمر العربي الإقليمي في عمان بتاريخ 21/9/2026.

وقال الدكتور حسين سعيد الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني " يأتي حصول مصرفنا على هذه الجائزة تتويجاً لمسيرته الممتدة لأكثر من أربعة عقود، وما حققه من إنجازات رسّخت مكانته الريادية في القطاع المصرفي الأردني وجسدت التزامه بمواصلة تطوير خدماته ومنتجاته المصرفية، وتعزيز قدرته التنافسية والارتقاء بتجربة المتعاملين، كما تعكس الجائزة جهود البنك في ترسيخ ممارسات الحوكمة المؤسسية، وتعزيز كفاءة الأداء والإدارة الى جانب دوره في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية وتقديم حلول مبتكرة ومتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبما يلبي احتياجات المتعاملين ويدعم النمو المستدام" .

و يأتي هذا التكريم ضمن جوائز التميز والانجاز المصرفي العربي التي يطلقها الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب سنوياً تأكيداً على مكانة البنك وانجازاته المتميزة في القطاع المصرفي الإسلامي ودوره في تطور الأسواق والخدمات المالية وتعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية.

الرفاهية بانتظارك
لأنك من كبار المتعاملين
آفـــاق جديـــدة تجـــمعنا
pearl
Jordan Islamic Bank
A member of Al Baraka Group

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

البنك العربي الإسلامي الدولي يحصد جوائز التميز والابتكار في المصرفية الرقمية لعام 2026

حصد البنك العربي الإسلامي الدولي جائزة "الابتكار في المصرفية الرقمية لعام 2026"، الممنوحة من قبل مؤسسة كامبردج المتخصصة في التمويل الإسلامي ومقرها المملكة المتحدة. وجاء هذا الإعلان على هامش أعمال قمة التمويل الإسلامي العالمية التي عُقدت مؤخراً في العاصمة البريطانية لندن.

وأفاد البيان الصحفي الصادر عن اللجنة المنظمة بأن اختيار البنك العربي الإسلامي الدولي لهذه الجائزة جاء تقديرًا لإنجازاته المتميزة في تطوير الخدمات الرقمية، وخططه الطموحة للارتقاء بالمصرفية الرقمية الإسلامية نحو العالمية. وقد استند القرار إلى تقييم دقيق من لجنة تحكيم مستقلة تضم نخبة من الأكاديميين والخبراء المصرفيين الدوليين في قطاع التمويل الإسلامي.

وفي السياق ذاته، شهد حفل توزيع الجوائز تكريماً رفيعاً لـ السيد إياد العسلي، المدير العام للبنك العربي الإسلامي الدولي، حيث تم منحه درع الامتياز القيادي العالمي في المصرفية الإسلامية لعام 2026؛ وذلك تقديرًا لجهوده الملموسة ورؤيته الاستراتيجية في قيادة التحول الرقمي، ودفع عجلة تطوير الصناعة المالية الإسلامية نحو آفاق جديدة.

وفي تعليقه على هذا التكريم، أكد السيد إياد العسلي المدير العام للبنك العربي الإسلامي الدولي ،أن حصول البنك على جائزة 'الابتكار في المصرفية الرقمية' وتكريمه بـ 'درع الامتياز القيادي العالمي' يُعدّ تجسيداً حقيقياً للرؤية الراسخة في تقديم حلول مصرفية إسلامية مبتكرة ومواكبة لأعلى المعايير العالمية. وأضاف أن هذا الإنجاز يعكس التزام البنك المستمر بالاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية وتطوير الخدمات الرقمية التي تلبي تطلعات المتعاملين وتمنحهم تجربة مصرفية سلسة وآمنة، مما يعزز مكانة البنك كنموذج رائد في قطاع الصيرفة الإسلامية الرقمية.

وختم العسلي بالتأكيد على إهداء هذا النجاح لجميع كوادر وفرق العمل في البنك العربي الإسلامي الدولي الذين أثبتوا بتفانيهم وإبداعهم أن التميز مسيرة مستمرة، موجهاً الشكر لجميع المتعاملين على ثقتهم الغالية التي تشكل دافعاً مستمراً للريادة. وأكد مواصلة البنك تنفيذ استراتيجيته للتحول الرقمي والابتكار، لدفع عجلة نمو التمويل الإسلامي وتأكيد حضوره الفاعل على الساحة الاقتصادية المحلية والدولية.

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

البنك العربي الإسلامي الدولي وشركة رامي الصاحب وشريكه (الهدف الدولية للاستيراد و الصناعة /RZ) يوقعان اتفاقية لتمويل سلاسل التزويد بحضور "الشركة الأردنية لضمان القروض"

وقع البنك العربي الإسلامي الدولي اتفاقية تعاون مشترك مع شركة رامي الصاحب وشريكه (الهدف الدولية للاستيراد و الصناعة /RZ)، تهدف إلى تقديم حلول تمويلية وتسهيلات تقسيط ميسرة للعملاء، لشراء منتجات الشركة بالسعر النقدي وعلى مدار 6 أشهر وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وقّع الاتفاقية عن البنك العربي الإسلامي الدولي المدير العام السيد إياد العسلي، وعن شركة رامي الصاحب وشريكه (الهدف الدولية للاستيراد و الصناعة /RZ) مدير الشركة السيد رامي الصاحب، وذلك بحضور مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض السيد عدنان ناجي.

وتأتي هذه الشراكة ضمن توجه البنك العربي الإسلامي الدولي لتوسيع قاعدة المستفيدين من برنامج تمويل سلاسل التزويد وتوفير حلول تمويلية دون الحاجة الى ضمانات عينية وبأسعار منافسة وآليات تقسيط مريحة، إلى جانب تعزيز حضور شركة رامي الصاحب وشريكه (الهدف الدولية للاستيراد و الصناعة /RZ)في سوق الصناعات البلاستيكية والورقية والتغليف وتقديم خدماتها لشريحة أوسع من المتعاملين.

وتأتي هذه الاتفاقية متضمنةً ومندرجةً ضمن إطار الاتفاقية العامة الموقعة مع الشركة الأردنية لضمان القروض والمخصصة لضمان كفالة تمويل سلاسل التزويد (تجار التجزئة)، بما يسهم في التكامل بين برنامج التمويل وآليات الضمان المعتمدة لتسهيل تدفق البضائع ودعم أنشطة التزويد والتجارة.

وأكد الحضور خلال حفل التوقيع على أهمية هذه الشراكة في دعم خيارات التمويل الإسلامي، وتعزيز بيئة الأعمال والضمانات التمويلية لتسهيل وصول المستهلكين إلى البضائع والمنتجات بسهولة ويسر، مع الالتزام التام بالمعايير والضوابط الشرعية المعتمدة.

البنك التجاري الأردني

الراعي البلاتيني لمهرجان الأردن للتكنولوجيا المالية 2026

في إطار اهتمامه بدعم التحول الرقمي في القطاع المصرفي، وتعزيز الابتكار في الخدمات المالية، والمساهمة في تطوير منظومة التكنولوجيا المالية في المملكة وبما ينسجم مع التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي محلياً وإقليمياً، رعى البنك التجاري الأردني فعاليات مهرجان الأردن للتكنولوجيا المالية 2026، الذي انطلقت أعماله يوم الأربعاء 23/9/2026 واستمر على مدار يومين في مركز الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات بمنطقة البحر الميت، تحت شعار "Where Regulation Meets Innovation"، بتنظيم من البنك المركزي الأردني وبالشراكة مع جمعية البنوك في الأردن، وبالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وبمشاركة نخبة من المؤسسات المالية والجهات التنظيمية وشركات التكنولوجيا المالية والمستثمرين والخبراء من الأردن والمنطقة والعالم.

ويهدف المهرجان الى تعزيز منظومة التكنولوجيا المالية في المملكة، ودعم التحول الرقمي والشمول المالي، وترسيخ مكانة الأردن كمركز إقليمي للتكنولوجيا المالية والابتكار، حيث جمع صناع القرار وقادة البنوك والمؤسسات المالية والجهات التنظيمية والشركات الناشئة والمستثمرين وشركات التكنولوجيا، لمناقشة أبرز التطورات في قطاع الخدمات المالية، واستكشاف فرص التعاون والاستثمار والشراكات، إلى جانب تبادل الخبرات والتجارب في مجالات التكنولوجيا المالية والابتكار ومناقشة الموضوعات التي من أبرزها المدفوعات الرقمية والتحول الرقمي في القطاعين المصرفي والمالي، والخدمات المالية المفتوحة، والأصول الرقمية وتقنيات البلوكتشين، والتمويل المدمج، والخدمات المصرفية كمنصة، إضافة إلى ريادة الأعمال والاستثمار وتطوير منظومة الشركات الناشئة.

وتأتي رعاية ومشاركة البنك التجاري الأردني في هذا الحدث تأكيداً على أهمية الشراكة بين القطاع المصرفي والجهات التنظيمية وشركات التكنولوجيا والمبتكرين، ودور هذه الشراكات في مواكبة التحولات التي يشهدها القطاع المالي بما يسهم في دعم مسيرة التحول الرقمي وتطوير بيئة أعمال أكثر ابتكاراً وتنافسية، وتطوير حلول مصرفية ورقمية تلبي احتياجات العملاء وتعزز كفاءة الخدمات المالية.

وفي ختام المهرجان، تم تكريم البنك التجاري الأردني وتقديم درع شكر له وذلك تقديراً لدوره في دعم هذا الحدث ومساندة الجهود الرامية إلى تطوير منظومة التكنولوجيا المالية في المملكة، وتعزيز الابتكار والتحول الرقمي في القطاع المصرفي والمالي.

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

البنك التجاري الأردني يحتفي بأوائل الثانوية العامة لعام 2026 ويؤكد التزامه بدعم التعليم والتميز

في إطار التزامه المتواصل بمسؤوليته المجتمعيةودعمهللطاقات الشابة والتميز الأكاديمي، رعى البنك التجاري الأردني الحفل السنوي لتكريم أوائل الثانوية العامة لعام 2026، الذي أقامته مجلة نفرتيتي في نادي ديونز في العاصمة عمّان، يوم الاثنين الموافق 21 أيلول 2026، برعاية معالي رئيس مجلس النواب السيد مازن القاضي، وبحضور عدد من الشخصيات والمدعوين وأهالي الطلبة المتفوقين.

وتأتي رعاية البنك التجاري الأردني لهذا الحفل انطلاقاً من إيمانه بأهمية الاستثمار في الشباب ودعم مسيرة الطلبة المتفوقين، تقديراً لما حققوه من إنجازات أكاديمية متميزة، وتشجيعاً لهم على مواصلة مسيرتهم التعليمية بعزيمة وطموح، وبذل المزيد من الجهد في سبيل العلم والمعرفة وبناء مستقبلهم.

ويؤكد البنك أن دعم التعليم والطلبة المتفوقين يمثل أحد الجوانب المهمة في نهجه للمسؤولية المجتمعية، انطلاقاً من دوره في المساهمة في خدمة المجتمع وتعزيز ثقافة التميز والإنجاز، ودعم الشباب باعتبارهم ركيزة أساسية في بناء مستقبل الأردن ونهضته.

كما شكل الحفل مناسبة للاحتفاء بالطلبة وأسرهم ومشاركتهم فرحة النجاح والإنجاز، حيث عبّر ذوو الطلبة المتفوقين عن بالغ شكرهم وتقديرهم للبنك التجاري الأردني على مبادرته ودعمه لأبنائهم، مثمنين دوره في تشجيع التفوق والتميز، ومساهماته في المبادرات التي تعزز قيم العلم والاجتهاد والإنجاز.

ويأتي هذا الدعم امتداداً لحرص البنك التجاري الأردني على تعزيز حضوره في المبادرات المجتمعية الهادفة،وترجمةمسؤوليتهالمجتمعيةإلى مبادرات ملموسة تسهم في دعم فئات المجتمع المختلفة، ولا سيما فئة الشباب والطلبة، وتحفيزهم على مواصلة النجاح وتحقيق طموحاتهم.

وفي ختام الحفل، جرى تكريم البنك التجاري الأردني تقديراً لرعايته ودعمه للطلبة المتفوقين، وتثميناً لدوره في إنجاح هذه المناسبة التي احتفت بنخبة من طلبة الثانوية العامة الذين حققوا نتائج متميزة، في أجواء عكست مشاعر الفخر والفرح لدى الطلبة وذويهم.

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

البنك التجاري الأردني يدعم مهرجان الأردن الدولي للبريدج في نسخته الثالثة والأربعين

في إطار استراتيجيته الهادفة إلى دعم وتشجيع الرياضات النوعية والهادفة، وحرصه على دعم المبادرات والفعاليات الرياضية التي تسهم في تعزيز حضور الأردن على خارطة الفعاليات الرياضية الدولية، قام البنك التجاري الأردني بدعم ورعاية مهرجان الأردن الدولي للبريدج، الذي انطلقت فعالياته يوم الأربعاء 23/9/2026 في فندق الانتركونتيننتال - عمّان واستمرت لمدة أسبوع واحد بمشاركة واسعة من لاعبين ولاعبات من دول عربية وشرق أوسطية وأوروبية وآسيوية.

وأقيم المهرجان في نسخته الثالثة والأربعين بالتزامن مع بطولة الأندية العربية للبريدج في نسختها السابعة عشرة، حيث تواصلت فعاليات الحدثين على مدار أسبوع واحد، وسط ترتيبات إدارية وفنية متميزة تعكس المكانة التي بات يحظى بها الأردن في استضافة وتنظيم بطولات البريدج الدولية والعربية، حيث شهد المهرجان مشاركة أكثر من 200 لاعب ولاعبة يمثلون عدداً من الدول العربية ودول الشرق الأوسط، إلى جانب مشاركين من دول أوروبية وآسيوية، في منافسات تستقطب سنوياً نخبة من لاعبي البريدج وأبطاله، لما يمثله المهرجان من محطة رياضية مهمة وفرصة للتنافس واكتساب الخبرات وتحقيق الألقاب.

ويأتي دعم البنك التجاري الأردني للمهرجان انسجاماً مع توجهاته في مجال المسؤولية المجتمعية، وضمن إطار الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الرياضي لدعم واستمرارية هذه الفعاليات التي تجمع نخبة من لاعبي البريدج من مختلف أنحاء العالم.

وتقديراً لدعم البنك التجاري الأردني ورعايته لمهرجان الأردن الدولي للبريدج، كرّم رئيس الاتحاد الأردني للبريدج السيد مأمون القطب البنك بتقديم درع شكر وتقدير، تسلّمه السيد راكان الطراونة - نائب المدير العام للأعمال المصرفية في البنك التجاري الأردني، خلال حفل العشاء الختامي للمهرجان، مثمناً دعم البنك المتواصل للفعاليات الرياضية الهادفة ودوره في إنجاح هذا الحدث الدولي الذي تستضيفه المملكة.

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

البنك التجاري الأردني
الدورات التدريبية

الدورات التدريبية الداخلية

- تم عقد دورة تدريبية بعنوان البيع التقاطعي لمجموعة من الموظفين الفروع من خلال مدرب داخلي من البنك التجاري الاردني

الدورات التدريبية المحلية

- المشاركة في الدورة التدريبية "الكفالات المصرفية وخطابات الضمان "والتي عقدت خلال الفترة 9 - 12/08/2026 لموظفين الإدارة العامة
- المشاركة في الدورة التدريبية " توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة المصرفية وترسيخ الحوكمة وصناعة القرار "والتي عقدت خلال الفترة 16 - 18/08/2026 لموظفين الإدارة العامة
- استكمالاً لمتطلبات البنك المركزي تم عقد الدورة التدريبية " مستجدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي " والتي عقدت لموظفين الفروع وعلى ثلاث جلسات وبواقع 47 موظف خلال شهر 08/2026
- استكمالاً لمتطلبات البنك المركزي تم عقد الدورة التدريبية " اتيكيت التواصل مع الاشخاص ذوي الاعاقة ومتطلبات وصولهم للخدمات المصرفية "والتي عقدت بتاريخ 18/08/2026
- الدورة التحضيرية - لشهادة مدير فرع معتمد والتي عقد خلال الفترة 19/07 - 10/08/2026
- الدورة التدريبية " دورة مهارات وفنون إغلاق الصفقات البيعية "والتي عقدت خلال الفترة 16 - 18/08/2026 لمجموعة من موظفي فروع الشمال بالتعاون مع اكاديمية التضامن الأردني الدولي
- حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة الدورة التدريبية " Board Members Roundtable: Building the AI-Powered Banking and Financial Services "والتي عقدت بتاريخ 10/08/2026
- حضور مجموعة من موظفي تكنولوجيا المعلومات الدورة التدريبية " CCNP Enterprise Advanced routing & services "والتي عقدت خلال الفترة 26/07 - 20/08/2026
- حصول ثلاثة موظفين من دائرة تكنولوجيا المعلومات الشهادة المهنية " Nutanix Certified Professional - Multicloud Infrastructure 7 "
- الشهادة المهنية " Certified Tester Foundation (CTFL4) (Level 4.0.1 (2024) "
- الدورة التدريبية " From Strategy to Results Workshop " والتي عقدت بتاريخ 30/08/2026
- الشهادة المهنية " Certified professional (change management CPCM) "

Bank of Jordan بنك الأردن

بنك الأردن راعياً ذهبياً للمؤتمر العربي الإقليمي
حول دعم التنمية والاستثمار في سوريا

انطلاقاً من حضوره الإقليمي ورؤيته الهادفة إلى تعزيز الشراكات الاقتصادية والمصرفية ودعم قنوات التعاون بين أسواق المنطقة، شارك بنك الأردن بصفته راعياً ذهبياً في المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والاستثمار في سوريا، والذي عُقد تحت عنوان "الشراكة الاقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والاستثمار في سوريا"، وذلك في العاصمة عمّان على مدار يومي 21 و22 أيلول 2026، برعاية معالي محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، وبحضور حاكم مصرف سورية المركزي الأستاذ محمد صفوت رسلان، وبمشاركة واسعة من صنّاع القرار والقيادات المصرفية والمالية الأردنية والسورية والعربية، إلى جانب المستثمرين ورجال الأعمال وممثلي القطاع الخاص.

وجاءت رعاية بنك الأردن للمؤتمر امتداداً لدوره في دعم الحوار الاقتصادي والمصرفي على مستوى المنطقة، وتعزيز الشراكات التي تجمع المؤسسات المالية ومجتمعات الأعمال والمستثمرين، بما يسهم في توسيع مجالات التعاون والاستفادة من الفرص الاقتصادية والاستثمارية التي تشهدها الأسواق العربية.

وتعكس مشاركة بنك الأردن في المؤتمر توجه مجموعة بنك الأردن نحو توظيف خبرتها وحضورها الإقليمي في مواكبة التحولات التي تمر بها الأسواق التي تعمل فيها، وفي مقدمتها السوق السورية، التي تمثل إحدى الأسواق المهمة ضمن حضور المجموعة الإقليمي، والتي تتواجد فيها منذ عام 2008 من خلال بنك الأردن-سورية، إحدى الشركات التابعة للمجموعة، عبر شبكة تضم 11 فرعاً موزعة على عدد من المدن الرئيسية.

وتكتسب هذه المشاركة أهمية خاصة في ضوء المرحلة الاقتصادية التي تشهدها سوريا وما تتيحه من آفاق متجددة للتعاون والاستثمار وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع أسواق المنطقة. وفي هذا الإطار، يؤمن بنك الأردن بأهمية الدور الذي تضطلع به المؤسسات المصرفية في مواكبة حركة الأعمال والاستثمار وتعزيز قنوات التواصل والتعاون بين مختلف الأطراف الاقتصادية، بما يسهم في بناء بيئة أكثر قدرة على الاستفادة من فرص النمو والاستثمار خلال المرحلة المقبلة.

وشهد افتتاح المؤتمر حضور المدير العام لمجموعة بنك الأردن، السيد صالح رجب حمّاد، ومدير عام بنك الأردن-سورية، السيد رائف أبو داهود، إلى جانب عدد من أعضاء الإدارة التنفيذية، بما يؤكد أهمية المؤتمر وما يطرحه من محاور تتعلق بمستقبل التعاون الاقتصادي والمصرفي وفرص الاستثمار في السوق السورية. وقد شارك عدد من موظفي بنك الأردن وبنك الأردن-سورية في أعمال المؤتمر على مدار يوميه، بما أتاح تعزيز التواصل مع ممثلي القطاعين المصرفي والخاص، وتبادل الرؤى حول احتياجات

بنك الاردن Bank of Jordan

قطاع الأعمال والفرص التي يمكن أن تتيحها المرحلة المقبلة.

وشكّل المؤتمر منصة للحوار بين المؤسسات المصرفية والمالية ومجتمعات الأعمال والمستثمرين من مختلف الأسواق، ومناقشة سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والمصرفي وفتح قنوات جديدة للتواصل بين الأطراف المعنية، بما يدعم بناء شراكات أكثر استدامة ويواكب تطلعات الشركات والمستثمرين نحو النمو والتوسع والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق.

وفي هذا السياق، قال المدير العام لمجموعة بنك الأردن، صالح رجب حمّاد: "نواصل بناء حضور إقليمي أكثر تكاملاً، انطلاقاً من رؤية تنظر إلى التوسع كوسيلة لتطوير قدرات المجموعة وتعميق خبرتها في الأسواق، وليس مجرد توسع جغرافي. ومع تنامي الروابط الاقتصادية بين دول المنطقة، تزداد أهمية قدرة المؤسسات المصرفية على العمل عبر الأسواق، وفهم احتياجات الشركات والمستثمرين ومواكبة خطط نموهم وتوسعهم، بما يترجم حضورنا الإقليمي إلى قيمة حقيقية ومستدامة لعملائنا وشركائنا."

وأضاف حمّاد: "تأتي رعايتنا لهذا المؤتمر انطلاقاً من أهمية المرحلة التي تمر بها سوريا، وما تتيحه من آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والمصرفي والاستثمار، وما يتطلبه ذلك من دور فاعل للقطاع المصرفي في مواكبة حركة الأعمال والاستثمار خلال المرحلة المقبلة. وفي هذا السياق، يشكل بنك الأردن-سورية امتداداً مهماً لحضور المجموعة، ونستند إلى خبرات المجموعة وإمكاناتها ومعرفتها بالأسواق لمواكبة هذه المرحلة والاستفادة من الفرص التي ستنشأ عنها، بما يعزز قدرتنا على خدمة قطاع الأعمال ودعم تطلعاته في السوق السورية."

وتنعكس هذه الرؤية في نهج مجموعة بنك الأردن القائم على توظيف خبرتها المصرفية ومعرفتها بالأسواق وحضورها الإقليمي في مواكبة احتياجات عملائها عبر مختلف الأسواق التي تعمل فيها. وفي هذا الإطار، يمثل قطاع الأعمال محوراً رئيسياً في توجهات البنك، حيث يحرص على بناء علاقات طويلة الأمد مع الشركات تقوم على فهم طبيعة أعمالها وأهدافها والتحديات التي تواجهها، ومواكبة احتياجاتها وتطلعاتها في مختلف مراحل النمو والتوسع، بما يعزز قدرته على مساندتها والاستفادة من الفرص المتاحة محلياً وإقليمياً.

وتحظى مجموعة بنك الأردن بحضورٍ إقليمي يعكس استراتيجيتها في النمو والتوسع المدروس، من خلال شبكة فروعها في المملكة الأردنية الهاشمية، إلى جانب شركاتها التابعة، وهي شركة تفوق للاستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي، إضافةً إلى فروعها في فلسطين وسورية ومملكة البحرين والعراق. ويأتي افتتاح فرعها في المملكة العربية السعودية امتداداً لهذه الاستراتيجية، بما يعزز قدرتها على خدمة عملائها وتلبية احتياجاتهم عبر أسواق متعددة.

ومن خلال هذا الحضور الإقليمي، تواصل مجموعة بنك الأردن تعزيز دورها في ربط الأسواق ودعم حركة التجارة والاستثمار، ومواكبة احتياجات الأفراد والشركات عبر الأسواق التي تعمل فيها، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز التكامل الاقتصادي على المستويين الإقليمي والدولي.

وتعكس رعاية بنك الأردن للمؤتمر هذا التوجه، وتؤكد حرص المجموعة على مواصلة دورها في دعم الحوار الاقتصادي والمصرفي وتعزيز قنوات التعاون بين المؤسسات المالية ومجتمعات الأعمال والمستثمرين، والاستفادة من حضورها وخبراتها الإقليمية في بناء شراكات مستدامة ومواكبة الفرص الاقتصادية والاستثمارية التي تشهدها المنطقة.

بنك الاردن Bank of Jordan

بنك الأردن يصدر أول تقرير للمناخ لعام 2025

أصدر بنك الأردن أول تقرير للمناخ للعام 2025، في خطوة تعكس توجهه نحو تعزيز ممارسات الاستدامة والشفافية، وتطوير نهجه في التعامل مع المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، بما ينسجم مع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة ومعايير الإفصاح الدولية للاستدامة والمناخ IFRS S1 وIFRS S2.

ويستعرض التقرير نهج البنك وجهوده في مجالات الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر، إلى جانب المؤشرات والمستهدفات المتعلقة بالمناخ، فضلًا عن المبادرات الرامية إلى تعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد، ودعم التوجه نحو التمويل الأخضر والمستدام.

ويأتي إصدار التقرير في إطار جهود بنك الاردن المستمرة لتطوير ممارساته في مجال الاستدامة والعمل المناخي، وتعزيز دمج الاعتبارات المناخية تدريجيًا في أعماله، بما يسهم في دعم مرونة البنك وقدرته على مواكبة التطورات في القطاع المصرفي.

ويؤكد بنك الأردن مواصلة تطوير ممارساته وقدراته في هذا المجال، ودعم التوجه نحو اقتصاد أكثر استدامة ومرونة.

Bank of Jordan بنك الأردن

بنك الأردن يختتم الموسم التاسع من برنامج "مهنتي" 2026
مواصلاً الاستثمار في الكفاءات الشابة

اختتم بنك الأردن مؤخراً الموسم التاسع من برنامجه الاستراتيجي "مهنتي" 2026، الذي يواصل من خلاله الاستثمار في المواهب الشبابية الواعدة من طلاب المرحلة الثانوية والجامعات المحلية والأجنبية وحديثي التخرج، عبر منحهم الفرصة لخوض تجربة تدريبية عملية ومنهجية بعيداً عن التدريب التقليدي، تتيح لهم اختبار معارفهم الأكاديمية واكتساب وتطوير مهاراتهم العملية ومعارفهم التطبيقية في بيئة عمل مصرفية واقعية، بما يعزز جاهزيتهم للانخراط في سوق العمل.

وقد أظهر البرنامج في دورته التاسعة، التي طورت وانطلقت بحلة جديدة، فعالية عالية وأثراً كبيراً، من خلال تحقيق نسبة تخرج بلغت 100% للمشاركين الذين بلغ عددهم 52 من أصل 300 ممن تقدموا بطلبات المشاركة من الأردن وفلسطين، إلى جانب تسجيل نسبة رضى كاملة من المشاركات والمشاركين عن البرنامج بمختلف جوانبه، فضلاً عن ابتكار العديد من الحلول العملية القابلة للتطوير والتنفيذ على أرض الواقع، وحصول 17 مشاركاً على أولوية التعيين ضمن كوادر البنك حال توافر الشواغر.

وكان موسم 2026 من البرنامج الذي امتد على مدار 8 أسابيع، قد شهد سلسلة من الفعاليات والأنشطة التدريبية المتكاملة، التي وفرت مساحة للمتدربين للتعرف عن قرب إلى العمل المصرفي ومتطلباته ومجالاته المتنوعة بالتركيز على الخدمات المصرفية الرقمية والابتكار المالي، وللاستفادة من خبرات كوادر البنك والمرشدين المتخصصين لديه من مختلف القطاعات والوظائف، ومن رؤى الإدارة التنفيذية عبر التفاعل والحوار المباشر معها، إلى جانب المشاركة في مجموعة من التحديات التي أسهمت في إثراء وتعزيز قدراتهم وتمكينهم من بلوغ أقصى طاقاتهم الإبداعية للابتكار وتطوير المشاريع.

وفي إطار تركيز البرنامج هذا العام على الابتكار، فقد تمكن المشاركون من توظيف معارفهم ومهاراتهم في تطوير أفكار وحلول مبتكرة وتحويلها لمشاريع مبنية على البيانات لمعالجة مجموعة من التحديات في القطاع المصرفي، وذلك ضمن مسار الابتكار الذي شكل أحد أبرز محاور موسم 2026.

وتتويجاً لهذه التجربة، تم اختيار أفضل 4 أفكار ابتكارية من بين 11 فكرة تأهلت للمرحلة النهائية من أصل 85 فكرة تقدم بها المشاركون في المرحلة الأولى، وذلك بعد عملية فرز وتقييم فني دقيق، في انعكاس لقدرتهم على تحويل ما اكتسبوه من معرفة إلى مشاريع عملية ذات قيمة. وشملت المشاريع المختارة كلاً من مشروع Tawthiq في المركز الأول، وGreen SCF و RISIKO في المركز الثاني، فيما حل مشروع Digital Twin في المركز الثالث، ومشروع IMARA by BoJ في المركز الرابع، والتي ستتم دراستها من أجل التطوير الفعلي على أرض الواقع من قبل البنك.

وفي خطوة تعكس نهج البنك في رصد الأداء وتقييمه وتوفير الفرص لضمان التطور المستمر، فقد حرص البنك على توفير مسار تدريبي إضافي لأصحاب أفضل أداء، يتضمن الخضوع إلى تقييم عالمي معتمد يعنى بتحديد كفاءة ودور المشارك في دورة حياة الابتكار. وفي هذا السياق، فقد استضاف البرنامج 10 مشاركين ممن أتيحت لهم الفرصة لتوسيع آفاق التعلم وتعميق المعارف والمهارات التي رفدهم البرنامج بها، وللحصول على شهادة احترافية في الابتكار.

ويشار إلى أن استمرار بنك الأردن في تنفيذ برنامج "مهنتي" الذي تحول من مبادرة للتدريب إلى منصة مستدامة لإعداد قادة المستقبل في القطاع المصرفي، يأتي منسجماً مع توجهاته في الاستثمار في الشباب وتمكينهم، كما يأتي ترجمة لجهود البنك في إرساء نموذج تدريبي يعمل كأداة لتعزيز الابتكار واكتشاف المواهب الواعدة وتأهيلها لفرص المستقبل، ولربط التدريب بالتوظيف كأحد الحلول العملية للإسهام في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، بما ينعكس على رفد البنك والقطاع بمصرفيي المستقبل الأكفاء والمبدعين.

أخبار دائرة التعلم والتطور لشهر أيلول/2026

عقدت دائرة التعلم والتطور خلال شهر أيلول 2026 عددًا من الأنشطة التدريبية الداخلية والخارجية، والتي شملت مجموعة من البرامج والدورات التدريبية، ومن أبرز هذه الأنشطة ما يلي:

- البرنامج التعريفي للموظفين الجدد (Orientation Program)

نظّمت دائرة التعلم والتطوير برنامجًا تعريفيًا للموظفين الجدد، بهدف تهيئتهم للانضمام إلى بيئة العمل وتعريفهم بالمعلومات الأساسية التي تساعدهم على الاندماج في بيئة العمل بسلاسة. كما تضمن البرنامج التعريف ببنك الأردن والخدمات التي يقدمها، إلى جانب البرامج والأنظمة التي يتعين على الموظفين الجدد الإلمام بها.

- برنامج الخدمات المصرفية للموظفين الجدد

في إطار حرص بنك الأردن على تعزيز كفاءة موظفيه ورفع مستوى جاهزيتهم لتقديم أفضل الخدمات المصرفية، تم عقد برنامج الخدمات المصرفية للأفراد للموظفين الجدد. وقد تضمن البرنامج منهجًا متكاملًا يغطي مختلف الجوانب الأساسية للعمل المصرفي، بما في ذلك التعريف بالمنتجات المصرفية للأفراد، وآليات تقديم الخدمات، وأفضل الممارسات التي تضمن تقديم تجربة مصرفية متميزة للعملاء. كما ركز البرنامج على تمكين المشاركين من اكتساب المعرفة والمهارات العملية اللازمة لتعزيز قدرتهم على تلبية احتياجات العملاء بكفاءة واحترافية.

- برنامج البيع الاستشاري (Consultative Selling/CSC)

في إطار حرص البنك على تعزيز كفاءة موظفيه ورفع مستوى جاهزيتهم لتقديم أفضل الخدمات المصرفية، تم عقد دورة تدريبية بعنوان "البيع الاستشاري" لموظفي الفروع، بهدف رفع كفاءة عملية البيع وتعزيز مهارات الموظفين في التعامل مع العملاء، من خلال اتباع منهجيات وآليات تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

- ورشة عمل حول مفاهيم وآداب التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة

في إطار التزام البنك بتحقيق أهداف الاستدامة الاجتماعية وتعزيز بيئة عمل شاملة، تم تنفيذ ورشة عمل لموظفي الفروع المهيأة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تهدف الورشة إلى رفع مستوى وعي الموظفين بحقوق واحتياجات هذه الفئة، وتعريفهم بأساليب التواصل والتعامل الفعّال التي تضمن تقديم خدمات مصرفية متكافئة وشاملة للجميع. كما تسهم الورشة في تعزيز التماسك المجتمعي ودعم الدمج الاجتماعي، بما يتماشى مع رؤية البنك في توفير بيئة مصرفية أكثر شمولًا واستدامة.

أهلي

النشاطات التدريبية / البنك الأهلي الأردني

انطلاقاً من إيمان البنك الأهلي الاردني بان الاستثمار في رأس المال البشري هو الركيزة الاساسية للتميز والنجاح ، يواصل البنك جهوده في تطوير قدرات موظفيه وتعزيز معارفهم ومهاراتهم المهنية بما يواكب التطورات المتسارعة في القطاع المصرفي ويعزز جودة الخدمات المقدمة للعملاء .

وفي إطار هذا النهج ، شهد شهر تموز و آب 2026 مشاركة واسعة لموظفي البنك في مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية والفعاليات المتخصصة والتي شملت ما يلي :

أولاً: النشاط التدريبي الداخلي (داخل البنك):

حرص البنك على توفير برامج تدريبية متخصصة داخل بيئة العمل حيث شارك الموظفون في العديد من الدورات والتي تناولت الموضوعات التالية :

- الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- حماية المستهلك المالي , التثقيف المالي , العدالة و الشفافية
- توثيق العقود
- الشيكات
- الخدمات الالكترونية
- البطاقات الائتمانية
- منتجات الخدمات المصرفية
- Influential Leadership Program for Branch Managers
- ahli Teller Excellence Program
- AI-in Risk Management
- LC application process Training
- Excel

ثانياً: النشاط التدريبي الخارجي (داخل الاردن):

واصل موظفو البنك مشاركاتهم الفاعلة في البرامج التدريبية المتخصصة والتي نظمتها جهات محلية حيث تناولت هذه المشاركات العديد من الموضوعات التالية :

- ورشة عمل تشاركية بعنوان : رصد وتقييم سير عمل خطط الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي (2023 - 2028)"
- ورشة العمل التوعوية حول "خارطة الطريق القطاعية للانتقال إلى التشفير المقاوم للحوسبة الكمية"
- محاضرة تعريفية حول نظام ادارة الدور الذكي المدعوم بالذكاء الاصطناعي AI Powered Queue Management System
- قانون الإعسار وأثره على تصنيف الديون والضمانات البنكية
- توثيق العقود وتدقيقها من الناحية القانونية
- أفضل الممارسات في الاعتمادات المستندية وفق UCP600
- انظمة العقوبات الدولية و الحظر
- الملتقى السنوي الأول للتحول الرقمي في القطاع المالي 2026 تحت عنوان: "نحو نظام مالي رقمي مبتكر ومستدام"
- الملتقى الأول لتكنولوجيا الحوسبة الكمية - The 1st Quantum Technology Forum
- المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية IFRS18
- الدبلوم المهني المتخصص في الامتثال ومكافحة غسل الاموال والجرائم المالية " ضابط امتثال وتحقيقات مالية في جرائم غسل الاموال "
- التسعير الذكي للمنتجات التأمينية
- تحقيقات الجرائم الماليه وتقصي مصادر الاموال المشبوهه
- مكافحة الجرائم الالكترونية والاحتيال المالي والمصرفي وأساليب الوقاية وتنمية الذكاء العاطفي المؤسسي
- Ahli leaders
- (MS Excel 2021(Basic & Advanced
- Introduction to Financial Markets and Products
- International Sanctions Compliance & AML
- The Sanctions Playbook : Risks , Loopholes & Realities
- Increasing Role Of Compliance in International Trade
- ESG and Capital Markets
- (Environmental, Social & Governance (ESG
- CAIPSCM® (Certified in Artificial Intelligence in Procurement and Supply Chain (Management
- Building the AI-Powered Banking & Financial Services
- Artificial Intelligence for Marketing
- Advanced Excel
- Trade Based Financial Crimes
- Microsoft Visio

ثالثًا: النشاط التدريبي الخارجي (خارج الاردن):

واصل موظفو البنك مشاركاتهم الفاعلة في البرامج التدريبية المتخصصة والتي نظمتها جهات خارجية حيث شارك موظف في Arab Regional Forum on Compliance and Governance

رابعاً: النشاط التدريبي للإدارة الاقليمية قبرص:

استمراراً لنهج البنك الاهلي في تقديم الدعم والتطوير المهني لموظفيه في مختلف المواقع المحلية والإقليمية ، شارك موظفو فرع قبرص في عدد من الفعاليات التدريبية حيث تناولت هذه المشاركات العديد من الموضوعات التالية:

- Reporting Suspicious & Providing Transaction Records
- General Data Protection Regulation (GDPR) updates
- Leading and Contributing to Productive Meetings
- EU AI Act
- How to protect your data

خامساً: النشاط التدريبي للإدارة الاقليمية فلسطين:

استمراراً لنهج البنك الاهلي في تقديم الدعم والتطوير المهني لموظفيه في مختلف المواقع المحلية والإقليمية ، شارك موظفو فرع فلسطين في عدد من الفعاليات التدريبية حيث تناولت هذه المشاركات العديد من الموضوعات التالية:

- الحوالات الخارجية ونظام السويفت حسب المعيار 20022
- Success & Excellence Diploma -Fundamental
- Creativity Innovation & Entrepreneurship

النمو حين يلتقي.. الإنتاج بالتمويل

سلامة الدرعاوي
رئيس هيئة التحرير

تكشف نتائج الربع الثاني من عام 2026 أن قيمة النمو الاقتصادي الأردني البالغ 3% ترتبط بتركيبته القطاعية، فالزيادة جاءت مدفوعة بأنشطة إنتاجية وخدمية تتصل مباشرة بحركة الاستثمار والتشغيل والأسواق، وهذا يمنح الرقم دلالة أعمق في وقت تواجه فيه المنطقة اضطرابات جيوسياسية وضغوطا متواصلة على التجارة والنقل وسلاسل الإمداد.

وانتقل معدل النمو من 2.8% في الربع الثاني من عام 2025 إلى 3% في الفترة المقابلة من العام الحالي، بتحسن بلغ 0.2 نقطة مئوية، ويكتسب هذا التحسن وزنه من تحققه وسط ظروف كان يمكن أن تدفع النشاط نحو التباطؤ، كما يبين

أن المرونة الاقتصادية ظهرت في النتائج الفعلية، من خلال استمرار الإنتاج واتساع التمويل وتوزع النمو على معظم الأنشطة، ويشير إلى أن الاقتصاد حافظ على قدرته على التقدم رغم ارتفاع كلفة المخاطر المحيطة.

وتصدرت الزراعة القطاعات بمعدل نمو بلغ 7.8%، وتلتها الصناعة التحويلية بنسبة 6.2%، ثم إمدادات الكهرباء بنسبة 5%، وإمدادات المياه بنسبة 4.1%، فيما نمت الأنشطة المالية والتأمين بنسبة 3.4%، وهذه المعدلات تتجاوز النمو الكلي، وتكشف أن الزخم جاء من قطاعات توفر السلع والطاقة والخدمات المالية اللازمة لاستمرار دورة الأعمال.

وتقدم مساهمات القطاعات صورة أكثر وضوحا عن جودة النمو، فقد أضافت الصناعة التحويلية 1.04 نقطة مئوية، بما يعادل نحو 35% من النمو المتحقق، وأسهمت الزراعة بنحو 0.34 نقطة مئوية، وتجارة الجملة والتجزئة بنحو 0.25 نقطة، والأنشطة المالية والتأمين بنحو 0.20 نقطة، وبذلك وفرت هذه القطاعات مجتمعة قرابة 61% من النمو، وهي نسبة تعكس اتساع القاعدة التي استند إليها الأداء الاقتصادي.

أما الصناعة التحويلية تستحق قراءة خاصة، فهي تمثل 17.2% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهي الحصة الأعلى بين الأنشطة الواردة في التقديرات، كما تزامن نموها مع ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للصناعة من 4 مليارات دينار إلى 4.19 مليارات دينار، بزيادة تقارب 190 مليون دينار، الأمر الذي يظهر وجود مسار تمويلي يساند توسع النشاط الإنتاجي ويرفع قدرته على تلبية الطلب المحلي والخارجي.

وعلى المستوى الكلي، ارتفعت التسهيلات الائتمانية من 35.47 مليار دينار في نهاية حزيران 2025 إلى 37.15 مليار دينار في نهاية حزيران 2026، بزيادة تقارب 1.7 مليار دينار، ونمو نسبته 4.7%، كما ارتفع الائتمان المقدم للنقل 7.1%، وللإنشاءات 3.4%، وللتجارة العامة 1.4%، بما يشير إلى أن التمويل تحرك عبر قطاعات متعددة ولم يبق محصورا في نشاط واحد.

وتعزز دراسة جمعية البنوك هذه القراءة، إذ تشير إلى أن زيادة التسهيلات الائتمانية بنسبة 10% ترتبط بزيادة الناتج الحقيقي بنحو 2.7%، وهي علاقة توضح أهمية الائتمان في تحويل السيولة إلى إنتاج واستثمار، مع بقاء جودة التمويل وإدارة المخاطر شرطين أساسيين لاستدامة هذا الأثر.

الرسالة الاقتصادية في هذه النتائج واضحة، الأردن يحقق نموا أكثر توازنا، تقوده قطاعات حقيقية ويسانده جهاز مصرفي قادر على تمويل النشاط، واستمرار هذا المسار يتطلب توجيه مزيد من الائتمان نحو الصناعة والزراعة والمشروعات الاستثمارية والشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يوسع القاعدة الإنتاجية، ويرفع النمو، ويعزز قدرته على توليد فرص العمل، ويزيد مناعة الاقتصاد أمام التقلبات الإقليمية

G+D
Currency Technology

خبرة ٣٠ عاما في السوق المحلي

خبرة ١٧٠ عاما في الاسواق العالمية

الريادة في الأسواق حلول متقدمة في ادارة النقد قدرة عالية لكشف التزييف و فرز أوراق النقد المتانة و العمر الطويل

خدمات ما بعد البيع الخدمات المتخصصة الصيانة التدريب آلات عد وفرز وكشف تزييف الأوراق النقدية صناعة شركة

G + D Currency Technology الألمانية

BPS® C١

ProNote Family

BPS® C٢ Family

BPS® C٤

BPS® C٥

BPS® C٦

BPS® M٥

BPS® MV + NotaPack

قائمة العملاء في الأردن

البنك الأردني الكويتي JORDAN KUWAIT BANK "More than just a bank"

البنك المركزي الأردني CENTRAL BANK OF JORDAN

كابيتال بنك

بنك الإسكان Housing Bank

بنك الأردن Bank of Jordan

البنك التجاري الأردني Jordan Commercial Bank

citi

مصرف الرافدين RAFIDAIN BANK

بنك القاهرة عمان CairoAmmanBank

مصرف الراجحي Al Rajhi Bank

AJIB

INVESTBANK البنك الاستثماري

بنك لبنان والمهجر

الرواد للصرافة AL ROWAD EXCHANGE

EAIB

HC

الصلايمة للصرافة

البسلامي الأردني

الوكلاء و الموزعون الحصريون في المملكة الأردنية الهاشمية

الشركة العربية العالمية للاستثمارات و الاستشارات

الصويفية هاتف: ٥٨٦٣٢٤٢ ٥٨٦٣١٤٢ ـ٥٨٦٣١٢٦ / فاكس: ٥٨٦٣٦٦٤ ص.ب ٣٠٠٩ عمان ١١١٨١ الأردن

بريد الكتروني: aiicc@aiicc.com.jo

PETRA CELEBRATING 30 YEARS

Quality HVAC Equipment

Large Custom Water Cooled
Rooftop Package Unit for High Rise Towers

Housing Bank HQ - Jordan

Abdali Medical Center - Jordan

Tesla - California-USA

Custom Data Center Unit with EC Fans

Stainless Steel
Explosion Proof Mobile Package Unit
for Oil and Gas Projects

Large Social Media Company Data Center-USA

Explosion Proof Package Unit for Oil and Gas Projects

Explosion Proof Unit Installed At Site

Mount Lee-Server Room - California-USA

PETRA OFFERS A WIDE RANGE OF HVAC PRODUCTS TO MEET DIFFERENT SPECIFICATIONS AND REQUIREMENTS

"These marks/certifications apply to specific ranges of Petra products"

For more details and information: www.petra-eng.com

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

عمان - وادي صقرة - شارع موسى بن نصير - بناية 62
926174 عمان 11190 الأردن
+962 6 5662258 - +962 6 5669328
+962 6 5687011 - +962 6 5684316
info@abj.org.jo
www.abj.org.jo